

الدولة

نظريا وعمليا

بقلم : هارولد لاسكى

الجزء الثانى

اخترنا لك ...
٦٢

الدّولة نظريًّا وعمليًّا

بقلم
هارولد ج. لاسكى

الجزء الثانى

دار المعارف بمصر



الرئيس جمال عبد الناصر

تعريف بالكتاب

هذا الكتاب يهدف إلى استكشاف طبيعة الدولة الحديثة ، وهو يسعى إلى تفسير هذه الطبيعة عن طريق دراسة سماتها التي أوضحها تاريخها . ويحاول الكتاب — على ضوء هذه السمات — أن يضع نظرية للدولة تلائم هذا التاريخ أكثر مما تلائمه النظرية الكلاسيكية .

هارولد ج . لاسكى

لندن

أكتوبر ١٩٣٤

الفصل الثالث

الدولة والمجتمع الدولى

١

لا يمكن لدولة ما أن تعيش لنفسها فقط . إذ أنها عضو فى مجتمع الدول ، وإذا نظرنا إلى ذلك من الوجهة النظرية البحتة نجد أن لكل دولة من هذه الدول نفس الحقوق كما أن عليها نفس الواجبات . ونجد كلا منها فى هذا النسيج المتشابك الذى يطلق عليه اسم العلاقات الدولية . ولذلك وجب وضع القوانين واللوائح التى تحدد هذه العلاقات وتسيطر عليها . ولكن ليست هناك نظرية كاملة عن الدولة لا تفسر الحقائق التى يترتب عليها وجود هذا المجتمع الدولى .

ويجب أن تتمثل أية نظرية عن الدولة فى فلسفة القانون الدولى . وينبغى لها أن تفسر سبب ارتباط هذه الدول بهذا القانون . كما يجب أن تقيم نفسها على فروض قانونية تتمشى مع هذا العالم الذى تعيش فيه . إلا أن مثل هذه النظرية يجب أن تكون راسخة المعالم والأسس حتى تتاح لها الفرصة لإدراك أهمية التغيرات الهائلة التى لمسناها فى العلاقات بين الدول منذ ٣٠٠ سنة . وقد حددت هذه العلاقات أول ما حددت منهجاً عملياً

بالنسبة للقانون الدولى . ولن تكتمل أسس هذه الفلسفة ما لم تحدد قواعد القانون الدولى استمرار تطبيقه الذى يمكن الدولة من أن تجعل من القانون الذى تسنه العامل الذى نقيس به ما تفصح عنه الهيئات الأخرى من سلوك ، وما تقوم به من عمل .

ونحن نجد فى تاريخ نظرية القانون الدولى أن نظرية الدولة ذات السيادة لها وضعها الهام . فمن الواضح أنه طالما كانت الدولة منظمة ذات سيادة ، فلن ترتبط بأية إرادة غير إرادتها ، وأن مشكلة سن القوانين لمجتمع دولى يلتزم أعضاؤه بهذه القوانين بعد موافقة هؤلاء الأعضاء لمشكلة جد خطيرة . أما جوهر العلاقات الداخلية التى تتميز بها الدولة فهو حقها كدولة ذات سيادة فى فرض إرادتها على الذين يدورون فى فلكها . أما خارج هذا النطاق فنجد أنها ترغمنا على الاعتقاد بأن السبيل الوحيد لارتباط دولة ما بالرغم منها هو الحرب ، وأن الحكم القاطع فى العلاقات الدولية هو إحراز النصر كنتيجة لنظرية السيادة .

وتتمثل فكرة السيادة فى القانون الدولى فى ناحيتين ، فهى من جهة فكرة منطقية ، أما صحتها فهى ناحية شكلية بحتة . ومن هذه الزاوية أمكننا الحصول على نظرية إيجابية للقانون الدولى الذى يرجع جميع القواعد التى يسير عليها قانون الدول إلى العرف الدولى أو المعاهدات — إذ أنهما (أى العرف الدولى والمعاهدات) يمثلان إرادة الدول . وتوحى طبيعة السيادة بأن إرادة الدولة هى المصدر الوحيد للقانون . فإذا اعتقدنا خلاف ذلك

نجد عندئذ أن إرادة الدولة ستلتزم بالقواعد التى لم توافق عليها ، وعندئذ لن تصبح منظمة ذات سيادة .

أما من الناحية الأخرى فنجد أن فكرة السيادة فى القانون الدولى تتخذ الصبغة الفلسفية ، ونجد أن أثرها يكمن فى تبرير النظرية الإيجابية ، وذلك بالتدليل على أن الدولة لها قيمة أخلاقية مطلقة . ولذلك فإن صحة القانون الدولى تعتمد على تحقيق هذه القيمة طالما كان الحكم هو الدولة ذاتها (إذ بدونها لن تكون تجسيماً للقيمة الأخلاقية المطلقة) فسنجد أن الدولة ستضع مصلحتها فقط نصب أعينها . وعندما تفعل ذلك ستحقق الأهداف التى تستطيع أن ترمى إليها ، إذ عندما تقوم بضمان مصلحتها الذاتية نجد أنها فى الحقيقة تكفل الأمن لمصلحة القيم الأخلاقية المطلقة التى تتمثل فيها .

أما هؤلاء الذين أقاموا الصرح القديم للقانون الدولى فلم يرتجفوا من جراء هذه الاستنتاجات . فإذا جارينا هيجل على أن الدولة تعد بمثابة الروح التى تقسم بالإنصاف ، والتى تتناول جميع النواحى بطريقة موضوعية ، كما أنها السبيل الوحيد الذى يستطيع الفرد بواسطتها أن يبلغ هذه المرحلة من الموضوعية والصدق . ويذكر هيجل أن حقوق الدول الأخرى لم تتحقق بعد ولم توضع فى صيغة قاعدة عامة تكون لها السلطة العليا . إلا أنه يمكن تحقيق هذه النواحى عن طريق إرادتها ، والدولة فوق القانون ، وما القانون الدولى إلا قانون خارجى يختص

بالشئون البلدية ويستمد قوته من إرادة الدولة أو الدول التى تحاول القيام بتنفيذه . ولذلك فمن الصعب تحقيق نظام دولى حيث تعتبر الدول أجزاء مكونة له ، طالما أن هذه الدول هى صاحبة السيادة ؛ وقد ذكر لاسون عبارة مشهورة يقول فيها : إنه لا يمكن للدولة الخضوع لنظام قانونى أو أية إرادة أخرى غير إرادتها . . إنها إرادة غير محدودة تتسم بالذاتية . ويصر كوفمان على أنه ليست هناك قاعدة عامة لقانون يربط الدول جميعها اللهم إلا قانون الحق للقوة ؛ ومن ثم نجد أن إحراز النصر فى الحروب يعتبر المثل الأعلى الذى تعرفه الدولة . فالانتصار فى الحروب يعنى ضمان النفس وبالتالى نجد أن ذلك يضمن انا انتصار القيم الأخلاقية المجردة .

ولقد حاز هذا الموقف قبولا لدى الجميع ، فنجده وقد حدد معالم النظرية المثالية الإنجليزية فى الميدان السياسى . وعندما كتب بوزانكيه أن الدولة ليست لها وظيفة محدودة فى مجتمع أكبر من هذا ، ولكنها االمجتمع الأعلى ، وأن العلاقات الأخلاقية تستلزم حياة منظمة إلا أن هذه الحياة تدخل فى نطاق الدولة لا فى العلاقات بين الدول والمجتمعات الأخرى ، كان يعنى فى الحقيقة أن هناك خارج حدود الدولة فوضى شاملة ، إلا إذا اتفقت الدول أو حددت الحروب المسائل المعلقة بينها . إن هذا الاعتقاد فى السيادة هو الذى تنطوى عليه فكرة عصبة الأمم ، وإن هذا هو الاعتقاد الذى جعل من العسير الوصول إلى اتفاق بشأن مشكلة نزع السلاح . فإذا سلمنا بأن الحروب هى الحكم الأخير

الذي يحدد المصير الدولى نجد أن كل دولة تستطيع أن تنظر إلى مثل هذا القيد على أنه يتمشى مع مصلحتها العليا . وطبيعى أن هذا القيد يكفل لها إحراز النصر . ولكن إذا نظرنا إلى السلم على أنه سبيل آخر لشن الحروب . طالما استبعدت فكرة استخدام القوة فاننا نجد أن نفس المشكلة تتغلغل فى كل كبيرة وصغيرة تتعلق بالعلاقات الدولية سواء أكان منها مسائل الهجرة أم المسائل الجمركية ، أم مشكلة تحديد ساعات العمل ، حيث نجد أن الاتفاق بين الدول هو تمهيد للقيام بعمل ضرورى .

ويزج المذهب الإيجابى بنفسه فى قضايا منطقية معقدة بمجرد مواجهته للحياة الدولية ، ولا يصر مؤيدوه على أن الدول ترتبط بالقانون الدولى فحسب ، كذلك ما إذا قاموا أم لم يقوموا بتحديد نظرية تتعارض مع فكرة السيادة . ولأجل تفسير ارتباط القانون الدولى نجد أنه لا يقوم بقبول مقتضيات نظام القانون الدولى فحسب ، حيث نجد أن كل دولة لها مكانتها واحترامها ، وهو مذهب يفرض بعض الواجبات على الدولة التى تعتمد على إرادتها فقط ، بينما تواجهنا صعوبة فى محاولة تكييف هذه النظرة ما لم نستخدم وسيلة من وسائل الخيال . وتقوم المحاكم الدولية بتنفيذها ، كما أن الصعوبة تكمن أيضاً فى جعلها تتمشى مع نظام محكمة العدل الدولية الدائمة . ومما هو جدير بالذكر أنه من المستحيل النظر إلى الدول على أنها الهيئات الوحيدة التى يتناولها القانون الدولى . وهى تعتبر ضربة قاضية للنظرة الإيجابية ، فالدول التى لا تتمتع بالسيادة تخلق المشاكل ،

ولكن يبدو أن المذهب الإيجابى أخذ فى التدهور ، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفروض القانونية تتعارض مع الحقائق ، وتتنافى مع تطور العلاقات الدولية فى وقتنا هذا . وما من شك فى أن التيار يجرفنا إلى حيث ينبغى لنا أن ندرك عدم جدوى الهيئات الدولية التى يرغمنا عالم الواقع على تكوينها، وذلك فى حالة سيادة الدولة .

ومن الأهمية بمكان أن نجد أن هذا التطور يدفع فلاسفة القانون إلى وضع اقتراحاتهم عن القانون الدولى على أسس مخالفة لذلك . وهناك الآن اتجاه نحو البدء بالمجتمع الدولى لا بالدولة ، إذ أن الدولة تعتبر كمقاطعة فى هذا المجتمع ، وتعد قوانين هذا المجتمع قوانين عليا ، وهى تسمو على القوانين المحلية . وعلى ذلك عندما يتصارع القانون الدولى مع هذه القوانين المحلية يجب على القوانين المحلية أن ترتد إلى المركز الثانى من القانون الدولى ، والدولة التى تخل بالقانون الدولى تعتبر مثل الفرد الذى يخل بالقوانين ، المحلية ، ومنشأ هذا الفشل هو مواد العقوبات المنصوص عليها فى القانون الدولى لهذا المجتمع العالمى لأنها تفتقر إلى التنظيم الدقيق ، ولذلك نجد تلك المجهودات التى تبذل فى سبيل سد الثغرات فى عهد عصبة الأمم كما فى بروتوكول جنيف عام ١٩٢٤ ، ونجد أيضاً تقدم الوسائل (كحلف باريس) التى تجعل الدولة تتخلى عن حقها فى استخدام القوة لتحقيق إرادتها ، كما نجد تطور فكرة الأمن الجماعى بين الدول ضد الاعتداء على أية دولة ، كما نجد تغلغل مذهب الولاء العالمى فى

نفوس الأفراد ، حتى إننا نجد ظهور مقاومة الفرد لفكرة شن الحروب ما لم تخولها سلطة عصبة الأمم .

وما من شك فى أن فلسفة القانون الدولى هى الفلسفة الوحيدة التى تتمشى مع احتياجات عصرنا هذا ، إذ أن الحقائق التى تمخضت عنها للجيل السابق أوضحت بكل أسف ، أنه لا يمكن للحضارة والدولة صاحبة السيادة تحقيق مصالح واحدة، غير أنه إذا كانت النظريات القديمة للقانون الدولى (سواء أكانت النظريات الإيجابية ومن مؤيديها كوفمان ، أم النظريات المثالية ومن مؤيديها هيجل) قد أخذت فى اعتبارها النواحى التاريخية الماضية، فكان من الممكن أن نقول: إن معارضى النظريات الجديدة يتجهون نحو كتابة أبحاث عظيمة عما ينشدونه ، إذ أننا إذا وقعنا بعض المواثيق فإننا نقوم بالتوقيع بشئ من التحفظ ، ونجد أن بعض الحكومات البريطانية القادمة ربما دفعت البرلمان إلى سن قانون يهدف إلى تحقيق السلام ، ولكن طالما لا يمكن لأى برلمان أن يلزم برلماناً قادماً باتباع ما ارتآه ؛ نجد أن رجوعه فى ذلك يتسم بالصبغة القانونية، ونجد أن الدول تصر على أن أى مشروع يهدف إلى الأمن الجماعى لا يمكن تحقيقه دون حل مشكلة نزع السلاح . ولقد أوضح مؤتمر نزع السلاح الذى عقد عام ١٩٣٢ أننا لم ندرك حتى الآن عالماً يمكن أن يحقق نزع السلاح، وكلنا يعرف أن عصبة الأمم قد نددت بالاعتداء اليابانى على الصين فى منشوريا ، إلا أن نتيجة هذا التنديد

سواء أكانت كبيرة أم صغيرة تعد كما لو كان قراراً قد أصدره بعض رجال الكنيسة . ويمكن لنا أن نخرج الدولة ذات السيادة من الباب الأمامى لهذا الصرح الدولى . إلا أنه لا تزال توجد به منافذ أخرى من الخلف ليستعيد مكانته القديمة .

ويكمن جوهر المشكلة فى الحيلولة دون استخدام أية دولة للحرب كوسيلة من الوسائل التى تنتهجها فى سياستها . ويجب أن نعترف بأن هناك بعض الدول التى ترغب فى استخدام هذه الوسيلة . والواجب علينا إذن هو إيجاد وسائل أخرى للتصغير من شأن استخدام تلك الأداة . ويجب أن تقوم الدلائل ، فى ظل الملابسات الحديثة ، على أن الحرب لا تجدى وأنها أداة للقضاء على الإمكانيات الاقتصادية للمنتصرين ، كما أنها ضربة قاضية للمهزومين . ويجب أن ندرك أن الحرب ستؤدى بنا إلى القيام بثورة اجتماعية ، ولاسيما فى الشئون الخاصة بالدستور المحلى . ويجب أن ندرك أيضاً أنه من الخطأ شن الحروب . والواجب الملقى على كل مواطن هو أن يرفض بشدة قيام أية دولة تتخذ الحرب أداة لتحقيق أغراضها . . كما أن من واجب العلماء الامتناع عن إجراء التجارب التى ترمى إلى إيجاد أسلحة فتاكة لاستخدامها فى الحروب . وعندما نسلم بكل هذا فسنسير قدماً نحو تكوين مجتمع عالمى أفضل .

وينبغى لنا أن نطرح مدلولات تلك النواحى على بساط البحث . فنحن ندرك أن الدولة صاحبة السيادة يتنافى وجودها مع وجود نظام عالمى

آخر . فالدولة وهى حارس للمصالح القومية تجد من الضرورى الوقوف بجانب عقيدتها ، كما أن البواعث التى تدفعها إلى اتخاذ هذا الموقف بواعث لا تتسم بحب الذات . ومن الخطأ أن يداخلنا الشك فى صدقها . فعندما يصر قائد بحرى بريطانى على أن البحرية البريطانية القوية هى خير من يصون السلام العالمى ، فإنى على يقين من أنه على حق فى ذلك . ولكنه يحقق الهدف الذى يرمى إليه هذا السلام . وهو يشير إلى أن ما تهدف إليه بريطانيا دائماً من فرض سلطتها على الآخرين فى العالم هو تحقيق الخير للعالم . وإنى لا أشك فى أن السياسين الذين يؤمنون بأن هدف بريطانيا الوحيد فى الهند هو تحقيق مصالح الهند مخلصون فى هذا . ويجب ألا يغيب عن البال أن وجهة نظر الأمريكيين واليابانيين عن اختصاصات البحرية البريطانية تختلف عن وجهة نظر اللورد بيتى ، إلا أن السياسيين عجزوا عن استمالة الهند لفكرتهم عن المسئوليات البريطانية فى الهند . والعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا وهولندا وجاوة ؛ وموقف الجنرال جورنج تجاه الطيران الحربى فى ألمانيا خير شاهد على تطبيق مثل تلك الحالة . وعندما يختلف النظر إلى المصالح تصبح فكرة السيادة مجرد مبدأ قانونى لتنفيذ تلك الفكرة التى تدور المصالح حولها .

وترمى السيادة إلى المحافظة على نظام العلاقات القائم بين الطبقات كما أنها تحاول تحقيق المصالح الكامنة فى هذا النظام فى المجالين الدولى

والداخلى ، ولذلك وجب وضع المصالح القومية العايا للدولة فى داخل نطاق دستورها الاقتصادى الذى يحدد أهداف الدولة ، فإذا كانت الحرب هى السبيل الوحيد لضمان مايحتاجه ذلك الدستور ، نجد الدولة قد قامت باستخدام كل وسائل الدبلوماسية قبل استخدامها لذلك السلاح الرهيب . فإذا استنفذت هذه الوسائل ؛ فلا مفر من الالتجاء إلى الحرب . وهى تقوم بذلك من أجل العزة الوطنية ، أو أى هدف كهذا . وليس هناك أحد ممن يدرسون سيكلوجية الشعوب المتحاربة يعترف بمدى الإخلاص الكامن فى هذه الاحتجاجات ، ولكن عندما يدرس كل منها بإمعان تبدو لنا على أنها محاولة لتحقيق خير اقتصادى للطبقة التى تسيطر على الدولة المتحاربة .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذا الخير الاقتصادى هو الأساس الذى يقوم على أساسه البنيان الأعظم .

ولا أعتقد أن ملابسات الحرب ترجع فى النادر إلى أسباب اقتصادية . كما أنى لا اعتقد أن الحقيقة التى تذهب إلى أن الرخاء الاقتصادى للطبقة الحاكمة يقترن بشكل واضح بالرخاء الاقتصادى للمحكومين . كما أن الحقيقة التى تقول : ضرب سيراجيفو بالقنابل قد عجل بنشوب الحرب عام ١٩١٤ — لم تخف أنها كانت فى جوهرها تتمثل فى الصراع الذى تدور رحاه بين صور الاستعمار . وقد دخلت أمريكا الحرب عام ١٩١٧ إذ أصبحت التزاماتها المالية لبريطانيا وفرنسا كثيرة ، مما جعلها لاتطيق فكرة

الخسارة، كما أن بقاء بريطانيا فى الهند يقترن بمصالحها هناك. ولقد أوضح التاريخ الحديث أن هذه المصالح ترتبط بالعمال، إلا أنه لا يمكن أن نستخلص أن حماية مصالحنا فى الولايات المتحدة يترتب عليه إخلالنا بها.

وهذه الفكرة التى اعتنقها غاية فى البساطة، إلا أنه يصعب التعبير عنها فى هذا العالم المتشابك. وتذهب هذه الفكرة إلى أن الدولة فى المجتمع الرأسمالى تحتاج إلى أن تكون صاحبة السيادة حتى تحمى المصالح الرأسمالية. وقد تلجأ أخيراً إلى الحرب كوسيلة للدفاع عن هذه المصالح وحمايتها، فالحرب هى التعبير الأعلى للسيادة فى العلاقات الدولية. ومن الناحية الداخلية نجد أن هدف الدولة هو حماية المبادئ الرأسمالية. أما من الناحية الخارجية فنجد أنها تتطلب جعل استخدام الحرب وسيلة من وسائل السياسية القومية: فإذ تعارضت السيادة مع النظام العالمى الفعال اتضح لنا أيضاً تعارض النظام الرأسمالى مع هذا النظام العالمى، إذ أن البواعث التى تؤدى إلى الحرب متأصلة فى النظام الرأسمالى. هذا ويعارض دعاة الرأسمالية فى هذه الفكرة. ولذلك يجدر بنا دراسة الأدلة التى توصلوا إليها ولو فى الظاهر. فلقد تحدث البروفيسور جريجورى عن عدم وجود أى دليل يوضح أن الرأسمالية تؤدى حتماً إلى الحرب، فلم تكن فترة السيطرة الرأسمالية هى التى سادت القرن التاسع عشر — هذا القرن الذى اتسم بالصراع المسلح. وعلى أية حال ألم تنشب الحروب قبل النصف الأول من القرن الثامن عشر؟ وهل طلب منا أن نتذكر أن

المعارضين فى نشوب الحرب فى القرن التاسع عشر هم السياسيون الذين لم يهتموا بتطوير المعانى التى تقوم على أساسها الديمقراطية الرأسمالية ؟ إذ أن النظرية تقوم على إظهار تدخل الدولة بمظهر ضئيل . وقد ذكر كوبدن عام ١٩٤٢ أنه عندما تقوم التجارة الحرة بضمان اعتماد الدول كل منها على الأخرى نجد أنها تنتزع السلطة حتماً من الحكومة حتى يتسنى لها أن تدفع الشعب إلى الخوض فى غمار الحروب ؛ وتعد فكرة التجارة الحرة من أهم افتراضات النظام الرأسمالى .

إلا أنه يجب علينا دراسة عادات الرأسماليين التى نعرفها لا النظرية البحتة للرأسمالية المجردة . فمن الواضح أنه فى المجتمع الرأسمالى (حيث لا يتطلب الرأسمالى معونة الدولة التى لا تتطلب بدورها مساعدة الرأسمالى — لن يؤدى ما يقوم به النظام الاقتصادى من عمل إلى نشوب حرب . فإذا كانت الرأسمالية التى نعرفها من هذا النوع فإن مؤيدي مدرسة البروفيسور جريجوري سيكونون محقين فى القول بأنه ليس من الضروري أن تكمن البواعث المؤدية إلى الحرب فى النظام الرأسمالى . إلا أن الرأسمالية التى تكلموا عنها لا توجد إلا فى المطبوعات الاقتصادية ؛ إذ أنها محض خيال . وتسعي الرأسمالية التى تعرفها فى كل مرحلة من مراحل تاريخها إلى الدفاع عن الدولة . ولقد قامت بطلب المعونات والتعريفة الجمركية ونفوذ وزارة الخارجية البريطانية لخدمة العملاء فى التجارة فى الخارج ، والعمل على الدفاع عن المطالب التى تجدها الدولة مناسبة فى الدول الأجنبية . كما أنها

قامت بضمان هذه المطالب . ولا يدعو تاريخ مصر منذ الاحتلال البريطانى وتاريخ إفريقية منذ الجيلين السابقين ، وتاريخ الصين ، والمكسيك ، والدول الأمريكية الوسطى ، لا يدعو إلى الرضا فى شىء إلا فى وضع يتمكن فيه النظام الرأسمالى من مساندة الدولة لمشروعاتها . وربما ننظر إليه على أنه أمر موجب للأسف ، لأنه دفع الدولة إلى القيام بهذا التدخل . وربما نقول إن التاجر سيتّسم بالحكمة إذا استطاع أن يستخدم سلطته فى الحيلولة دون قيام الدولة بمساعدته حتى يعتمد على نفسه . إلا أن الحقيقة هى أن الرأسمالية التى نعرفها ستكون رأسمالية أخرى إذا قام بذلك . وعلى أية حال فإننا بصدد تناول النواحى الحقيقية لا النواحى الفرضية ، حتى نتمكن من وضع فروضنا .

٢

لا ينبغى أن ننخدع بالتدليل الذى يزعم أنه طالما كانت هناك حروب قبل عهد الرأسمالية فلا يمكن أن تكون الرأسمالية السبب المباشر ، لإثارة الحرب . والرأسمالية فى هذا المجال معناها وجود الافتراضات التى قامت عليها فكرة حرية التصرف فى الاقتصاد السياسى فى بريطانيا ، وهى التى سادت فترة ما فى تاريخها القديم . وهذا التدليل يدور فى دائرة مفرغة ، وهو يبدأ بتعريف المجتمع الرأسمالى على أنه يتميز بحرية العمل . ونعنى بهذه الحرية العمليات التجارية التى تتدخل فيها الدولة . ولكن عندما تتعرض هذه الحرية لتدخل الدولة ، نجد أنها لا تلقى بالا لأى أمر من الأمور ، وتصر على أن أية نزعة من نزعات الشر لا يرجع وجودها إلى النظام الرأسمالى ومن الواضح أننا إذا عرفنا الرأسمالية بهذه الطريقة ، فإن ما نتوصل إليه لا يمكن أن يكون محل نزاع — وذلك من الناحية المنطقية ، لأن الاقتراحات الموجودة تتضمنه .

ولا توجد الرأسمالية إلا على شكل نظام يتضمن الاتجاهات التى أمكن تحقيق البعض منها فى سنين قليلة من القرن التاسع عشر . أما الرأسمالية التى نعرفها فلها طابع خاص يختلف عن ذلك تمام الاختلاف إذ أنها رأسمالية تعبر عن طبيعتها فى التعريفة الجمركية الأمريكية وفى التوسع ، سواء أكان توسعاً عسكرياً أم شبه عسكرى ، وفى التجارة فى

أفريقية . وليس من حق أى فرد أن يتغاضى عن الحوادث العديدة حتى يضع نظرية تعارض مدلولاتها الحاسمة . فما من شك فى أن حروباً كثيرة قد نشبت قبل القرن التاسع عشر . ولم تكن لحوافز غير اقتصادية (وهى تتمثل فى الحوافز السياسية والدينية والحوافز الخاصة بالحكم لم تكن لها أهمية كبرى . غير أنه إذا أمعنا النظر فى أهدافها حتى فى هذه الحروب ، نجد أنها تجعل من الصراع الاقتصادى مشكلة لها أهميتها . ولا ينفصل الباعث على الحرب عن سعى الدولة وراء النفوذ والسيطرة الاقتصادية . وربما يكون هذا السعى عن طريق غير مباشر كما يحدث عندما تسعى أية دولة وراء الحصول على حدود استراتيجية ، كما يجوز أن يكون الباعث مختلطاً غير خالص ، كما هى الحال فى محاولة فرنسا لاستعادة الألزاس واللورين حيث تختلط المشاعر الناتجة من التقاليد التاريخية بمصالح فرنسا فى إنتاج الصناعات الثقيلة ، ويحدث هذا الاقتراح بنسب متساوية . إلا أن الحرب لا تفسر تفسيراً دقيقاً حينما يقصر هذا التفسير فى بيان الدواعى الاقتصادية لحدوثها .

ولقد أصبح الموقف اليوم أخطر مما كان عليه فى الماضى . وذلك لسببين : الأول هو اقتران فكرة الدولة بالشعور القومى ، والثانى هو التقدم الهائل فى أساليب الدولة الإدارية . أما الأول فيمكن الدولة من تعبئة الشعور الجياش غير المتعقل الذى تثيره القومية لكى تساند سياستها . أما السبب الثانى فهو يمكن الدولة من تنظيم الأمة لخوض غمار الحروب .

ولذلك فإنه عند ما تسيطر رغبة صاحب رأس المال (الرأسمالى على سياسة الدولة لكى يستدر الأرباح والمكاسب — وهى سبب وجوده — فإن القوى التى يسيرها تكون قوى هائلة إذا قورنت بأية قوة عرفناها فى الماضى . ولم تزج بريطانيا حتى عام ١٩١٤ بأكثر من ١٠٠ ألف جندى فى الحروب . ولكن فى هذه الحرب بالذات تجدها وقد عبأت ثلث رجالها من أجل أغراض عسكرية . وتختلف شدة أثر الحرب الحديثة فى الدولة من الناحية النوعية عنها فى أية فترة مضت . ولن تطالعنا بعد الآن فى حضارتنا الحالية قصص كقصص جين أوستن التى يقوم فيها البطل والبطلة برقصتهما الفخيمة دون أن يلقيا بالا إلى كوارث الحروب النازلة بالبيئة التى يعيشان فيها .

وعلى ذلك يجب علينا أن ننظر للرأسمالية كما هى بالفعل ، لا كما ستكون عليه إذا ما تحققت الاتجاهات التى ترمى إلى الإعراب عن نفسها . وتعتبر الرأسمالية التى نعرفها نظاماً تمتلك فيه أدوات الإنتاج ملكية خاصة ، ويكون الباعث على الإنتاج هو الرغبة فى الحصول على الأرباح التى تيسرها هذه الملكية ، ويتضمن هذا النظام نظاماً خاصاً للعلاقات بين الطبقات ، كما أن عاداته تكمن فى استخدام الدولة للسلطة لكى تحافظ على مدلولات العلاقات بين الطبقات ، وتكرس الدولة نفسها لضمان حق المالك فى الحصول على الأرباح . ولن يكون الأمر غير ذلك إذا نحن سلمنا بفروض هذا النظام ، وستستخدم سلطة الدولة فى

إخماد أى تدخل يحول دون الحصول على مثل هذه الأرباح ، وذلك إذا أمكن إخماده . إذيدور الصراع دائماً فى المجتمع بين الطبقات التى تمتلك أدوات الإنتاج والطبقات التى لا تمتلك هذه الأدوات . أما وظيفة الدولة الداخلية فى المجتمع الرأسمالى ، فهى ضمان المبادئ التى يقوم عليها القانون — هذه المبادئ التى تضمن لأصحاب الملكية جزءاً كبيراً من ذلك الإنتاج . وعلى ذلك نجد — كما دللت من قبل — أن أوجه النشاط الاجتماعى هو أن تتخذ طابعها الخاص .

أما المدرسة الفكرية التى تنكر وجود أية علاقة بين الرأسمالية والحرب فقد أقامت دعواها على رفضها قبول هذه الفكرة عن الدولة . فإذا ما سار قانون العرض والطلب سيراً هيناً فى سوق حرة ، ، حيث يعرف الرأسماليون احتياجات عملائهم ، وحيث تحشد جميع إمكانيات العمل لخدمتهم ، فلا حاجة إذن إلى تدخل الدولة . وتقوم العلاقات الاجتماعية على التعاون لاعلى القوة ، ولكن طالما أنه لا توجد مثل هذه المعرفة ، ولا يمكن حشد هذه الإمكانيات ، فإن ما تقوم بتفسيره فى نواحى العمل يتمثل فى مجتمع لا محل لهذه النواحى فيه ، وفيه يطلب الرأسماليون أنفسهم تدخل الدولة للنهوض بمصالحهم . وتيسر لهم القيام بذلك لأن ملكيتهم لأدوات الإنتاج تمكنهم من تحديد اتجاه ذلك التدخل . ولقد سبق لى أن بينت النتائج التى ينتج عنها مثل هذا التدخل ، وتعتبر هذه النتائج مجرد سوء استخدام للمثل الأعلى . وهى تدافع عن الافتراضات القائمة بقولها :

إن هذه النظرية تتناول مثالا مجرداً . وما من شك فى أنه من المؤسف أننا لا نواجه مثل هذا المثال المجرد فى المجتمع الذى نعيش فيه .

وتتشابه علاقات الدولة فى الداخل – فى نظرى – مع علاقاتها الخارجية . فكما تستخدم الدولة قوتها فى الدفاع عن مصلحة الرأسمالى فى الداخل ، نجدها تقوم بالدفاع عن مصلحته فى الخارج أيضاً . أما قيمة السيادة بالنسبة لها فى المجال الدولى فتتمثل فى أنها تستطيع أن تستخدم القوة ضد أى منافس يسعى إلى التدخل فى إرادتها ، وذلك فى الحالات التطرفة . ولكن إذا سلمنا بأن السيادة يجب أن تخضع للقواعد فلن نتمكن من جعل القوة مقياساً للحق الذى تحاول جاهدة أن يسود . ولذلك فإن العالم الذى توجد فيه الدول التى لا تتمتع بالسيادة يتناسب وجوده مع أفكار المنظمة الدولية التى يتضمنها نظام كنظام عصبة الأمم . إلا أن هذه المعانى تتعارض مع العلاقات القائمة بين الطبقات التى يتطلبها النظام الرأسمالى ، طالما أخرجت إلى حيز الوجود المتناقضات الأساسية التى وقع فيها المجتمع الذى نعيش فيه .

أما الأساس الذى يجب علينا أن نبدأ منه فهو تراكم رأس المال فى دول تتسم بالتقدم الاقتصادى تراكما بنسبة كبيرة ، حتى إنه لم تتح له الفرصة ليستثمر فى الداخل ، ولذلك انتقل إلى دول أخرى لانعدام الضمانات أو نسبة الأرباح كالتى يقدمها الاستثمار الأجنبى . ويرجع سبب حدوث هذا التراكم إلى تعارض الإنتاج والتوزيع ، إذ لا تتعادل

الطاقة الاستهلاكية للجمهور مع طاقة الإنتاج، وذلك بسبب العلاقات القائمة بين الطبقات ، إذ لا تعتبر احتياجات المستهلكين فى نظام الأجور الحديث احتياجات «ضرورية» بالمعنى الفنى لهذه الكلمة . وهناك ما نطلق عليه اسم هجرة رأس المال ، حيث لا تتعادل الثروة فى مجتمع ما حتى إنه لا يمكن لرأس المال أن يستخدم فى الداخل لكى يدر ربحاً كثيراً . إذ أنه إذا تساوى التوزيع وجدنا أن مطالب العمال قد أصبحت مطالب «ضرورية» قد تؤدى إلى مطالب كثيرة لاستثمار رأس المال فإذا انعدمت المساواة انعداماً أتم وأشمل فإن أصحابها سيكدسون الموارد الموجودة ، وبذلك يتطلعون إلى فرصة لنقل رأس المال إلى الخارج حتى يمكن لهم أن يحصلوا على أرباح طائلة من وراء ذلك . وهم لا يهتمون كثيراً بالأغراض التى تكرس لها هذه الأموال . فربما كانت لغرض التسلح أو أى غرض آخر .

ومجمل القول أن السبب الرئيسى لتراكم رأس المال بسرعة هو تحكم عدم المساواة فى المجتمع ، إذ لو ارتفع مستوى الأجور لتزايد الطلب على السلع ، ولكان ذلك كفيلا باستثمار رؤوس الأموال ، وإذ ذاك يمكن بناء مساكن للطبقة العاملة . وفى الحقيقة أن موقف الطبقة العاملة التى تعيش على الكفاف يعنى ضرورة بحث رأس المال عن توسع كمى لا نوعى ، طالما لا يترتب على التوسع النوعى إيجاد قوة شرائية متكافئة للسلع الإنتاجية . وعند ما يتصف طابع التوسع الرأسمالى بالناحية الكمية

لا النوعية ، نجد أن المخاطر التى يمر بها توجد الهزيمة سواء أكانت عن طريق مباشرة كما فى الهند ، أم عن طريق غير مباشر كما فى أمريكا الجنوبية ، وذلك للدفاع عن رؤوس الأموال المستثمرة .. وكما جرت العادة نجد أن الامتيازات المراد الدفاع عنها ذات قيمة ، وأن نسب الفائدة كبيرة ، وفى الوقت نفسه نجد أن محاولات الضغط التى تقوم بها القوة العسكرية هى التى تضمن كل هذه النواحى :

وهناك عامل آخر يوضح لنا سبب جعل الوضع الداخلى لتصدير رأس المال إلى الخارج يدر الأرباح ، ويشجع على المكاسب . وتدفع ساعات العمل الطويلة ، والأجور الضئيلة ، وعدم مراعاة قواعد الصحة وانعدام النقابات المنظمة تنظيما دقيقاً — كل هذا يدفع الممول إلى التطلع نحو الحصول على أرباح طائلة . وفى هذه الحالة نجد جميع صفات العمل المرهق تستغل ، وتاريخ الصناعة فى مصر والهند وفى مصانع الصين وأفريقية يوضح مدى استغلالها استغلالا تاماً . أما الخوف من أن الأرباح ربما لا تجد من يدافع عنها ، فقد أمكن تفاديه وذلك لأن السلطة العسكرية والطرق الدبلوماسية كانتا تساندان الأعمال الخاصة .

ومما هو جدير بالذكر أن ما تحتاجه التجارة هو وجود أراض لها حدود ثابتة . ويتطلب هذا بدوره إدارة عسكرية وإدارة مدنية . وهذا هو السبب فى ازدياد الخدمات المدنية فى الهند ومصر وغيرها ، حيث أتيحت الفرصة لعدد كبير من أبناء الطبقات المتوسطة والعليا لمستقبل كريم

يتسم بالكفاية المادية . ولهذا التطور أثره . فقد ولد من جهة عداوة حقيقية للحكم الذاتى فى تلك الأراضى . إذ أن كل حركة قومية بين هذه الشعوب الخاضعة تزلزل من كيان أسس هذا النظام الذى يمكن لعدد من الشباب فى كل عام من إيجاد عمل لم يكن من السهل بدون ذلك إيجاده . أما من الناحية الأخرى فنجد أنه قد أدخل فى نطاق هذه الأراضى ضرورة الاحتلال العسكرى ، وهذا الاحتلال بدوره يكفل إيجاد العمل . إذ أن الرأى العام ،فى البلاد (بريطانيا) يطلب ضمانات لتأمين أبنائها ضد قيام الثورة أو التمرد . ولا داعى للشك فى أن هذه الخدمات ضرورية ، ولها أثرها ، ولا داعى للشك أيضاً فى أنها توجد مصلحة مكفولة أصلا ضد التقدم فى الحكومات الذاتية حيث تسيطر القوة ، كما نلاحظ فى الهند على وجه الخصوص .

وهناك خاصية أخرى يتميز بها الاستعمار الاقتصادى ، ولها أثرها فى المبادئ الأولى . إذ طالما كان التنافس من أجل الحصول على الأسواق مقصوراً على الدول الصناعية الغربية.فيتضح لنا إذن أن هذه المنافسة تكون مقصودة أيضاً بين الشعوب ذات المستوى الصناعى المتشابه . وبدخول الشرق الأقصى هذا المضمار دخلت عوامل جديدة فى الاعتبار ، فنجد مثلا أن مستوى المصانع فى اليابان قد تمكن من الوقوف أمام صناعة القطن فى لانكشير ، ولا سيما فى الأسواق القديمة . كما أن القومية فى الهند قد أوجدت التعريفة الجمركية التى تحمى السوق المحلية .

أما النتيجة التى بتمخض عن التطور الأول ، فهى إما بطالة شاملة تنزل بصناعات المنافس المهزوم أو تدخل الدولة حتى تهدئ من سلطة المنافسة غير المتكافئة ، وذلك بوضع التشريعات ، أما رد فعل الناحية الأخرى على الدولة التى لا تتمتع بأية ميزة فهو إرغامها على اتخاذ خطوات للدفاع عن وجودها . ولقد جاءت هذه النتيجة بفعل التعريفة الجمركية التى تحمى السوق المحلية . أما حكومة الفرد الاقتصادية التى تشجعها فقد حدت من سيرة التجارة الدولية فى وقت كانت الزيادة المستمرة أساسية بالنسبة لاستخدام رأس المال استخداماً يجعله يزيد من المقدرة على الإنتاج عن طريق التقدم العلمى . وعندئذ يتوقف النظام الاقتصادى عن العمل . ويسود الكساد كما حدث عام ١٩٢٩ بسبب زعزعة فى الميزان الاجتماعى . ومن الصعب بل ومن المستحيل تفادى مثل هذه الأزمات .

وما يمكن استخلاصه من كل هذه النظريات واضح كل الوضوح . إذ أن الأرباح التى أمكن الحصول عليها نتيجة للاستثمار الأجنبى طورت من الاستعمار الذى اتسمت به الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وللدفاع عن هذه الأرباح وتعزيزها نجد أن كل دولة قد اندفعت نحو زيادة التسلح حتى تدافع عن مصالحها . وساد الشك والخوف من جراء ازدياد التسلح ، وأدت مثل هذه المحادثات والشكوك إلى عقد المحالفات ، والمحالفات المضادة فى السنوات الأولى من هذا القرن . وأخذت دول

تقف موقف المتصارعين . وتوضح لنا المستعمرات ، والحماية ، ومناطق النفوذ ، نواحي كثيرة من هذا التطور . وأوجد كل ذلك سياسة الهيبة والكرامة ، وأوجدت هذه السياسة بدورها نظاماً أصبحت فيه القوات المسلحة للدولة مقياساً نهائياً لهذه السلطة . وإذا درسنا ذلك الأمر دراسة واقعية نجد أن هذه السياسة ليست أكثر من سلطة فى يد الرأسمالى فى أية دولة يمكن الالتجاء إليها للدفاع عن الأرباح التى حصل عليها أو الذى يتطلع إلى الحصول عليها . ولقد كان سبب الاحتلال البريطانى لمصر هو ضمان مصالح حاملى السندات البريطانية . ولم تكن الحرب فى جنوب إفريقية إلا كفاحاً مريراً للسيطرة على مناجم الذهب .

ولم تستثن أية سلطة استعمارية من هذه الآثار . ولقد كانت سيطرة الحكم الفرنسى فى مراكش غرضا من أغراض الدفاع عن استثمار رؤوس الأموال الفرنسية، وكانت الحرب اليابانية الروسية نتيجة لمحاولة من جانب حكومة فاسدة للدفاع عن بعض الامتيازات التى كانت تمنح فى منشوريا لبعض رجال البلاط المشكوك فيهم . ولقد أصبحت نيكاراجوا وهايتى وسان دومنجو مقاطعات أمريكية لخدمة مصالح الرأسماليين الأمريكيين والصراع الذى تدور رحاه بين الممولين الأمريكيين والبريطانيين للسيطرة على البترول فى المكسيك ، والقتال الناشب بين ألمانيا ودول الاتفاق للسيطرة على الشرق الأدنى فى الفترة التى سبقت الحرب ، وتضييق اليابان الخناق على كوريا ؛ كل هذا له معنى واحد ، وإن تعددت

الصور . ولقد بحث الأفراد ووجدوا — كما يعتقدون — مورد ربح من هذا الاستثمار . ولقد استطاعوا أن يعبئوا شعور حكوماتهم لحماية مصالحهم . وفى النهاية أخذت الحكومة تتفق مع المستثمر فى أنه إذا تعرضت أرباحه للخطر فسنجد أن هناك هجوماً يشن على العزة القومية ، وفى مثل هذه الظروف والملابسات نجد أن القوات المسلحة تعتبر السلاح الذى يستخدمه لكى يضمن تمتعه بهذه الامتيازات .

ومن الواضح أن الدولة التى تعيش وسط هذه الظروف تلتزم النظر إلى الحرب على أنها التعبير الأسمى لسلطتها ذات السيادة . ونجد أن السياسيين فيها لا يرغبون فى ذلك ، إلا أن القوى التى دفعتهم إلى ذلك لم تترك لهم أى بديل . فلتفادى إثارة الحرب ، يجب علينا أن نجازف بالأرباح التى تعد جوهر الرأسمالية . وتفادى إثارة حرب معناه إبطال الهدف الذى ترمى إليه سيادة الدولة . وقد ازدادت حدة اقتران الشعور القومى بالمجازفة الرأسمالية — حتى إن الزعماء الاشتراكيين الذين نادوا بمقاومة الحرب تخلوا عن عدائها لها . ولقد تحققوا فى النهاية من أن التفسير الذى قاموا به يعتبر تفسيراً خاطئا . إلا أن الوقت قد فات لإصلاح ذلك الخطأ .

وإن النظرية التى أدافع عنها هى أن سيادة الدولة لا يمكن التنازل عنها طالما وضعت سلطتها تحت تصرف أصحاب رؤوس الأموال . وهذا هو السبب فى أن عصبة الأمم قد عجزت عن الوصول إلى حل لمشكلات

عدة رئيسية ، فلقد عجزت عن الصمود أمام تهديد الاستعمار اليابانى ، كما حنت رأسها لخطر التسلح ووقفت عاجزة لا حول لها ولا قوة أمام القومية الاقتصادية . فإذا قيل: إن هذا الفشل يرجع إلى أعضائها — وقد اعتبر التنديد الاجماعى باليابان فى مارس عام ١٩٣٣ نجاحا ملحوظا — نجد أن ذلك ليس له أثر فى دراستى هذه . إذ أن هذا الفشل يكمن فى فكرتها التى ينظر إليها على أنها تحالف بين دول ذات سيادة . ومن الضرورى إذن لكى تضمن نجاحها أن تحول دون النظر إلى الحرب على أنها أداة للسياسة التى تنتهجها الدولة . وينبغى أن تقضى على فكرة السيادة لكى تحقق ذلك . ولكى يتم القضاء عليها ، فلن يكون هناك تماسك جدى على مستوى دولى . وعند ما يتم ذلك يتسنى لعصبة الأمم تكريس جهدها لتناول الأسباب التى تؤدى إلى الحرب ، إذ أن ما يترتب على السيادة يضيق الخناق على كل خطوة تخطوها فى هذا السبيل . وإن لقوة البوليس الدولية ، وإلغاء الطيران الحربى، واستخدام المقاطعة الاقتصادية ضد المعتدى — لكل هذا أثره فى المصلحة القومية للدولة ، كما أنها تستخدم سيادتها للحيلولة دون الوصول إلى أى حل بشأن مسألة من هذه المسائل . وطالما كانت الناحية الأساسية فى عصبة الأمم تتطلب إجماعاً فى كل الأمور تقريباً ، فإن حق كل دولة ذات سيادة فى أن تدافع عما تراه يخدم مصلحتها لا يعنى شيئاً على الإطلاق . وفى هذه الأثناء فإن أزمة الرأسمالية المتفاقمة ستولد جوا مشحوناً بالهياج

وسيترتب على ذلك أن الدول التى تدرك الخطر الداهم الذى تؤدى إليه الحرب ستجد نفسها وقد انساقت إلى الاستعداد لها على أنها أمر لا بد من وقوعه .

والتدليل على ذلك أمر بسيط للغاية، إذ أن فروض الناحية الاستعمارية للتطور الرأسمالى تؤدى حتما إلى الحرب ، ولذلك فمن البديهى أن النظام الدولى لا يتمشى مع ذلك ، إذ أن هذا النظام لا بد له أن يناسب فئات العالم الاقتصادى الموحد . ولقد فاق ذلك الحدود التى قامت الدولة ذات السيادة بوضعها عليها ، باعتبارها ناحية سياسية . ويجب على النظام الدولى — حتى يحقق فاعليته أن يسيطر على التعريفة الجمركية، وعلى مستويات العمل والهجرة وإباحة المواد الخام والتغلغل فى المناطق المتأخرة . ولكن من الواجب السيطرة على المصالح المكفولة القائمة وهى المصالح التى تستخدم سلطة الدولة للدفاع عنها ، وذلك للسيطرة على كل هذه النواحى . ولا يمكن السيطرة عليها فى ظل العالم الحاضر . إذ أنها تنبع من العلاقات بين الطبقات فى المجتمع الرأسمالى . وإن القوى التى تدافع عنها هى نفس القوى التى تدافع عن سلطة الرأسمالى فى داخل المجتمع القومى الذى ينتمى إليه . وكما نجد أن الدولة ذات السيادة تدافع عن نظام الحقوق القانونية لضمان سموه (وذلك فى المجال الداخلى) نجد أن سلطتها تفرض هذا السمو على الآخرين ، وذلك فى المجالات الخارجية . وعند

ما تتغير العلاقات بين الطبقات نجد أنه فى إمكان العداوات بين الدول أن تصل إلى حل جوهرى . وإن حسن النية فى العلاقات القائمة على هذا الأساس يمكن أن يؤخر ذلك الصراع ، ولكنه لا يعنى تفاديه نهائياً .

٣

تضافرت أمور عدة فى فترة ما بعد الحرب لتثبت صحة هذا التفسير فجميع الدول الفاشستية أو الشبيهة بالفاشستية كاليابان وألمانيا وإيطاليا تسعى إلى الحصول على مكاسب من المستعمرات ، وهذه الدول جميعاً دول تتسم بالجدية فى طابعها ، ويواجه كل منها استياء داخلياً تحاول الحكومة المستبدة إخماده لمصلحة الرأسماليين الذين تمثلهم هذه الحكومة ، ويحاول كل منها اتباع سياسة خارجيّة لها فاعليتها لصرف الانتباه عن المآسى التى تدور داخل البلاد . وكل فرد يعرف جيداً أن مثل هذه السياسة سيؤدى حتما إلى خوض غمار الحروب ، كما أن مثل هذه السياسة يفرض القيود على النظام الذى يرمى إلى تحقيق السلام . ومن المستحيل إزالة هذه القيود والعلاقات بين الطبقات قائمة كما هى ، إلا أن كل سياسة من هذا النوع نتيجة منطقية لرأسمالية اندفعت نحو اتخاذ سياسة التوسع حتى تنقذ نفسها من الكوارث التى ربما تودى بها : وإن التنظيم الحالى للعالم لا يتيح هذا التوسع إلا على حساب دولة أخرى ، وهذه الدولة لا تتخلى بدورها عن الأراضى التى تحتلها خشية أن تزيد من مشاكلها الاقتصادية إذا فعلت ذلك .

ويدل على ذلك ظهور القومية الاقتصادية فى بريطانيا فى سنوات مابعد الحرب ؛ ولقد لاحت بوادر حركة دفاعية فى إنجلترا إبان العقد

الثامن من القرن الماضى . والتزم حزب المحافظين بهذه الأفكار تقريباً منذ حملة مستر تشمبرلين التى قامت عام ١٩٠٣ . إلا أن هيئة المنتجين نددت بإصلاح التعريفة الجمركية فى كل انتخاب منذ عام ١٩٠٦ ونجد أنه فى عام ١٩٢٣ (عندما حل مستر بلدوين البرلمان هزم هزيمة ساحقة . ولم تقتصر الحالة على هذا الوضع ، فحتى فى انتخابات عام ١٩٣١ التى اتصفت بالهياج ، نجد أن زعماء الحكومة القومية قد أخذوا يؤكدون لهيئة المنتجين أنهم لم يطالبوا حكومة انتداب لحمايتهم والدفاع عنهم . ومن المؤكد أن حزب الأحرار لم يكن ليدخل فى وزارة ائتلافية بهذه الشروط . إلا أنه فى غضون شهور قليلة من تكوينها اختفى نظام التجارة الحرة، ولقد اتخذت خطوات عام ١٩٣٢ فى مؤتمر أوتاوا لتحسين العلاقات الاقتصادية مع الإمبراطورية التى رفضت حكومات متعاقبة القيام بمحاولات إزاءها لمدة طويلة .

ولقد وضحت معالم هذا التطور . وجدير بنا أن نوليها شيئاً من العناية وكانت بريطانيا الأمة الأولى التى استفادت من الانقلاب الصناعى ، كما أنها أصبحت أولى الأمم فى العالم فى الميدان الصناعى ، وذلك فى ظل التجارة الحرة ، كما اعتمدت على صادراتها . ولتحديد هذه الصادرات عن طريق الحد من الواردات نجد أن ذلك يبدو للقائمين على صناعات القطن والصدف والحديد والصلب والفحم مجرد سياسة انتحارية .

ولكن بما أن بعض الأمم الأخرى قد وجهت اقتصادياتها من ميدان

الزراعة إلى ميدان التصنيع نجد أنها قد قامت بحماية أسواقها المحلية لصالح المنتج المحلى كما هى الحال فى الولايات المتحدة . ولقد بدأت بريطانيا تشعر بمنافسة البلاد الأخرى لها بالرغم من سيطرتها على هذه النواحى حتى قيام الحرب التى كانت عاملا على زيادة حدة هذا الوضع زيادة خطيرة . إذ أنها لم تحدث ثورة فى أمور التجارة فحسب ، وإنما نجد أن مشاكلها قد أوجدت فكرة القومية التى عبرت عن نفسها فى الميدان الاقتصادى . وعندئذ وجدت بريطانيا نفسها فى وضع جعل الدخل الذى يمكن الحصول عليه من التعريفة الجمركية يتيح مزايا ثابتة لدافع الضرائب . وبينما تؤدى الخسارة فى الصادرات إلى جعل سلطة القائم بأعمال التصدير أقل فاعلية مما كانت عليه فى الماضى ، نجد أن اهتمام المنتج المحلى لحماية نفسه من المنافسة جعل من الممكن إنعاش التوازن القديم لدراسة طابع التجارة فى ظل البطالة بطريقة تجعل الأفراد لا يبدون أى استعداد لإدراك مغالطاتها كما كانت الحال فى الماضى . ولم تعرض أية دراسة جديدة حول التعريفة الجمركية إذ وافق رجال الأعمال على الوضع الذى ينادى بأن الظروف قد تغيرت بحيث تجعل من التجارة الحرة فكرة قطعية بالية ليس لها أى معنى كان . ومن الطبيعى أن تكون النتيجة هى تعريض الوضع الاقتصادى لهذه الدول مثل بلجيكا والدانمرك للخطر ، إذ أن رخاءها يعتمد على دخولها فى السوق البريطانية . وقد بين هذا التغيير مدى انسياق الشعب لتقديم اختصاصها

التاريخى قرباناً للمثل الأعلى لحكومة الفرد التى يعتبر مداولها ذلك التعارض بين قدرتنا على الإنتاج، وقدرتنا على التوزيع ،وإنى أرددها مرة أخرى أن ذلك التعارض يعد نتيجة ضرورية لنظام العلاقات بين الطبقات حيث يوجد المجتمع الرأسمالى فيه .

ويتميز عصرنا هذا بميزة ثالثة واضحة المعالم : وهى إجماع رجال الاقتصاد على الخطوات التى تهيء مرحلة جديدة للنظام الرأسمالى واستحالة إعطاء التأثير الفعلى لما يوصى به ، وذلك فى إطار العلاقات القائمة بين الطبقات . ونحن فى حاجة إلى أن نضع التحكم فى القروض الأجنبية العامة فى أيدى عصبة الأمم . وفى هذه الحالة يمكن أن نتفادى المصروفات الوهمية التى تنفقها الدول المدنية ، ونتجنب محاولات الضغط ، كما أننا فى حاجة إلى خفض التعريفة الجمركية ، كما أننا فى حاجة إلى وضع نظام متفق عليه للنقد العالمى إلى جانب نظام يكفل لنا استثمار الأموال المحلية . كما أننا ننشد تحسين الوسائل التى يمكن بها الحد من الانسياق الشديد وراء المضاربات التى تستخدمها سوق الأوراق المالية ، كما أننا فى حاجة إلى إعادة تنظيم الوسائل الصناعية تنظيما دقيقاً . وينبغى علينا أن نحدد « باتفاق دولى» نسبة إنتاج المواد الخام الرئيسية . كما أننا نستطيع أن نضع أسساً سياسية اقتصادية دولية تهيء للرأسمالية درجة كافية من الإنعاش لرفع مستوى المعيشة،وذلك إذا سلمنا بفكرة صيانة السلام .

إلا أنه من الواضح أن مثل هذه السبل ــ كما دلت الخبرة التى مررنا بها منذ عام ١٩١٩ــ ليست واضحة بالنسبة للبنيان الرأسمالى الذى تسوده المنافسة . أما المصالح المتاحة فلن تقدم على التضحيات الضرورية فهى تعتمد على سلطة استخدام المشاعر القومية للمحافظة عليها فى ظل هذه النظرة . ولقد تنبأ سير أرثر سلوتر بأن مؤتمر الحكومات العالمى الذى يسعى إلى تحقيق عمل اقتصادى يتفق عليه سيسبب من الضرر أكثر مما يسبب من الفائدة . وأن ما تنبأ به عام ١٩٢٥ قد أيدته حوادث عام ١٩٣٣ . والحقيقة هى أن نظام العلاقات بين الطبقات يرغمنا على تناول مشاكل المجتمع الدولى بوسيلة مستمدة من فترة مختلفة تمام الاختلاف وليس من الملاحظ حقيقة أن تلك الوسيلة وذلك الهدف سيعجزان عن الوصول إلى إيجاد علاقة متناسقة إذ أن كلا منهما على طرفى نقيض ، لأن مشاكل النظام الدولى تتطلب إخضاع حصافة كل فرد فى الدولة للخير العام . ولا يمكن تحقيق هذا الإخضاع طالما أن هذه الحصافة تعبر عن سياسة قد وضعت للاحتفاظ بمطالب المصالح المكفولة ، إذ أنه اذا ظهرت هذه الحصافة ، فيجب أن يكون لديها من الوسائل ما يحقق هذه الأهداف . ومعنى هذا أن نزع السلاح والنظام الاقتصادى القائم مثل يتعارض تعارضاً تاماً . والمتحمس الذى يرى أنه ليست هناك أية أمة ترغب فى الخوض فى غمار الحروب ، والذى يرى أن الطريق المؤدى إلى تحقيق نزع التسلح يجب أن يكون طريقاً مستقيما يتجاهل

الحقيقة التى تذهب إلى أن النظام الاقتصادى منظم، بحيث إن كثيراً من المزايا لا يمكن ضمانها مستقبلا بدون قيام أى صراع . وطالما كانت الحالة على هذه الصورة وجب على الخبراء العسكريين والبحريين فى كل دولة المطالبة بالأدوات التى يرونها ضرورية للاحتفاظ بهذه الامتيازات وليس هناك شيء أكثر من هذا الشرح تظاهراً للنفاق والرياء اللذين سادا مؤتمر نزع التسلح الذى عقد عام ١٩٣٢ . والشيء الذى نستطيع توضيحه أنه بينما كانت الدولة تبدى استعدادها للقيام بنزع السلاح لم تكن مستعدة للتخلى فعلا عن سلاحها لقيمته فى الصراع من أجل السلطة . وإن نزع التسلح معناه الثقة فى قدرة العقل على الإقناع . وإذا وثقنا فى قوة العقل فمعنى ذلك التخلى عن الحصافة التى لا تتسم بالمسئولية والمجتمع الدولى يتطلب هذا التخلى ليكون له فاعليته . إلا أن ذلك يعد تناقضاً فى طبيعة بالنظام القائم .

نعم إن هذا التناقض مائل فى النواحى الداخلية والخارجية على السواء أما بالنسبة للناحية الداخلية فنجد أنها تسعى وراء إيجاد وسائل أخرى لإشباع الجماهير طالما كان البنيان الطبقى للمجتمع ينكر مطالب الأفراد لتحقيق الرفاهية والخير العام . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستغلال فى الخارج . أما من الناحية الخارجية أيضا فنجد أن عليها أن تحافظ على حقها فى السيادة، وذلك لكى تدافع عن دعواها فى الاستغلال — حتى يتسنى لها إنكار حق الاحتكام إلى العقل فى أن يكون له الأسبقية

ويمكن إدراك الرأسمالية من الناحية المجردة، ولكن لا يمكن عمل التعديلات الضرورية فى مثل هذه الفروض .

ويتطلب المجتمع الدولى تخطيطاً عالمياً اقتصادياً حتى يتسنى له استخدام مواردنا استخداماً يكون له أكبر الأثر، ويقتضى هذا التخطيط أن تسود أكبر المصالح ، ومن ثم فإن الاحتكام إلى العقل يعتبر المنفذ الوحيد لحل المشاكل التى تواجهنا . إلا أن الأفراد لا يثقون فى العقل عندما تقترن مصلحتهم بإنكار هذه المطالب ، إذ يعد ذلك بمثابة سيطرة فئة قليلة على الجميع ، وينتج عن مثل هذه الأحوال — ولا سيما عندما نطالب الأفراد بالتخلى عن هذه الامتيازات — أن يعجز العقل عن أداء واجبه . وأقول : « يعجز » لأننا نكتشف فى العلاقات القائمة بين الطبقات أن هؤلاء الذين يسيطرون على هذه النواحى هم أولئك الأفراد الذين يرسمون السياسة العامة، وهم فى الواقع أصحاب الوسائل الاقتصادية . وعندئذ لا يمكن للعقل الدفاع عن وضعهم مالم توضح الحقيقة التى تذهب إلى أن تلك الامتيازات الخاصة تعد أمراً ضرورياً يهم الخير العام . وهناك امتيازات اقتصادية خاصة فى الدولة الحديثة يمكن الدفاع عنها على هذا الأساس .

يحتكم الأفراد إلى العقل عند وجود مصلحة مشتركة نتيجة لما يقوم به من عمل . إذ عندما يتعرض النظام الدستورى للخطر (وهو النظام الذى تستمد منه هذه الإجراءات معنى خاصاً) نجد أنهم ينكرون عليه الحق فى أن يسمعه المسئولون . ويتمثل فى هذا الأمر تاريخ

الإصلاحات الاجتماعية التى قامت فى الماضى ، كالقضاء على العبودية والتسامح الدينى ، وحق المرأة فى الانتخاب ، والاعتراف بالنقابات . كما يمكن تطبيق هذا على الجهود التى تبذل فى إضفاء الناحية الدستورية على مدلولات المجتمع الدولى . فمداولاته خليط عجيب من تلك المتناقضات التى تكمن فى النظام الطبقى للرأسمالية . ومن الممكن أن تؤدى عملها طالما أن الأمن يسود المجتمع ، وفى الإمكان التمتع بذلك الأمن طالما كان هو الثمرة التى يجنيها أفراد هذا المجتمع ، إلا أنهم لا يعتقدون فى أنها الثمرة الواضحة إذا كانت النتائج التى تنتج عنها تبدد الامتيازات الخاصة التى يعلقون عليها أهمية كبيرة . إذ ليس هناك شىء يذكر بصدد عجزهم عن الدفاع عن حقهم فى إثارة الحرب . فربما ثاروا بأن مصلحتهم القومية قد تعرضنا للخطر، وربما دللوا على ذلك بأنهم يدافعون عن مقومات الحضارة للوقوف أمام البربرية ، كما أنهم يصرون على أنهم يحافظون على الالتزامات المقدسة للعقد التاريخى ، ويحاولون إنكار الحقيقة التى تقول : إن الحرب هى الحرب ، فهى فى نظرهم استعادة للنظام فى سبيل الدولة التى يتصارعون معها . ولقد عرفنا كل هذا ، ولكن طالما أقيم مجتمعنا على النظام الطبقى الراهن ، فليس هناك من سبب يوضح لنا عدم ضرورة معرفتها مرة أخرى ، إلا أن تلك البراعة لا تخفى حقيقة كونها مصلحة اقتصادية خاصة تستخدم سلطة الدولة للدفاع عن هذه الامتيازات الخاصة .

وينبغي لنا أن نعرف — في هذا الإطار العام جميع الاقتراحات على أساس فكرة الضمان الجماعي في عصبة الأمم . فلقد تضمنت هذه المقترحات توحيد المصالح بين الدول ضد المعتدي ، إذ من القضايا المسلم بها أن كل دولة تنشد السلام والاستقرار . بل إنها تتعاون مع الدول الأخرى في سبيل صيانة السلام أو استعادته . غير أن الطريقة التي يتم بها تناول هذا الأمر كانت طريقة مجردة ، إذ لم تدخل في اعتبارها معنى التناقض القائم بين النظام الاقتصادي الراهن الذي يحاول جاهداً الخروج إلى حيز الوجود والنظام السياسي الذي يقف في سبيل خروجه وكان الهجوم الذي شنته اليابان على منشوريا بمثابة عمل عدواني كهذه الأعمال العدوانية التي تتطلب فرض العقوبات بمقتضى النظام الجماعي لا أن أحداً من الدول الكبرى لم يبد أي استعداد لفرض أقل عقوبة من هذه العقوبات . ولقد نددت دول كثيرة باليابان من الناحية الإدارية إلا أنها شعرت بما سيكون لها بعد بسط حمايتها على منشوريا — بأن هذا الحق يعتبر أكثر من مجرد تعويض كاف لقرار عقيم اتخذته عصبة الأمم . كما أن المجهود الذي بذلته ألمانيا الهتلرية — عن قصد — للقضاء على استقلال النمسا قد أفزع قلوب الدول الأوربية ، بيد أن المساعي الحميدة التي اتسمت بالعناية والحرص قد اتخذت للحيلولة دون إثارتها في جنيف ، إذ أن كل دولة قد ارتعدت فرائصها من فكرة فرض عقوبات ضد اعتداء ألمانيا . وليس من السهل أيضاً أن نتصور إقدام فرنسا أو

إيطاليا على تنفيذ العقوبات المنصوص عليها ضد الحلفاء التابعين لها . إذ معنى فرض هذه العقوبات هو القضاء على الأهداف التى قامت هذه الأحلاف من أجل تحقيقها . وتتضح أهمية الوسائل التى استخدمت فى هذا الصدد ، إلا أن أهميتها هى التى جعلت من فائدتها أمراً مشكوكاً فيه فى داخل نطاق النظام القائم . فاستخدامها معناه الموافقة على أهداف المجتمع الدولى، وتتمثل فى إخضاع كل وسائل السياسة لتحقيق السلام — هذه الوسائل التى أنكرتها العادات الكامنة فى النظام الاجتماعى القائم . وهل تنتظر فى حالة نشوب حرب بين روسيا وألمانيا أن تقوم بولندة ورومانيا بتنفيذ عقوبات اقتصادية ضد أى معارض يكون له من السلطة مايمكنه من توجيه ضربة قاضية لسلامته، حتى إذا وعدت عصبة الأمم بحمايته ؛ ربما تقوم بضمان التعويضات عما يحدث من إصابات ، إلا أن جمع التعويضات من ألمانيا لم تكن بمثابة باعث على الأمل . وعندئذ نستطيع اعتبار سياسة الحياد سياسة تجذب أنظار أية دولة لم تدخل فى خضم أى صراع كان .

٤

وأعتقد أن الطريق المؤدية إلى نظام دولى فعال يكمن فى إعادة إقامة علاقات بين الطبقات فى المجتمع الحديث . وكلما اتبعنا هذه السياسة قلت المصلحة التى تحاول الدول اتباعها فى سبيل اتخاذ سياسة استعمارية وأن تطوير قوة المجتمع الإنتاجية) حتى يتيسر للأفراد المشاركة بالتساوى فى الثمار التى تجنيها من القوة الإنتاجية) معناه الحيلولة دون توجيه السلطة السياسية لخدمة عدد قليل من الأفراد . وعندئذ لن تصبح السيادة مجرد ستار لهذه المصالح . كما لم يعد توجيه استثمار رؤوس الأموال مجرد وسيلة من وسائل الاستغلال فى الخارج ـــ بصرف النظر عن الاحتياجات المحلية . وتعبر العلاقات الخارجية عن الروابط التجارية التى لا تستلزم الطابع العسكرى فى سياسة تقوم على المثل الأعلى لأمبراطورية اقتصادية. ونجد المجتمع فى الدول الاشتراكية وقد أصبح فى وضع يسمح له بالنظر فى مشاكله الاقتصادية على أساس من تبادل المنفعة والعيش فى وئام، إذ أن مثل هذا المجتمع يمكن أن يضع الخطط التى يسير عليها بطريقة متماسكة مترابطة . ولم لا . ولم تؤرقه بعد أمور الهيبة والكرامة التى تكمن فى العلاقات القائمة بين الطبقات فى النظام الرأسمالى ، ونجد ذلك المجتمع وقد أصبح هدفه الوحيد هو تحقيق السلام ، طالما لم يغير من ولائه له تأثير السيكلوجية الوطنية التى اضطر المجتمع الرأسمالى إلى إيجادها للإبقاء على

هذا المجتمع والمحافظة عليه ؛ ولا نستطيع أن نضع نظاماً تعاونياً على مبادئ تقوم على أساس استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

ولقد قيل إنه لا يمكن أن تكلل بالنجاح مثل هذه الحركة التي تهدف إلى تغيير العلاقات بين الطبقات ، إلا إذا نظمت مقومات النظام الدولي تنظيما فعالا ، بيد أن معنى ذلك الافتراض أن فى الإمكان تحقيق مثل هذا النظام داخل إطار المجتمع الراهن . فإذا صح هذا التحليل فإن ذلك الافتراض يعد أمراً مستحيلا . والسلام بطبيعته عند الرأسمالى بمثابة فترة هدوء بين الحروب ، إذ أن العلاقة بين الرأسمالية والدولة القومية تعد علاقة يترتب عليها على مر الأيام قيام صراع ما ، ولذلك فإن الواجب الملقى على عاتقنا إذا كانت نيتنا فى تحقيق السلام نية حقيقية هو أن نسعى وراء تغير المجتمع الرأسمالى على أنه من مستلزمات تكوين مجتمع دولى يؤدى عمله على أكمل وجه .

ويكفل لنا هذا التغيير وحده التخلى عن فكرة السيادة فى شكلها هذا — هذه الفكرة التى تسدد ضربة هائلة لفكرة السلام على أساسها . وعندئذ يتاح لنا وضع مصلحة المجتمع الدولى فى مرتبة تعطى له معنى . إذ أن المجتمع القائم على المساواة لا يتطلب أية وسيلة من وسائل الاستعمار . وهذه هى النتيجة المنطقية لعلاقات الملكية الكامنة فى النظام الرأسمالى .

وليس هذا الأمر أقل وضوحاً فى التاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا عنه فى الأنموذج القديم للإمبراطورية البريطانية

فالاستعمار يعد دائماً وسيلة للدفاع عن الامتيازات الخاصة التى تتعرض للهجوم، وذلك بتهوين تلك الامتيازات أمام الجماهير . وعندما نتجنب هذه الضرورة فإن عملية استثمار رؤوس الأموال يمكن النظر إليها نظرة أصيلة كما أننا ننظر إلى الرخاء العام نظرة جدية . ويمكن أن نطبق ذلك على التعريفة الجمركية والمواد الخام والمشاكل السيكلوجية الخاصة بالهجرة، وفى مقدور النظام العالمى الذى يشمل المجتمعات الاشتراكية أن يصل إلى حل لهذه المشاكل بعزم وتصميم أكيدين، مؤمناً بأن الاحتكام إلى العقل هو السياسة التى ستسود .

ولقد قام المجهود الذى بذله دعاة السلام على النظرية التى تقول : إنه إذا كان الساسة قد اتسموا بمزيد الإرادة والتصميم والقدرة، لكنا قد تجنبنا الفشل الذى منينا به وعانينا منه فى سنوات ما بعد الحرب . إذ ربما خففوا من هذا الفشل، ولا أعتقد أنه كان فى إمكانهم تفاديه إذ لم تكن القرارات التى اتخذها الساسة مجرد أحكام مجردة عن مبدأ من المبادئ . إنها قرارات قد اتخذت فى عالم تحدده القوى المادية المتشابكة، وربما نجد فى العالم الذى نعيش فيه أن أية محاولة للتأثير فى السلوك الذى تفصح عنه اليابان — وذلك بسحب سفراء الدول الأعضاء فى عصبة الأمم — قد تشعل فتيل الحرب . ومن المؤكد أن مثل هذه الحرب سيساندها الرأى العام . ولم يؤكد النقد الذى عرضه سيرجون توماس به فى سبيل العصبة لم يؤكد الحقيقة التى كانت قد عجلت باظهار الصراع الذى ربما يودى

بالعصبة نفسها . وربما كان بعض النقاد على صواب فى اعتقادهم من أن السياسة المنهجة تعتبر سياسة أكثر تخويفاً من الحقائق الراهنة، إلا أن مثل هذه المخاوف التى يشكون منها تعد من جوهر الجو السيكلوجى الذى أوجده المجتمع الرأسمالى . ولخلق جو من الجرأة والإقدام اللذين ينشدهما دعاة السلام وجب إيجاد جو حيث تجد كل دولة تلتزم بارتباطاتها طبقاً للميثاق — تجد نفسها وقد ساندها الأعضاء تلقائيا .

والطريق الذى يؤدى بنا إلى تحقيق السلام هو نفس الطريق الذى يحقق لنا الديمقراطية الاقتصادية . وليست هناك طريقة أخرى لإقامة منظمة اجتماعية على أساس الاحتكام إلى العقل والالتجاء إلى العدالة ، كما نجد أن السلطة التى تتاح للطبقة التى تتمتع بامتيازات خاصة . والتى تمتلك أدوات الإنتاج تحدد عادات الدولة ، وهى بدورها تستخدم تلك السلطة فى الميدان الدولى للعمل على تماسكها وتدعيمها وحينئذ تصبح الرغبة هى التى تهيمن على المبادئ ويسخر العقل فى سبيل الهيبة والكرامة . وربما حاول مثل هذا المجتمع أن يقوم بتطبيق مبادئ العدالة ، ولكنه لا يستطيع أن يتفادى تمشى فكرة العدالة مع المحافظة على تلك السلطة . وكما ذكرت فإنها تؤدى عملها فى ميدان العلاقات الدولية كما تؤدى عملها نحو مواطنيها . وأن تمشى الحق مع المصلحة لا ليدفعها إلى العدول عن التغييرات الخارجية الضرورية بنفس الطريقة التى تدفع بها لتأخير إجراء التغييرات الضرورية . فإن تغيير نظام الملكية

هو الذى يغيّر من النواحى السيكلوجية التى تقف فى سبيل إقامة نظام اجتماعى سليم .

ويجدر بنا فى هذا المجال أن نضيف قائلين : إن إصطلاح الاشتراكية واصطلاح الاستعمار الاقتصادى اصطلاحان متعارضان، إذ أن الاستعمار الاقتصادى لا يؤدى عمله إلا فى ظل السلطة العسكرية . ويعتبر ثمن هذا الحائل الأساسى الذى يقف فى طريق المصروفات التى تنفق على الإصلاح الاجتماعى . ويمكن لنا أن ندلل على أنه منذ أن دأب المستعمر على توجيه الفكر القومى لدى الأفراد إلى ناحية أخرى غير الإصلاح الاجتماعى نجد أن المصالح المكفولة التى يجب أن يشن الإصلاح الاجتماعى هجومه عليها قد وحدت الطريقة التى بها يمكن الدفاع عن هذه المصالح فى تطوير الاستعمار ، وذلك هو السبب فى أن الملاّك فى الأحياء القذرة متحمسون لتوسيع رقعة الإمبراطورية . إلا أن السم أكثر نقاعه من هذا . فكلما تزايدت المصالح الاستعمارية قلت حصانة العادات الديمقراطية . ومن النادر اتصاف مشاكلها بالحساسية بالنسبة للهيمنة الشعبية كما يتضح لنا عندما تسعى حكومات أحزاب اليسار وراء تحرير عمل سياستنا فى كينيا أو فى الهند ، كما أنه من الصعب تفادى فكرة الاستمرار سواء أكان فى الأفراد أم فى الآراء وذلك من الخوف الذى يبين أن الانقسام فى ميدان التقاليد ربما يودى بهيبة الأمة فى الخارج، إلا أن تجنب الانقسام فى ميدان التقاليد قد أجبر بعض

المسائل الضرورية العامة على الانسحاب الفعلى من نطاق الهيمنة الشعبية فى المجتمع القانونى، وهذا الإجراء يضيق الخناق بدوره على الأساس القائم بين الأحزاب، ويدعم من سلطة الهيئة التنفيذية، وذلك بتحريرها من المخاطر التى تثيرها مذاهب نقد المبدأ، وتوجد المنافذ التى ربما أدت بنا إلى أن تكون مفاتيح الهند فى لندن نفسها كما قال وزرائيلى، إلا أن الأمل يلوح مرة واحدة فى العالم للمواطن الهندى عندما ينظر مجلس العموم فى الأبواب التى يجب الولوج إليها .

ويتضح لنا فى مثل هذه الظروف نتيجتان : إذ نجد حكومة الحزب وقد اعتراها الضعف من جهة، ولكن يصحب ذلك مبدأ دافع للحكومة النيابية، ولقد أوضح مستر ج . أ . هوبسن كيفية الحد من الجهود التى يبذلها حزب الأحرار للسعى وراء بعض الشروط مع الاستعمار، على أنها مذهب منفصل . ولقد كان ذلك مدعاة — لإمكان إدماج الحزب بالمحافظين ، هذا إلى جانب السعى وراء الأهداف الاستعمارية المشتركة . وهناك اختلاف بين الأحزاب حول المسائل الخاصة بالسياسة التوسعية أو الأجنبية . إذ كلما تماسكت فكرة الاستمرار وازدادت قوة قلّ توجيه النقد العام، وكان من نتيجة ذلك أن السيطرة البرلمانية لكليهما قد أصبحت أكثر من مجرد تصوير رفيع، ولكن عند ما أصبح الاشتراكيون الحزب الثانى فى الدولة، انساقوا إلى قبول فكرة الاستمرار، ومن ثم الرضوخ لمشيئة الاستعمار، أو إلى مقاومته، وذلك بالهجوم على الضمانات الأساسية لتلك

المصالح التى أتيحت لهم، والتى كانوا يحاربونها، إلا أنهم إذا ربطوا بين الاشتراكية والديمقراطية فى مناطق التوسع كما فى الهند مثلا نجد أنهم دفعوا تلك المصالح إلى وضع يشوبه الشك والريبة حول الافتراضات الديمقراطية ، وحيال تطور العادات فى الشئون الخارجية والشئون التوسعية تجد تلك المصالح طريقها دون مقاومة تذكر ، كما أن لها أثرها فى المجال الداخلى، ولكن إذا كان معنى الديمقراطية الاقتصادية هو نهاية الاستعمار والتوسع ، فمن الطبيعى للمستعمر أن يفكر فى نهاية الديمقراطية .

ولهذا الاشتراك أهميته ، فهو يوضح مدى عمق الثغرة التى أوجدتها عادات الاستعمار فى الاتحاد القومى ، إذ أن النظام الذى تحتاجه للدفاع عن مثل هذه الأمور هو النظام الذى ينكر فكرة المساواة التى يؤكد النظام الديمقراطى جوهرها . وليس من الصعب على المجتمع الذى ينكر المساواة على أفراده فى الداخل أن ينكرها فى الخارج أيضاً . وعندما نقوم بذلك ، نجد أنه يعنى ضرورة القيام بالتأمل فى مطالب الشعوب الأخرى بنظرة مخالفة، وعلى مر الأيام نجد أن ذلك يؤدى إلى تناولها بعدم اكتراث ومعاملة الاستعمار لأهالى البلاد وأجناسها توضح ذلك . ومن اليسير إذن أن ننظر إلى الأفراد جميعاً بعين ملئها الازدراء ما دمنا نحتقر الحقوق البشرية . ومن الأهمية بمكان أن نذكر على سبيل المثال أن علم الأحياء المزيف الذى بدأ بوضع الجنس الأبيض فى رتبة سامية قد استمر فى ذلك وأكد سمو الأغنياء البيض على الفقراء البيض . ولقد استخدم ذلك

للهجوم على حقهم فى الإصلاحات الاجتماعية . ويعد ثمن هذا وما ينتج عنه (وذلك واضح كل الوضوح فى ميدان التعليم) تهديداً لوضعهم ولما يتمتعون به من امتيازات خاصة فكلما تخلصت محاولات الضغط التى تقوم بها القوى الاستعمارية من تهديد السيطرة الديمقراطية وما بها من وازع لإصلاح اجتماعى ، أصبحت الفرصة سانحة لتنفيذ بعض الأعمال العدوانية حيث نرى فيها مجالا للحصول على الأرباح ؛ ولكن كلما اتجهت إلى الأمام ، قلت الفرصة التى تتصارع فيها صور الاستعمار ومن ثم عظم الصراع بينها . وعندما يوشك هذا الصراع على الوقوع نجد — كما تعلمنا فى السنوات التى سبقت عام ١٩١٤ — أن الاستعداد له قد أصبح على قدم وساق، سواء كان ذلك من الناحية العسكرية أم الاقتصادية أم السيكلوجية . وأصبح السلام فى هذا الإطار بمثابة فترة هدوء ، ولكنها فترة تتسم بالاضطرابات ، كما أننا نجد أن الأفراد الذين يفقدون حبهم لهاقد يساقون إلى القيام باستعدادات لحرب لا بد من وقوعها .

ويمكن وضع هذا فى صورة مقتضبة تقول: إن التوسع الاستعمارى يتطلب نواحى عسكرية للدفاع عن الغزوات التى يقوم بشنها . كما أن ترابط هذه الأمور يجعل الأنظار القومية تحيد عن المسائل الداخلية العاجلة وإذ ذاك ينفق دخل الدولة فى سبيل أشياء جامدة غير مثمرة ، وأكثر من هذا أن الاحتفاظ بهذه النواحى يتطلب استمرار السياسة فى المناطق التوسعية، وفى مجال الشئون الخارجية، ويظهر هذا بصورة متزايدة إلى حيث

يتمثل فى غايات السيطرة الديمقراطية، إلا أن ذلك بدوره يوجد ناحية ملحة فى مطالب الديمقراطية فى المجال الداخلى . وإن الحاح النظام الديمقراطى على تلك الاحتياجات يؤدى إلى زيادة الريبة والشك فى صحة الافتراضات الديمقراطية . ولكن عند ما ترسخ هذه الافتراضات بعيداً عن الميدان الرسمى للسياسة تظهر المقاومة، وأن نتيجة هذه المقاومة (حين تتمشى الظروف مع رد الفعل) هو الاستبداد فى أى صورة من صوره المختلفة . وأن هذا الاستبداد حين يتحرر من القيود العقيمة للديمقراطية يصير أكثر انطلاقاً وتحرراً لاتباع الأهداف الاستعمارية . وهى تدفع إلى السير فى هذا الطريق حتى تبعد الأنظار عن المآسى الداخلية . إلا أن الأهداف الاستعمارية تصطدم مع تلك الأهداف التى تنافس فيها دولة دولة أخرى، وهكذا نجد الدول (كما جرت العادة مع الدول التابعة) وقد سارت فى الطريق المؤدى إلى الحرب .

وإن الصراع الذى تدور رحاه بين الاستعمار والديمقراطية فى كل من إيطاليا وألمانيا لمثال مثير للحد — المقصود — من المساواة فى المجال الاقتصادى من أجل المحافظة على الامتيازات الخاصة التى تتمتع بها طبقة صغيرة، وهم يقدمون دعوى عدد كبير من الأفراد قربانا لمطالب الملكية . وعندما توطد هذه الطبقة مركزها نجدها وقد بدأت تفكر فى الثروات التى ربما تضع يدها عليها . ويتاح لها ذلك إذا ساندت القوة العسكرية السياسية الأجنبية الفعالة . ولم تكن الصدفة هى التى جعلت

ألمانيا الهتلرية تنظر إلى أوروبا الشرقية بقصد الحصول على مكاسب فى الأراضى ، هذه المكاسب التى ربما تكسب شعبها صفة الهيبة والكرامة وهناك مكاسب اقتصادية فى تلك السياسة التى ربما تبرر من شطحات المقامر . وليست الصدفة أيضاً هى التى جعلت إيطاليا الفاشستية تتطلع إلى الطاقة الموجودة فى أفريقية، والحرب هى ثمن هذه الأحلام التى تداعب خيالهم، ويحين الوقت دائماً عند ما تقترن هيبة الحالم بتحقيقها، حتى إن الأمر الآخر يكمن فى دفع هذا الثمن والإطاحة به . ولا يتردد فى الاختيار بين النواحى الأخرى.

ولا يختلف تاريخ الدول الأخرى عن هذا . ونجد أنه حتى فى بريطانيا والولايات المتحدة حيث جذور تقاليد الأحرار متأصلة، نجد بعض الشكوك التى تدور حول الديمقراطية ، إذ أن تهديد الديمقراطية للامتيازات الخاصة قد تتزايد معالمه وضوحاً، لأن قدرتها على التغلغل فى الأسواق الجديدة قد أخذت فى التدهور، ففى كل منها نجد أن سيطرة الدولة عن طريق المصالح الاستعمارية تسمم الجو الدولى، ونحن نجد مثالا لهذا فى المنافسة البحرية القائمة بين إنجلترا وأمريكا، كما يتمثل الوضع فى الصعوبات القائمة فى مؤتمرات نزع السلاح والمؤتمرات الاقتصادية العالمية . ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن الممثلين الأساسيين للأمبراطورية فى هاتين الدولتين هما ألد أعداء الاشتراكية. ومن الأهمية أيضاً أن نذكر أن الهجوم على الديمقراطية فى بريطانيا — ولا سيما فى الميدان الاقتصادى — قد شنه

أفراد فى الستين أو السبعين سنة الأخيرة ، أفراد تشربوا بطابع العادات الاستعمارية، وينادى المجتمع الاستعمارى الذى أقام دعائمه على الدعوى الضمنية لسيطرة العنصر السامى على العنصر الأدنى ،ينادى بأن حقوقه تعد بمثابة وظيفة لسلطته التى تجعل الجميع يطيعون بإرادته ، وهذا هو المنطق الوحيد الذى يدركه هذا المجتمع . ولكن إذا بدأنا الرحلة من هذا الافتراض وجدنا أن ذلك يتطلب وجود مدلولات فكرة السيادة حتى تجعل من قضيته قضية صائبة، وعندما لا يتسم بالحصافة ، عندئذ لا يحق لها أن تكون الحكم فى قضيتها . وعندئذ تظهر بوادر القوة . ويعنى ذلك أن الهدف الذى ترمى إليه السيادة قد أصبح باطلا بالنسبة للدولة، وتفسح المجال أمام مطلب أعلى مما تطيقة مصلحتها . إلا أن ذلك يعنى إنكاراً لمنطق الاستعمار الذى يحاول أن يضع الحق فى مرتبة واحدة مع القوة ، وذلك بدافع من نفسها . إلا أن هذا الدافع الداخلى هو الدافع الذى تحاول الفروض القانونية التى يقوم المجتمع الدولى عليها أن ترفضه وتنكر وجوده .

واعترف بذلك كثيرون من هؤلاء الذين لا يتطرق إليهم أدنى شك بشأن تحقيق نظام دولى فعال . ولقد كان المقصود من بروتوكول جنيف الذى عقد عام ١٩٢٤ هو أن يجعل فرض العقوبات ضد أية دولة تحاول خرق ميثاق عصبة الأمم أمراً تلقائياً . ولقد أجمع أعضاء الجمعية التابعة لعصبة الأمم على هذا الرأى، إلا أن الحكومة البريطانية قامت على الفور برفض التصديق عليه ، إذ عندما تفعل ذلك فمعناه التخلى عن حقها فى

تحديد الوقت الذى تراه مناسباً لتنفيذ مثل ذلك الأمر ، ولكن ما هو النقد الذى يوجه إلى هذا البروتوكول ؟

كتب سير جون فيشر وليامز يقول : « لا يشك أحد فى الخبرة التى مرّ بها واضعوا البروتوكول ونواياهم الطيبة، ولكن يكاد يبدو أنهم قد وزنوا بعض الأمور حيث وجب الوصول إلى اتخاذ بعض قرارات دواية، ولا سيما القرارات الخاصة بتطبيق عنصر القوة ، ولكن ما هى هذه الأمور أو تلك الشروط ؟ يقترح سيرجون أن ما يمكن عمله هو وضع مبادئ، وتوضيح هذه المبادئ ، كلما أمكن ، والثقة فى إيمان المسئولين الذين يجب عليهم تطبيق هذه المبادئ عند ما يحين الوقت » .

وما من شك فى أن مدلول ذلك واضح كل الوضوح . فالشروط الإيجابية هى أن لا يمكن الوصول إلى اتفاق دولى، إذ أن الدولة يطلب منها التخلى عن سيادتها . ولكن عند ما يقع أى عمل عدوانى يجب أن نضع ثقتنا فى ذلك الإيمان الحق بالساسة، لكى يقوموا بتطبيق المبادئ العامة التى يلتزمون بها التزاماً أدبياً . إلا أن ذلك يعد درساً واضحاً من دروس التجربة التاريخية التى تقول . إن الإيمان بالساسة كثيراً ما تتفاوت شروطه وإن ذلك يتحدد تبعاً للملابسات التى يجدون أنفسهم فيها ، فإن الإيمان الحق بالساسة الذين يؤوّلون التزاماتهم تأويلا عادلا بالنسبة للبلجيك عام ١٩١٤هو إيمان يمكن تأويله تأويلا مضاداً . أما نظرة اليابان لالتزاماتها فى ظل ميثاق عصبة الأمم واتفاقية باريس، فلا يزالان يرتبطان بمسألة اغتصاب

منشوريا ، ولم تتردد إيطاليا فى إلقاء قنابلها على كورفى عندما بدأ لها أن هيبتها قد أظهرت شيئاً من هذا القبيل . ولقد قيل : إيمان السياسيين كشرط بمنع استخدام الغازات السامة فى الحروب ،إلا أنه من المعروف أنه لا توجد أية دولة عظمى لم تشترك فى مثل هذه التجارب ، وإذا نظرنا إلى الموقف الذى تتخذه ألمانيا تجاه النمسا ، وإيطاليا تجاه ألمانيا ، واليابان تجاه روسيا ، فإننا لا نبالغ عندما نقول : إن الاعتماد على ذلك كاجراء للمبادئ الدولية يكاد يبعدنا عن غاية قمنا بوضعها .

إن الاعتماد على الإيمان الحق وهدف الحقيقة اعتماد على العقل ، وقد قيل : إن فى إمكاننا أن نظهر عدم جدوى الحرب لا أننا نستطيع أن نظهر من الناحية التاريخية أن اتخاذها كوسيلة يعد أمراً ضاراً بالنسبة للغالب والمغلوب ، إذ لا تكثر متاعبها فحسب ، وإنما تفتح الباب أيضاً على مصراعيه لقيام ثورة — كما هو الحال فى روسيا — ثورة ربما أودت بنفس الشخص الذى اعتمد عليها ، وإذا أوضحنا المساوئ التى تلحق بنا من جراء الحرب فسنحاول إقناع الأفراد على مر الأيام . بعدم جدواها كوسيلة من وسائل السياسة القومية ، إلا أنه ينبغى لنا أن نستمر فى الحديث عن الشروط التى تكلمنا عنها . فإذا تعديناها كما فى بروتوكول عام ١٩٢٤ ، فمعنى ذلك أننا اتجهنا نحو المثالية المجردة التى تقضى على الأهداف التى وضعت من قبل .

إلا أن الشروط التى منحت لنا هى شروط تحدد سلطة العقل التى

تؤثر فى تفكير الأفراد ، وهى بمثابة علاقات تقوم بين طبقات مجتمع لمجتمع اقتصادى يخضع العقل للمصلحة ، وإذا وثقنا بسلطة العقل وسيطرتها على أصحاب العبيد ، فلن يتاح لنا أن نقضى على العبودية ، فإن النظام الطبقى يفيد بعض الأفراد فى ظل ظروف معينة ، ولن يستميلهم إلى التنازل عن مكاسبهم إذا وجدوا أن الفرصة سانحة لحماية امتيازاتهم عن طريق الحرب ، وأن الضعف الذى يعترى النظرية التى تساند العقل هو الضعف الذى ينادى بأن الملابسات التى يعمل العقل فيها بنجاح لم تكن موجودة فى النظام الذى نعيش فى ظله .

إذ أنه « عقل » يجب أن يؤدى عمله فى جو مشبع بالسم الزعاف . ويحدد ذلك عمل المصالح المعنية بالأمر لتكون لها طريقتها دون النظر إلى الثمن الذى سيعود لقاء ذلك ، إنه جو يتعذر فيه الوصول إلى بعض الأخبار الحقيقية ، ونحن نجد أن نظمنا التعليمية قد أصبحت ملائمة ، وهى تجعل الجماهير تؤمن بأن المعلومات التى لا تتمشى مع العقل لا حول لها ولا قوة ، كما نجد أن الآراء التى تميز بها عالم ميكيافلى وهو بر قد أتيح لها التغلغل فى النواحي الدبلوماسية . ويجب علينا ألا ننسى — فى تأكيدنا هذا لعمل العقل — أن عالم العلاقات الدولية قد أقيمت دعائمه على القول المأثور الذى نادى به بيكون من أن « هراء السلطة يتمثل فى تفكيرنا فى تحقيق الغاية دون تحمل مشاق الوسائل التى تؤدى إلى تحقيقها » ولقد ذكر اللورد جراى للأميرة ليبفن قانون الإصلاح وقال :

« إنه يعشق الفضيلة فى الجهر وفى الخفا » إلا أن مجريات الأمور فى الأمم لا يمكن أن تحددها هذه القاعدة ولقد صدق اللورد اكتون حين قال : إنها نظرة قديمة قدم التاريخ ، وإن المرتبة التى نعطيها للعقل فى الشئون العامة ستعتمد على مدى حبنا وتعلقنا بالهدف الذى يقول : إن العقل يجب أن يبرره .

إن العالم الذى نعيش فيه هو عالم تتساوى فيه الحروب التى تخوضها الطبقات فى مجتمعنا الراهن مع الحروب التى تخوضها الدول التى تبرر الصراع الدائرة رحاه فى العالم الخارجى ، ويمكن لنا القضاء على هذا العنصر الأخير عند القضاء على العلاقات ، أما العنصر الأول ففرصة الظهور أن آراءنا بشأن الحقوق الدولية ستكون انعكاساً للملابسات التى تحددها هذه العلاقات ، هذه هى أهمية تقدمنا البطىء نحو تحقيق المثل الأعلى للرعوية وهو المثل الذى يعتبر هدفاً طبيعياً نضعه نصب أعيننا ، وكلما زادت وحدة الصراع الداخلى بين الدول الأعضاء زادت شكوكهم وأخذوا يتطلعون إلى جميع المبادئ والسنن التى تسعى لتحديد السلطة ذات السيادة ، إذ أنه عن طريق تلك السلطة وحدها يمكن الإبقاء على النظام القائم للعلاقات بين الطبقات ، وذلك فى وجه المقاومة التى تجابهنا الآن . وكلما تغلغلت هذه المقاومة وتعمقت أخذت الدولة تنظر إلى ما وراء حدودها للبحث عن وسيلة يمكن بها التخفيف من ذلك الصراع . لم تنسج خيوط الحرب ما يتفتق عن أذهان الأشرار الذين إذا رغبوا فى ذلك فلربما اختاروا

طريق السلام، إن الحرب تعبير عن مجتمع تسود فيه عدم المساواة، مجتمع يحاول جاهداً . وبأى ثمن كان – الدفاع عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها ليحميها من أى هجوم . ويمكن أن نتخطى ذلك ونسمو عليه عندما لا يتمثل الدور الرئيسى للحكومة فى الدفاع عن ذلك النظام الطبقى الذى تتطلبه الرأسمالية .

الفصل الرابع

مستقبل الجيل الحاضر

١

إذا نظرنا إلى الدولة نظرة خارجية بدت لنا فى صورة هيئة تضم المواطنين الذين يسعون إلى تحقيق هدف مشترك، وهذه هى الحالة عندما ندرسها فى المجال الدولى، كما أننا نؤمن بالمساهمة فى التقاليد التاريخية العامة التى تجسمها الذكريات التى تربط أعضاءها معا برباط حقيقى كذلك الرباط الذى يربط أفراد الأسرة الواحدة . وإنا لننظر فى خدماتها الاجتماعية التى تحاول أن تخفف من حدة الخلاف القائم بين الأغنياء والفقراء بشأن تحقيق الرخاء، كما أننا نؤمن بالمحاكم التى تتمثل فيها العدالة غير المتحيزة بالنسبة لأعضاء كل طبقة من الطبقات، وإنا لننظر إلى الهيئة التشريعية حيث لا يجد المواطن نفسه فحسب، وإنما سينال المعروفون منهم حق الانتخابات داخل إطار المجتمع الذى ينتمون إليه، وإذا عقدنا مقارنة بين وظائف الدولة الحديثة واختصاصاتها، وبين الدولة منذ قرن مضى سهل علينا أن نقول: إن التغيير يمثل زيادة محدودة تعمق الضمير الاجتماعى ومن الطبيعي أن نستفيد من هذا الاستنتاج إذ أنه كلما تعمق الضمير الاجتماعى استطاع أن يقيم أسس الدولة واستطاع أيضاً أن ينظر إليها على أنها منظمة تسعى إلى تحقيق الخير العام لأعضائها .

ويعتبر هذا بمثابة استنتاج يسهل الوصول إليه، وهو استنتاج سطحى أيضاً إذا لم يكن موضوع هذا الكتاب ذلك لأن الاتحاد الذى نجده فى هذا المجتمع ليس اتحاداً يتم على الموافقة، ولكنه يتم على الإلزام والإجبار كما أن السمعةالضرورية للدولة لا تتمثل فى السعى وراء رخاء عام، وهذا الرخاء لا يعبر عن جوهر هذا الغرض، ولكنه رخاء محلى، والهدف الحقيقى للدولة هو الاحتفاظ بالمبادئ القانونية التى تدافع عن سيطرة أصحاب أدوات الإنتاج فى داخل الإطار المعد لذلك، ويخضع الرخاء العام على الدوام لذلك الغرض الأساسى ، وليست التشريعات الاجتماعية وليدة استعداد موضوعى لتحقيق الخير العام من جانب كافة الأعضاء، إن هذا هو الثمن الذى يبذل من أجل المبادئ القانونية التى تدافع عن سيطرة الملاك . وهى تعد بمثابة مجموعة من الامتيازات التى تقوم بتغيير أية مقاومة حاسمة إلى المبادئ التى يمكن بها الإبقاء على هذه السلطة .

غير أن ذلك يعد تبسيطا شائكاً لموقف شائك، ولا سيما من الناحية السيكلوجية؛ ويهمنا أن نضع ذلك فى طريق صلد، لأن ذلك يلفت النظر بالنسبة للناحية المركزية فى تحليلنا للدولة . فهى تؤكد تحكم السلطة الإلزامية التى يستخدمها أصحاب أدوات الإنتاج ؛ كما أنها تصر على أن هذه الامتيازات التى تقدم للجماهير لا يدافع من أجلها فحسب، ولكن القيود قد وضعت أيضاً، وهى قيود فرضتها الأركان القانونية الموجودة فى نظام علاقات الملكية القائمة ذلك النظام هو الذى يميز المجتمع الذى نظمته

الدولة، ولكن إذا تعارضت مطالب الجماهير مع هذه الأركان وجب إجراء تغيير فى نظام العلاقات الملكية قبل تحقيقها . وأن مثل هذا التغيير كما تشهد الناحية التاريخية لن يمكن إنجازه دون قيام ثورة من الثورات .

وإن مرحلة الانتقال من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع البرجوازى يمكن إتمامها عن طريق خوض غمار معركة عنيفة . وليس هناك أى سبب فى افتراض إمكانية تغيير أسس المجتمع البرجوازى دون هذه المعركة إذا لم تفترض أن الأفراد الآن قد أصبحوا أعقل منهم فى أى وقت مضى — إلا أن افتراض النواحى العقلية يعد تضليلا أوجدته ملابسات تاريخية خاصة أخذت تتوارى . وأدى الوضع الاقتصادى الغريب فى القرن التاسع عشر إلى فتح المجال أمام الإنتاج المفاجئ، وأصبح من الممكن توزيع الامتيازات على نطاق واسع، وذلك من مقدار الفائض حتى يسد هذا مطالب الملاك ومطالب هؤلاء الذين ليس لهم إلا جهودهم وبالتالى يظهر جو من التسامح يتمشى مع افتراضات مذهب الأحرار، وحينما أصبح فى الإمكان الإنتاج والتوزيع والقدرة على سد احتياجات عامة . نجد أن كل هذا يبدو أمراً غير ضرورى بالنسبة لنواح عديدة من الحضارة الغربية . فما من شك فى عدم وجود تذبذب فى مذهب الأحرار . ولكننا أقدمنا على تعميم هذا المعنى ليبدو جليا كأنه المثل الأعلى للأحرار قد تقبلته أوربا الغربية وأمريكا .

٢

إن الطابع الذى تكلمنا عنه هو طابع الديمقراطية الرأسمالية ، إلا أن عدد هؤلاء الذين داخلهم الشك فى كفايته كوسيلة دائمة وناحية سلمية — هو عدد ضئيل . ولكن كيف وضح هذا العدد فى عام ١٩١٤ عند ما تمكنت الأحزاب فى الدولية الثانية من قبول الارتباط بعجلة الحرب بغض النظر عما نادوا به من المبادئ الماركسية . فلقد واجهتهم بعض الصعوبات إلا أن الأفراد استطاعوا إدماج الرأسمالية والديمقراطية فى قالب واحد بالرغم من أن ذلك كان وليد صدفة محضة ، وحدث هذا عندما اتحد عامل الثورة الروسية وعامل الانهاك من جراء الحرب ، وعند ما حاولا تجريد بعض الأمور من مآسى الحرب ، وأدرك الناس مدى الدور الذى قامت به الصدفة لإيجاد هذا الإدماج بين الرأسمالية والديمقراطية ، ولم يكن هذا وليد تناسق وتكامل للمعالم التى يتميز بها المبدأ الأساسى ولكنه كان وليد فترة فيها التطور الاقتصادى عند ما كانت الرأسمالية فى مرحلة نموها . فلقد فرضت السلطة السياسية على الجماهير ولكن على أساس أن السلطة السياسية يجب ألا تستخدم فى استئصال جذور الفروض الرأسمالية . إذ ربما قدمت بعض الإصلاحات الاجتماعية ، طالما وأنها لم تعرض للخطر تلك العلاقات اللازمة للنظام الرأسمالى ، ولكن عندما يحدث هذا كما حدث فى سنوات ما بعد الحرب — فإن التعارض القائم بين الرأسمالية

والديمقراطية قد يصبح سمة ضرورية تتميز بها الحضارة الغربية .

ويعبر هذا التعارض عن نفسه بطرق قد عودنا التاريخ عليها ، لاسيما فى كل فترة من فترات الانتقال الحرجة، إذ لا نجد فى الائتلاف الذى قام بين الأحزاب الرأسمالية للاحتفاظ بجهة المصالح الرأسمالية التى لا تنفصم عراها ، والتدخل فى روسيا للقضاء بالقوة على النواحى المذهبية الهدامة التى تعرض النظام والقانون للخطر ، وما نادى به المصلحون المعتدلون من أجل السلطة ، وعندما أصبحت حدة التنافس شديدة، وأصبحت معارضة الديمقراطية معارضة تعسفية — كما حدث فى ألمانيا وإيطاليا والنمسا — إذ ينظر إليها على أنها أشد خطراً على المبادئ الرأسمالية — لا نجد فى كل هذا ما يستوجب إثارة دهشتنا ، فلقد تكلم الأفراد كثيراً عن الدستور البريطانى الذى لا يضارعه أى دستور آخر ، كما تكلموا عنه عام ١٧٩٢ وأثنوا عليه . ولكنهم كانوا يوجهون التهم جزافاً إلى المصلحين المعتدلين وذلك للقضاء على الضمانات التى يكفلها النظام والقانون فى الوقت الذى يستخدمون فيه ذلك لكى يدافع عن مصالحهم الشخصية، ضد إمكانية إجراء أى تغيير دستورى، وتتفاوت العملية فى البلاد المختلفه، إلا أن طابع هذه العملية هو نفس الطابع فى كل مكان آخر . كما أن تعريض حرية المناقشات للخطر فى الولايات المتحدة قد اتخذ مظهراً يتسم بالعنف .

وسبب هذا التغيير الذى طرأ على الطابع العام سبب معقول . ولا يمكن للرأسمالية وهى فى محنة أن تبالغ فى اتخاذ سياسة حرة . ولكن من الممكن

أن تخضع أعمالها الخارجية لمحاولات الضغط التى تقوم بها الديمقراطية إذ ليس من طبيعتها أن تخضع دون وجود صراع داخلى، فإذا استمر الإصلاح الاجتماعى فى أية فترة من فترات التدهور فذلك يعنى تغييراً فى أساس علاقات الملكية . وهذا بدوره يعنى التخلى عن الامتيازات الخاصة . فهى تغير حكومة الأقلية الاقتصادية وتدمجها فى مجتمع لم تعد ملكية أدوات الإنتاج فيه ملكية مميزات خاصة تختلف عن ذلك تمام الاختلاف ، فكما جرت العادة ، نجد عند ما تتعرض الفكرة الأساسية للملكية للخطر أن أصحابها قد استولى عليهم الهلع ، وتصبح الديمقراطية السياسية عدوا لأنها تضع السلطة الدستورية فى أيدى الجماهير . ويصبح عدم الرضا الذى تبعثه تلك المدلولات موضع نقاش وجدال، أما الأمانى المصطلح عليها فقد حرموا منها . فى أثناء الثلاثين عاماً التى تلت الحرب نجد أن الديمقراطية التى قام ملايين الأفراد بتقديم حياتهم قرباناً لها لم تعد مثلا عملياً يحتذى فى أمور كثيرة من الحضارة . فلقد تخلت الدولة عن المبادئ الحرة التى حسمتها لأعظم الأمور التى وقعت واتخذت مرة أخرى طابعاً مجرداً للدفاع عن حقوق الملكية الخاصة من الهجوم عليها .

وتلوح أمامنا فى الأفق بوادر معركة تهدف إلى امتلاك سلطة الدولة وتتضح لنا حقيقة عامة هى أن العلاقات القائمة بين الطبقات فى مجتمعنا قد أصبحت تتعارض مع صيانة السلام الاجتماعى ، بل وكشفت عن

التناقض القائم بين قدرتنا على الإنتاج ، وقدرتنا على التوزيع ، وذلك بطريقة تجعل معها التناقض الظاهرى الموجود فى عصرنا هذا يتمثل فى الفقر المدقع الذى يحل بنا وسط ما يتميز يه هذا العصر من وفرة فى الإنتاج . كما أننا لا نصفح عن هؤلاء الدين يجب عليهم دفع ثمن ذلك — إلا أنه عندما نختار بين التغيير السلمى والمحافظة على الامتيازات الخاصة على حساب الصراع الدائر ، فإن أصحاب الملكية قد أبدوا استعدادهم للقتال من أجل الامتيازات القانونية لا من أجل التراخى والاستسلام . ولم يوضح هذا الموقف إبعاد الأسس الديمقراطية فى الدولة الفاشستية فحسب ، ولكن أوضحته أيضاً مقاومة الإصلاح الاجتماعى فى الولايات المتحدة وبريطانيا وذلك بالعداء الصريح الذى يمكنه حزب اليمين للديمقراطية فى فرنسا . فالدولة فى أية دولة من هذه الدول لا يمكن أن تقوم بأية محاولة فعالة ولكن عندما تتعرض حقوق الملكية للخطر تظهر ماهيتها كأمر إلزامى بوضوح وجلاء ، إلا أن الجماهير هم أولئك القوم الذين يفرض عليهم هذا الأمر .

ولقد قيل فى بعض الأحيان : إن ظهور الصدع لا يرجع إلى امتناع الرأسماليين من القيام بالاصلاح ، ولكنه يرجع إلى السرعة التى يسير عليها المصلحون لإجراء تلك التغييرات ، إلا أنه ليس هناك اختلاف جوهرى بين الموقف الذى يتخذونه اليوم وذلك الموقف الذى واجهه مستر لويد جورج عندما قدم بعض الاقتراحات منذ خمس وعشرين سنة خلت ، وتقضى

بإجراء تغييرات مالية ننظر إليها الآن على أنها تثير الانتباه لاعتدالها إلا أن رفض مجلس اللوردات لتلك الميزانية لم يكن مجرد قرار حاسم . فنى مستهل عام ١٩٠٦ صرح اللورد بلفور لمعضديه أن من واجبهم معرفة قيام الحزب الاتحادى سواء أكان فى الحكم أم فى المعارضة بالتحكم فى مصير هذه الأمبراطورية ، ولقد أماط اللثام عما يقصده بعد ثلاثة أشهر عندما أعلن — بعد قراءته لقانون التعليم الذى صدر عام ١٩٠٦ والذى لم يكلل بالنجاح بوجوب حرية المناقشة فى كل مكان ؛ ولقد كانت دعوى صريحة للحق الذى يخول للملكية حق حكم البلاد مهما كانت إرادة الشعب . وقد قرأ ما كتبه نبلاء كثيرون عن الميزانية فى أن لهم الحق فى المحافظة على أنفسهم ضد أى إجراء يختارونه للنظر إليه على أنه أمر ينم عن المصادرة .

وما من شك فى أن مستر آسكويت كان على صواب عند ما حذر هيئة المنتخبين من أن النواحى الضمنية فى دعوى مجلس اللوردات كانت بمثابة تهديد للقيام بالثورة .

وكتب معلق حينذاك يقول : « إن أعضاء حزب المحافظين لا يستطيعون وضع أنفسهم مكان أعدائهم . وهم لا يدركون أنهم حين يستخدمون السلاح الذى يستخدمونه فى سلب الأعداء ثمار النصر ، فإنهم لا يقدمون بذلك الدور ، وأنه ليس هناك جريمة أبشع من هذه الجريمة فى نظر المواطن البريطانى » . وليس هناك تغيير جوهرى فى السنوات الخمسة

والعشرين الماضية . إذ أن هذه الدعوى ما تزال قائمة واختصاص مجلس اللوردات ينحصر فى وقاية البلاد من حكومة حزب العمال التى تسعى جاهدة إلى وضع المبادىء الاشتراكية فى صيغة تشريعات قانونية . أما المقترحات التى تقدم بها حزب المحافظين لإجراء بعض الاصلاحات فى مجلس اللوردات — فلم يكن لها هدف معين ترمى اليه سوى الحيلولة بين مثل هذه الحكومة وتلك التشريعات .

ولا يعنى هذا شيئاً ، اللهم إلا ذلك المضمون الذى يذهب إلى أن إرادة هيئة المنتخبين يمكن لها أن تعمل فى داخل النطاق الذى حددته أية جمعية حيث نجد أن طابعها يتمثل فى التعبير عن مصلحة الملكية .

أما الموقف الذى يتخذه مجلس اللوردات فهو موقف يتسم بالطابع النقابى . إلا أنه أمر هام عند ما ينظر إليه على أنه يشير إلى اتساع إطار العقل لا إلى ما يحويه فى حد ذاته ، ويتضح لنا هذا الإطار فى الميادين المتشعبة ويتمثل لنا فى المقاومة الشديدة التى ابداها أصحاب الفحم لا بالنسبة للتأميم فحسب ، ولكن بالنسبة لاتحاد الصناعات أيضاً ، بالرغم من أن اللجنة الملكية قد أوصت بتغييرات فى هذا المجال منذ الحرب ، كما أن رفض تجارة القطن قد أوضحت الأمر الذى يوصى بإعادة وضع أسسها على ضوء الملابسات الجديدة التى تواجهها فى ميدان التنافس ، فإذا لم تعر تلك المصالح المخولة أى انتباه لنصيحة الأصدقاء ، فليس من المحتمل أن تستسيغ تلك المقترحات التى كانوا ينظرون إليها كما ينظرون إلى الأعداء

ووضح هذا الأمر أمام المجهودات التى يبذلها مجلس اتحاد النقابات للنهوض بمستوى العامل، وعند ما ينظر إلى ذلك على أنه اتجاه نحو الدكتاتورية ، فمن الواضح إذن أن قليلا من حسن النية سيبين لنا معالم العلامات الاجتماعية فى فترة تسودها الأزمات الاجتماعية . ولا نتجنى عند ما نقول : إن بوسع الملكية فى بريطانيا أن تتقاسم مع الجماهير الثمار التى تنتج من الرخاء، ولكن على شريطة ألا تثار مشاكل جديدة حول الحق القانونى بالنسبة لتلك الامتيازات ، إلا أن التطور الاقتصادى هو الذى دفع هذه المشاكل إلى الظهور .

ولا يختلف هذا الموقف فى جوهره عن الموقف فى الولايات المتحدة فلقد تدخل الرئيس فى مجال الصناعة حتى يتم ضمان ملابسات الرأسمالية التى قاموا بتقديمها ، إلا أنه يجد أن رفض تلك المصالح المخولة لمد يد المساعدة فى المبادئ التى أعلن عنها قد أحبط مساعيه . ويرجع هذا إلى عدم الثقة التى يوليها للمقترحات التى يقوم بتقديمها .

ولكن طالما كانت استعادة سوق رأس المال تعد بمثابة وظيفة لتلك الثقة ، فيعتبر أنه شرط أساسى من شروط نجاحه . إلا أن العراقيل قد قامت فى سبيل المجهود الذى يبذله من الناحية الأخرى للمساهمة فى عمل منظم حتى يضمن لها التقدير . أما الإضراب العام الذى قام فى سان فرانسسكو ، والإضراب الذى قام فى خريف عام ١٩٣٤ الخاص بالنسيج ، فيعد أن من الحوافز الرئيسية التى ترمى إلى تصميم رجال الأعمال

فى أمريكا على مقاومة محاولات الضغط من أجل القيام بالإصلاح . إلا أننى وجدت أن هذا الضغط قد اصطحبه عداء متزايد للآراء الديمقراطية التى تبعث التوتر الذى يسود فترتنا هذه . أما معارضو روزفلت فنجدهم وقد قادوا بالنضال تحت راية الحرية . إلا أن حريتهم تعنى دوام حقهم فى المحافظة على ذلك الشرط فى المجتمع الأمريكى الذى تمخضت عنه الأزمة الحالية .

ومن الضرورى – وفى خضم هذه الظروف التى أمكننا الوصول إليها – ألا نتقيد بافتراضات النظام الرأسمالى حتى يمكن تحقيق إصلاح له أهميته يضمن له البقاء . وفى الإمكان تحقيق مثل امتيازات ذلك النظام القديم عند ما يتسع نطاق ما حققته النواحى الرأسمالية حتى يمكن تحديدها دون القضاء على هذه الافتراضات ؛ وإننا لا نواجه هذه الملابسات إلا لأننا استطعنا بلوغ هذه المرحلة من التطور الاقتصادى الذى تنبأ به ماركس عند ما قال : إن المتناقضات التى تسيطر على الرأسمالية سينجم عنها دائماً عدد كبير من العمال تتضاءل أمامهم إمكانية إيجاد أى عمل ، ولقد علل وجود البطالة التكتولوجية (فى الميدان العملى) كما دلل على التزايد المطرد فى تمويل رؤوس الأموال ، وأوضح مظاهر نمو التوسع الاقتصادى وإننا لا نستطيع التحكم فى مدلولات هذه الاتجاهات فى داخل إطار النظام القانونى القائم . إذ أنها قد تشابكت فى بعض الأمور الموجودة فى البنيان الاجتماعى ؛ وإذا أقيمت الافتراضات نجد أن هناك شعوراً

هاماً حيث ينظر لها على أنها شرط لسعادتها ورفاهيتها . وأن أى هجوم عليها كما توضح الخبرة التى مرت بها حكومة حزب العمال فى عام ١٩٢٩ وكما يوضح أيضاً تاريخ التجربة التى مر بها روزفلت ستزعزع من تلك الثقة التى يعتمد عليها ما يؤديه هذا النظام من عمل تأدية تامة ، وتتخذ وسيلة التغيير مظهرا من مظاهر التعاون فى هجوم الأفراد الذين من أجلهم يقوم هذا النظام لا كسلاح واق لمصالحهم الخاصة فحسب ، ولكن كضمان لرخائهم القومى أيضاً .

وإذا حاولت مثل هذه الاستراتيجية أن تتفادى هذا المأزق باستمالة الرأسمالية إلى الإذعان والخضوع — وذلك بوضع شروط تعويض سهلة لنقل الملكية — فعندئذ يمكن دفع ثمن عجزها عن زيادة الرخاء الذى يعتبر الهدف الذى تسعى لتحقيقه ، ولقد أوضحت من قبل سبب عدم إمكان تحقيق مثل هذا التعاون . إذ أننا إذا جردناها من كل الأساليب البلاغية فإن مقومات الدولة وكذلك المذهب الذى تفرضه تأدية ذلك العمل ، تشير إلى الاتجاه نحو التناحر والتصارع — لا نحو التعاون والتناسق . ويجدر بى أن أشير إلى أن ذلك ليس بمثابة سخط أخلاقى على هؤلاء الذين يرفضون هذا التعاون . إذ أن عجز الرأسماليين عن قبول افتراضات غير افتراضاتهم قد يرجع إلى الموقف الذى وجدوا أنفسهم فيه . فليس فى مقدروهم إنكار ذلك المذهب الذى يؤمنون به، مثلهم فى ذلك مثل مواطن عراقى لا يشك فى صحة حقائق الإسلام . ولقد درج الناس على عدم

التمعن فى المبادئ التى يعتقدونها ، اللهم إلا إذا حلت بهم كارثة أو وقعوا فى محنة . ولكن عامل الزمن يبدو محدوداً جداً بحيث لا يتسع لهم الوقت لدراسة هذه المبادئ دراسة هادئة عتقوم على الفكر والروية .
وتثير المناقشات التى تدور حول حقوق الملكية شعوراً عميقاً أكثر مما يثيره موضوع آخر .

وهذا أمر طبيعى طالما تقوم العلاقات التى تثيرها بتحديد مسالك الحياة الاجتماعية ، ولقد وجد الحق الإلهى للملوك ، والتسامح الدينى ، وعدم تفادى الحرب ، ووجوب قيام نظام العبيد — وجدت كل هذه الأشياء من يدافع عنها . وسيثير الانتباه قطعاً أى مبدأ له أهميته كالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج — وذلك إذا استثنى من القاعدة العامة .

ويجب علينا أن نتذكر ماهية الفائدة التى تعود على الطبقة المالكة — وذلك فى الظروف العادية — فللصحة والأمن وإتاحة الفرصة لنشر الثقافة ، وغير ذلك مما له مكانته الاجتماعية — يعد بمثابة مظاهر لهذه الفائدة . وهى تمكن الفرد من ضمان وضع أبنائه . ولا تجعله — عند ما يبلغ سن الشيخوخة — ينوء تحت تلك الأعباء التى تخيم دائماً على حياة الطبقة العاملة . وهى تعنى تلك القدرة على شراء بعض الأشياء من الآخرين ، وكذلك القدرة — عن طريق المعرفة والترحال — على تفادى وحدة السياق الممل فى هذا الوجود ، ويرجع تغيير البنيان الطبقى — الذى يعد بمثابة تهديد إلى ذلك التوازن الذى يعنى أموراً عدة لنسبة للأفراد

الذين ألفوا ذلك الاستمتاع . واستسلام تلك المدلولات عن طيب خاطر معناه تحول لا يمكن تخيله وتصوره . وليس هذا الترقب بمثابة دعوى لتصديق ديني للمبادئ، بل على العكس أن تلك الحالة تبدو وقد بنيت لا على رفض ذلك التصديق الديني فحسب ، ولكن على مواجهتها للخصومات القائمة بين الجماعات الدينية التي تعد بالنسبة لأفراد كثيرين للتعبير الحقيقي عن الروح الدينية ، ويجب علينا أن نفكر في الثمن، الذي تحدده الديانات التي تقوم على التبشير كالمسيحية مثلا . وهي تعد بالخلاص الأبدي لهؤلاء الذين يؤمنون بها — دون اجراء تغيير جوهري في النظام الاجتماعي، وتحقيق تلك الأمور التي تتسم بروح التفاؤل الكامن في الافتراض بأن الطبقة المالكة التي تسيطر على سلطة الدولة ستساهم في القضاء على ما تتضمنه سلطة الدولة . إلا أن هؤلاء الذين ينتهجون نهجاً معيناً في الحياة نادرا ما يدفعون إلى التخلي عنها دون النضال في سبيلها . واقتنع هؤلاء الموجودون في داخل هذا الإطار بأن العالم الجديد الذي دعوا إليه ليس سوى هذا العالم الذي نعيش فيه .

وقد قيل إن هذا التغيير له مؤيدوه، إلا أن عدد أصحاب الملكية عدد ضئيل ، أما البروليتاريا فعددهم كبير .

وعندما تشعر طبقة البروليتاريا بنفوذها تجدها وقد قامت بالسيطرة على الوضع الراهن . في بريطانيا مثلا نجد أن أفرادها يقومون بالدخول

فى نطاق السلطة السياسية إذا أرادوا ذلك ، وعندئذ يسيطرون على نفس الوسائل .

وتعد القوات المسلحة للدولة الملجأ الأخير . وتعتمد هذه السيطرة على الطبقة المالكة .

ولا يقهر الدولة إلا كثرة العدد . ويمكن استمالة هذه الأعداد عن طريق الخبرة .

ولقد ناقشت الافتراضات التى تتضمنها هذه النظرة . إلا أن هناك بعض العوامل التى تناقضها .

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه ليس هناك تأكيد من أن تلك الأعداد — إذا أمكن استمالتها فانها ستجد الطريق الذى يجب السير فيه .

إذ تشير الدلائل إلى أنه إذا أظهر اليساريون تصميما أكيداً لتغيير المجتمع . . فمن الممكن أن يحدث ذلك عندما تعتمد على حق التصويت وذلك بالتخلى عن العملية الديمقراطية .

وفى هذه الحالة تجد أن القوة المسلحة يمكن لها أن تؤثر فى هذا التغيير الاجتماعى .

وهذا ما يحدث اليوم فى وسط أوربا وإيطاليا .

ولكن بالرغم من تولى أية حكومة اشتراكية الحكم على أساس العنف نجد أن مشاكلها تبدأ فى الظهور .

وإذا قام أى فرد بالنظر إلى وضعها ، فلن يدفع إلى الإقلال من شأن تلك المحنة التى ستواجهها ، ولكن عند ما يبطئ سيرها ، فستعانى من جميع الصعوبات التى تواجه أية حكومة تحاول جاهدة — على أساس الفروض الرأسمالية أن تؤثر فى هذا التغيير ، فهى تحاول أن تثير المعارضين ، وذلك بزعزعة تلك الثقة .

إلا أنها عجزت عن جذب مؤيديها لعجزها عن تقديم عقيدة يمكن إدخالها فى حيز التنفيذ .

ولكن إذا واصلت سيرها بخطى حثيثة فمن المحتمل أن تلقى مقاومة شديدة ، وأن تقف العراقيل فى سبيلها .

وفى هذه الحالة ، ولتنفيذ السلطة المخولة لها ، فهى تعتمد على الولاء لأصحابها ، لا القوات المسلحة والبوليس فحسب ، ولكن على مؤيديها أيضاً حيث يتعرض أمنهم كعمال للخطر .

ومن الأهمية فى هذا المجال أن نلم بالمشاكل السيكولوجية القائمة فى البنيان الطبقى للمجتمع الرأسمالى .

وعندما صدر البيان الشيوعى منذ تسعين عاماً تقريباً ، كان من الطبيعى أن يؤكد ماركس وانجلز المتناقضات التاريخية بين البرجوازية والبروليتاريا ، وأن يعالجا موضوع البرجوازية الصغرى لماله من أهمية ثانوية .

إلا أنه سيرغم على الاختيار بين الحزبين المتنازعين ، ولقد صعبت الأمر

تلك التحسينات الاقتصادية التي أدخلت حديثاً، إذ أنها زادت في تعقيد البنيان الاجتماعي .

ويشهد التاريخ على أن ماركس كان على صواب فيما تنبأ به من أن طبقة البروليتاريا هي الطبقة المتطورة والقادرة على وضع بعض المطالب لكي تمحو العلاقات القائمة بين الطبقات في المجتمع الرأسمالي .

كما أنه كان على صواب أيضاً عندما أصر على أن البرجوازية الصغرى قد كتب لها الاعتماد على أمر آخر .

ولا يعتبر الوضع الحالي مجرد وضع يواجه فيه عدد قليل من الرأسماليين عدداً كبيراً من أفراد طبقة البروليتاريا الذين يئنون تحت وطأة عبء ثقيل .

ويدفعهم هذا الوضع إلى القيام بالثورة ؛ ويعتبر التناقض الكامل في الوعي الطبقي شديداً للغاية .

ويجب ألا يغيب عن البال اختلاط الحدود بين الطبقات وتشابكها إلا أن التطور الاقتصادي الذي اعترى الرأسمالية له أثره في صبغ نسبة كبيرة من طبقة العمال بالصبغة البرجوازية كما كان للنواحي السيكلوجية أثر هام . وليس لاتحاد النقابات أي أثر على هؤلاء الذين يعملون في وظائف شخصية ، كما أنهم لا يتأثرون بتطور الوعي البروليتاري . ولكن إذا أغفلنا كونها مادة طبيعية للدعاية الاشتراكية ، فلقد أثبتت أنها مرتع خصب للآراء الفاشستية ، إذ يبدو أن وجودها قد ارتبط بفترات

التدهور الكبرى كما حدث فى ألمانيا بعد الحرب ، وذلك بسبب العدد الغفير من العاطلين حيث لا أمل يرجى منهم فى المستقبل . وينبغى لنا إذن أن نواجه موقفاً نجد فيه أن الصعوبات التى تواجهها الرأسمالية وهى فى محنة تمكن الرأسمالى من القبض بيد من حديد على الدولة ، وذلك بإمكان عقد تحالف فاشستى ، ويمكن له أن يقضى على العناصر الديمقراطية، وهذا هو الموقف الذى واجهته أوروبا الوسطى وإيطاليا وقد نجحت الفاشستية هناك، إذ استطاعت إدماج البرجوازية الصغرى والكبرى من جهة، وتفريق الطبقة العاملة من جهة أخرى ، وأول ماتسيطر عليه عندما تسيطر على الدولة هو الجيش، ولقد أوضحت مرة أخرى فحوى عجز بعض العمال غير المسلحين عن الوقوف أمام مثل هذه القوات، إلا أن هذا التحالف لن يكتب له البقاء، كما لا يمكن تلافى معالم تلك الغاية التى تهدف إليها الدولة الحاكمة ، وتتطلب الرأسمالية العملاقة التى صهرت حديثاً حشد الإدارة التى لم يمكنها سد مطالب الشركاء فى إحراز النصر كما توضح لنا ذلك ألمانيا . و إيطاليا. وكما قال قبلن : إن مصالح رأس المال الممول يطور العلاقات الاقتصادية والسيكلوجية التى تجعل من الصعب عليها التمشى مع الفنيين إذ ما لم يتحكم رأس المال هذا فى السوق دائماً ، فيجب أن يقوم على الندرة لا الوفرة كأساس للسياسة المتبعة . وجدير بالذكر أن الاستعمار الاقتصادى ينكر عليه هذا ، وما من شك فى أن ذلك يسىء إلى الرجل الفنى ، لأن ذلك بعيد كل البعد عن مصالح البرجوازية

الصغرى، ويعنى هذا ظهور أزمة فى مجال الصناعة، وانتشار البطالة بنفس الطريقة التى تسير على نهجها الديمقراطية الرأسمالية ، ولكن سينفرط عقد هذا التحالف الذى يمكن الرأسمالية من هزيمة الطبقة العاملة .

وأعتقد أن الخبرة التى مرت بها روسيا لم تقلل من شأن هذه الدراسة فالرأسمالية حديثة التكوين ، ولكن أطيح بها فى ملابسات خاصة . ولقد جعلت الحرب الفاشستية والمعاملة الوحشية من الجيش الوسيلة الوحيدة ليكون رأس الحرية القنوط الثورى .

أما الجهاز الحكومى فقد تدهور واضمحل، وأبدت طبقة الفلاحين استعدادها لتأييد أية حكومة تعدها بتحقيق السلام ، وتمنحها الأرض . ولم يستطع ميليوكوف أو كيرينسكى أن يحشدا من ورائهما القوى التى تتيح الفرصة لإحراز النصر . فالملابسات التى قامت فى ظلها ثورة فبراير قد أوجدت شرطاً لا يسود إلا بعد حرب فاشلة ، ولقد تركت البروليتاريا المدججة بالسلاح تواجه البرجوازية التى يمكن لها أن تستدعى قوة دفاعية لا تقارن لمساندتها . وعندما يضاف إلى كل هذا بعد نظر لينين ، فستهيأ خشبة المسرح لأحداث يسيرها الوضع الأوربى أو الأمريكى .

أما فى الوقت ، فلا يمكن أن نعقد أية مقارنة ، وينتج عن مثل هذا بعض المبادئ . فمن المحتمل فى أية دولة يشتد فيها ساعد البرجوازية الصغرى فمن المحتمل أن يكون هناك تشابه بينها وبين الرأسمالية لا الطبقة العاملة من الناحية السيكلوجية . فإذا لم تتحكم الطبقة العاملة فى الفنيين ،

فإن البروليتاريا والإداريين وجزأ كبيراً من الطبقات المهنية وكذلك مجهودها الذى يبذل للتغلب على الدولة بالوسائل الدستورية ، لا يحتمل أن تكلل أعمالهم بالنجاح . ومن المحتمل أن تعجل الجندية بالغاء تلك المطالب التى يجب على الدولة أن تحافظ على سننها الديمقراطية ، ومن الواضح أن أية محاولة سيكتب لها الفشل طالما كان الجيش مخلصاً للدولة وكانت الحكومة تؤدى عملها بدقة ، وإن مثل هذه المحاولة كفيلة بأن تعطل عمل السنن الديمقراطية ، وإحلال السنن الفاشستية محلها . ولا مفر إذن من ظهور الاستبداد الذى أقامه كل من موسولينى وهتلر حتى دفعتهما المتناقضات الاقتصادية البرجوازية الصغرى إلى اتخاذ جانب الطبقة الغامة .

إلا أنى لا أجزم بهذا القول . إذ أن اطراد النواحى الإنتاجية يتطلب كبت كل من التاجر والصانع . أما النصر الذى يحرزه فى المجتمع الفاشستى فهو نصر يقرب من الانتحار . إذ يكتب له أن يصبح مجرد فرد يعتمد على رأس المال اعتماداً على نطاق واسع ، وذلك إذا وجدت الوسيلة التى تكفل التوسع الاقتصادى ، إلا أن معناه إرغامه على مهاجمة حليفه إذا أراد أن يبقى ، أما فرصة النجاح فتتمثل فى محالفته مع طبقة البروليتاريا التى كان يسعى من قبل لهزيمتها . والقضاء عليها . ويتحقق له ذلك باجراء تغيير على العلاقات القائمة بين الطبقات فى المجتمع .

وعندئذ ، وفى مثل هذه الظروف والملابسات يتسنى لطبقة البروليتاريا

إحراز النصر ، وذلك فى ظل زعامة فعالة . إن ليس فى مقدور أية حكومة فى هذا الوضع الاعتماد على القوات المسلحة، لكى تكبت دائماً الشعور بالاستياء ، ليس فى مقدروها أداء عملها فى وقت محدد . وتزداد حدة هذا الشعور كما حدث عام ١٩٤٨ مثلا للاضعاف من سلطة الحكومة فى سلطة الدولة . ويزداد الشعور بالاستياء والسخط . ولن يحلو الأمل أية طبقة وقد تزعزعت الثقة للاحتفاظ بالسلطة ما لم يتهم معارضوها بالوقوع فى أخطاء لا تغتفر .

هناك موقف آخر أود تناوله فى هذا المجال . فلقد اتخذت المناقشة طابع الصراع الداخلى من أجل تحقيق مظاهر السلطة حيث لا صلة بينها وبين الصراع الخارجى . ولكن إذا صح التصوير الذى قمت به عن الدولة الرأسمالية ، وجدنا أنه لا يجب علينا استبعاد الصراع الخارجى من اعتبارنا . ولكن على العكس نجد — كما أوضحت — أن الطبيعة الكامنة فى الرأسمالية فى مظهرها الاستعمارى تجعل الحرب الخارجية حقيقة منطقية لذلك الإجراء، ولكن ما هو الأثر الذى تتوقعه ؟ يحق لنا القول إن الهزيمة تتيح لنا فرصة مقبولة للقيام بثورة فى كل هذه الملابسات . إنها الهزيمة التى أتاحت فرصة قيام الثورة الروسية فتثبطت الروح المعنوية للجيش، نجد أنها لم تحل دون إبقاء وسيلة يعتمد عليها فى أيدى الدولة فحسب ، ولكنها بدأت تكون عرضة لتأثير المناقشات فيها ، هذه المناقشات التى جعلتها فى جانب البلشفيك .

وكذا سوء التنظيم للعمال لكى يسلحوا أنفسهم . وأصبح ذلك شرطا هاماً لنجاح أية ثورة . أما أنصار نظام الضبط والربط فى القوات المسلحة فكان سبباً أودى بالمحاولات التى قام بها ميليوكوف وكيرينسكى لتكوين حكومة ثابتة . وعلى هذا الأساس لم تستطع حكومتا الأمير لفوف وكيرنسكى إصدار أى أمر تكتب له الطاعة ، ولم يحدث التدهور العسكرى فى وقت واحد مع عجز السلطة المدنية لاستعادة حق القيادة .

وجدير بالذكر أن هذا التدهور كان سبباً فى عجز هذه السلطة . وفى مثل هذا الوضع أصبحت السلطة فى أيدى حزب واحد أقام دعائم استراتيجية على برنامج يتمشى مع مطالب الجماهير التى كانت واضحة بعض الشىء ، إلا أنه مما أثار الانتباه فى النصر الذى أحرزه البلشفيك فى تلك الملابسات ليس هو ما حدث ، وإنما كان على لينين الخوض فى معركة عنيفة مع زملائه فى اللجنة المركزية حتى يكون له الحق فى القيام بالهجوم الأخير .

ولكى نفهم أهمية الخبرة التى مرت بها روسيا ، نجد أنه من الضرورى أن نقارنها بالثورة الألمانية التى قامت فى عامى ١٨ و ١٩ ففى كلتا الحالتين سبقت الهزيمة العسكرية كارثة سياسية . إلا أن البلشفيك فى الحالة الروسية استمروا فى القبض على زمام السلطة ، وذلك بخرق المبادئ القانونية التى تقوم عليها الدولة التى قاموا بإطاحتها ، وطردوا الموظفين الذين لا يثقون بهم ، كما أنهم قاموا بإخماد كل المنظمات الثورية المضادة ،

وفهموا فحوى الدرس الذى ألقاه ماركس عن عدم وجود أى فرد يستطيع أن يهزأ بالثورة . وليس من المحتمل أن يصاب بخسائر فادحة ما لم يتسلح المعارضون ومالم ينضموا إلى الدول المتحالفة . وجدير بالذكر أنه لا يمكنهم الوصول إلى تسوية حول هذا الخلاف حتى يتم لهم الحق للتماسك فى الداخل حتى يمكن لهم الاحتفاظ بالتوازن .

وتشعب الموقف فى ألمانيا . أما الانهيار الذى لحق الحكم التوسعى فقد وضع سلطة الدولة فى أيدي حزب ديمقراطى اجتماعى لم يستعد بعد للتعامل معه ، إذ ليس له وحدة الغرض . فبدلا من قيادة الجماهير نجد أنه ينساق لهم . وعندما يبدو أنه يقتفى خطاهم نجده وقد أخذ يعقد اتفاقيات سرية مع مؤيدى النظام القديم . ويضع صناعات معينة فى أيدي السلطة الاقتصادية ، ولم يلمس القوانين المدنية وقانون العقوبات التى سادت فى فترة الاستعمار ويترك التشريعات القديمة وتفسيرها التقاليد المحافظة . وقام بتكوين الجيش ، إلا أن القيادة كانت فى أيدى أفراد لا يؤمنون بالمبادئ الجديدة التى يسعى الجيش إلى فرضها . وكان حزم فكرة حياد الأزمات الاجتماعية فإنه يمس الكنيسة فى ألمانيا ولكنها كانت تتلقى بعض الموارد ، ومنحت بعض الحقوق ، وعندما رفضت مصادرة ملكية معارضيها أتيحت لهم الفرصة للقيام بثورة مضادة ، وقامت محاولات ضد الحكم الجديد ، إلا أن الفشل كان مصيرها . وقصارى القول إن جمهورية فيمار الألمانية قد تاقت إلى توفير حسن النية عند هؤلاء

الأعداء ، إلا أن الكوارث الاقتصادية لم تمكنها من الاحتفاظ بنفسها ولذلك سهلت عملية القضاء عليها ، ويرجع ذلك إلى عدم الثقة بالعمل الذي قدر لهم أن يقوموا به .

وليست الحرب الفاشلة ضماناً للقيام بثورة ناجحة ، وتشهد بذلك الخبرات التى مرت بها ألمانيا وروسيا . إذ لا يقتصر هذا على الإمساك بزمام السلطة فى الدولة أو الاستيلاء عليها ، إذ أصبح من واجب القائمين عليها تحقيق الأغراض التى وضعوها . ولقد حاول أيبرت وزملاؤه عام ١٨ القيام بالثورة ، إلا أنهم لم ينجزوها خوفاً من مغبة الثمن الكبير الذى يؤدي عن مثل هذا العمل ، ولقد عرف النظام الذى سموه فى أول الأمر بالنظام الديمقراطى السياسى . إلا أن نقطة الضعف التى اعترته كانت من الأهمية بحيث إنهم أغفلوا المشكلة الحقيقية التى تتمثل فى السلطة الاقتصادية فلم تتغير العلاقات القائمة بين الطبقات فى ألمانيا قبل الحرب ، إذ لم يكن من المستطاع إيجاد توازن ثابت عندما كانت الديمقراطية السياسية القديمة تتمشى مع الأزمة الرأسمالية . أما فى منطق تطور ألمانيا فيما بعد الحرب فنجد أنه لتوطيد دعائم النظام الجديد وجب تدعيم نفسه بالقضاء على أعدائه ، وإلا فستكون الغلبة لهم . ولكى يسعى هذا النظام إلى تهدئتها بتحقيق مظاهر الحرية ، بينما يرفضون طلب الجوهر الذى فيه وجدت هذه المظاهر التعبير عن نفسها ، أما النتيجة فقد عرفت فى الحل الأساسى الذى توصل إليه فيمار ولم يستطع هتلر التغلب على الديمقراطية الألمانية عام

١٩٣٣ إلا أن واضعيها استطاعوا التغلب عليها قبل ذلك بخمسة عشر عاماً، إذ تؤدى فترات الهدوء إلى هذه المبادئ التي يقوم عليها هذا البناء الشامخ.

ويتضح لنا أن منطق هذه الثورة يستبعد إمكانية الوصول إلى نقطة التقاء إذا كتب لها النجاح. فسلطة الدولة ليست بالسلطة التى تكمن فى تلك المظاهر المعتمة، فإذا كان التعريف هو كل شيء أو لا شيء، فيجب أن يتم التلاؤم بين المظهر والمخبر، حتى نتمشى مع الأهداف الجديدة. إذ أن معنى أى شيء آخر هو إثارة الاضطراب. أما فى السلطة الثنائية — كما حدث فى روسيا عام ١٧ بين شهرى مارس ونوفمبر — فنجد أن ما يحدث لا يقوم على أساس الاحتكام إلى العقل، ولكن على فعالية العناصر المشتركة فى هذا الصراع، وهذا هو ما حدث للثورة الروسية وتولدت دولة جديدة استطاعت أن تحقق التماسك. أما فى ألمانيا فالأمر يختلف، إذ أصبحت السلطة السياسية فى أيدى الجماهير، بينما ظلت السلطة الاقتصادية فى أيدى المستحوذين عليها من قبل، وربما يعد هذا إجراء لتقسيم السلطة فى عصر يسوده الرخاء والرفاهية، إذ يمكن للامتيازات المادية الموجودة أن تسد مطالب العمال من تلك الثروات، إلا أن تلك الفترة تميزت بالكساد الذى زادت من حدته مرارة الفشل. إلا أنه لا يمكن التفكير فى انقسام السلطة فى ظل هذه الملابسات، غير أن المحاولات التى قصد منحها للمحافظة على ذلك قد أدت إلى انتقال السلطة إلى أيدى

هؤلاء الذين أبدوا استعدادهم لدفع ما يمكن دفعه فى سبيل إحراز النصر ، وذلك خلاف ما قام به الاشتراكيون عام ١٨ أما النتيجة الحتمية التى توصل إليها فيمار وهى نتيجة التوفيق ، فتتمثل فى تأجيل المعركة التى رفض أيبرت وزملاؤه أن يخوضوها .

٣

لو صح التحليل الذى أوردناه آنفاً ، لكان من الواضح أن التاريخ يتيح للإنسان الفرص ، وفى الوقت نفسه يتيح له الاستفادة من هذه الفرص واستغلالها ، والثورة الروسية دليل على استغلال الأفراد للفرص الحسنة استغلالا كاملا ، وهؤلاء الأفراد قد عودوا أنفسهم على انتهاز الفرص السانحة . أما الثورة الألمانية فهى دليل على الفرصة التى ضاعت ولم يتم استغلالها .

فبالرغم من أن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا يريدون خلق دولة اشتراكية ، إلا أنهم لم يكونوا مستعدين — حين تسلموا مقاليد السلطة فى أيديهم — أن يطبقوا هذه المقاليد على الأهداف الاشتراكية . لقد تركوا الأجهزة الرئيسية للسلطة السياسية فى أيدى خصومهم . والذى حدث أن الثورة الألمانية المضادة كانت فى طريقها منذ اليوم الذى انتهى فيه العهد القديم . ولم تخطر جمهورية فيمار على الاطلاق بذلك الإطار الفكرى الذى يعزز الأسس السياسية ، لقد كانت هذه الجمهورية تسعى جاهدة لكسب رضاء أعدائها عن الأوضاع الجديدة التى خلقتها وفى غمرة هذا السعى نسيت أن أعداءها لايتوانون عن معاداة الأهداف

التى تحققها هذه الأوضاع الجديدة بالضرورة . وبعد فرساى على أقل تقدير — لم يكن ينقص الثورة الألمانية المضادة شىء سوى أن تتاح لها فرصة النجاح ، وحين حانت هذه الفرصة أثبتت بالدليل القاطع أنها أيسر مما ظن أكثر دعاتها تفاؤلا . غير أن هذه الفرصة لم تثبت مدى مقاومة الرأسمالية للهجوم بقدر ما أثبتت أن التاريخ ينتقم من هؤلاء الذين لا يستفيدون من الفرص التى يتيحها لهم .

٤

ليس من اليسير الإفراط فى تأكيد أهمية اللحظة المناسبة عند القيام بأي مجهودللاحاطة بسلطة دولة .

وفى مساء ثورة نوفمبر كتب لينين للبلشفيك قائلا : « لن يغفر التاريخ للثوار الذين يستطيعون الانتصار اليوم أن يتلكأوا فى تصرفاتهم ، وفى الوقت الذي يغامر فيه الثوار المتلكئون بالكثير انتظاراً للغد ، نجد أنهم يغامرون بكل شيء فى الواقع . فإن ميزان القوى فى دولة ما مسألة ديناميكية لا تخضع للجمود ، والهجوم الناجح الذى يوجه ضد هذا الميزان إنما هو فى الواقع موقف تكون فيه سيكولوجية الجموع شاعرة بالحاجة إلى القضاء على العلاقات الطبقية التى تتعارض مع مطالب هذه الجموع ،إن عبقرية لينين — بوصفه زعيما ثورياً — تكمن قبل كل شيء فى تغلغله إلى أعماق هذه السيكلوجية . . لقد رأى — أكثر مما رأى أى شخص آخر — رأى فى أحداث الثورة كيف أن السلطة الرأسمالية انهارت انهياراً كاملا ، وكيف أن العداء المستحكم للرأسمالية قد سيطر على عقول العمال والمزارعين فى كل ركن من بروسيا ،غير أن لينين رأى أيضاً كيف أنه من العسير أن يترك مقعد السلطة — فى فترة ثورية — دون تحديد مصيره . والمجتمع لا يستطيع أن يعيش إلا إذا أعاد تنظيم سياسته الإنتاجية ، وهو يحتاج — على وجه السرعة — إلى

إعادة تنظيم مبادئ القانون والنظام . لقد وصل الموقف فى روسيا فى عام ١٩١٧ إلى نقطة يجوز فيها الحل فى قبض البلاشفة على مقاليد السلطة أو قيام نوع من أنواع الدكتاتورية العسكرية ،وقد كان من الممكن أن تؤدى هذه الدكتاتورية العسكرية إلى إعادة تشكيل العلاقات الطبقية فى ظل الرأسمالية ، وهو المبدأ الذى سعى البلشفيون إلى منعه . ولو فشل لينين فى إقناع حزبه بالقيام بمحاولة ٧ نوفمبر ، لا نتصرت الطبقة البرجوازية فى روسيا انتصاراً محققاً .

ولست أتحدث هنا عن احتمال استفادة روسيا من هذا الأمر ، إذا أن مهمة هذا الكتاب لا تتمثل فى التبرير والتأويل ، وإنما تتركز فى التحليل ،ونحن حينما نعترف بأن ميزان القوى فى المجتمع هو ميزان ديناميكى لا يتوقف جامداً ، ونجد أن الضوء المسلط على مسألة غزو السلطة له دلالته الحيوية؛ إن هذا الميزان له أهمية خاصة فى حالة المجتمعات الرأسمالية الأكثر قدماً مثل مجتمعات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . ففى هذه المجتمعات يتضح بجلاء أن ضغط الأحداث الكبرى وحده هو الذى يساعد الطبقة العاملة على اكتشاف وحدة أغراضها من ناحية ، وتعارض أهدافها — من ناحية أخرى — مع النظام الطبقى فى ظل الرأسمالية . وفى حالة عدم وجود فشل ذريع ?? ? الانتصارات التى تحققها هذه النظم ، نجد أن تدهورها موزع بطريقة مضطربة اضطراباً بالغاً بحيث يتعذر أن يؤدى هذا إلى ظهور روح الثورة ، فهى لا تتضمن هجوماً

مشتركاً موجهاً ضد كل مقاييس الطبقة العاملة فى الحياة . ويحمل الهجوم فى هذه الحالة طابع التشتت ، وهذا يؤدى إلى إقناع الذين لا يتهددهم الخطر من قريب إلى الاستمساك بما يملكون ، كما أنه يجبرهم على الإعلان عن تضامنهم مع زملائهم . وليس هناك تطرف عام يشابه ما تؤدي إليه وطأة التجربة الكبرى ، كما حدث فى روسيا عام ١٩١٧ . إذ لا يحمل الشعور بالعنف طابعاً عاماً ، وإنما يكون متفرقاً ومشتتاً فى مظهره.

ويجب أن نربط بين هذا التفرق والعوامل السيكلوجية الأخرى الهامة . فالعامل المالك فى إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا لا يشعر بذلك الشعور البروليتارى العنيف الذى كان العامل الروسى يحسه قبل عام ١٩١٧ وأنى له أن يشعر وهو يمتلك — فى غالب الأحيان — منزلا ، أو حساباً فى البنك ، أو سيارة ، أو بوليصة تأمين متواضعة ؟ .

أنى له أن يشعر بذلك، وهو الذى كثيراً ما تمتع بمستوى المعيشة الذى أخذ يرتفع — بصفة عامة — حتى الفترة الأخيرة ، ذلك المستوى الذى يجعله يحس بفقدان شيء إذا ما تحطم الجهاز الإنتاجى ؟ وفى بلدان الإنجلو سكسونية ، وفى اسكندناوة بصفة خاصة ، نرى أن طبقة البروليتاريا ما زالت متأثرة — الى حد كبير — بميراث الانتصارات الديمقراطية . لقد رأت هذه الطبقة محيط الوظيفة التى تقوم بها الدولة وهو يتسع عن طريق الضغط الذى تفرضه « هذه الطبقة وهى تميل إلى الاحتفاظ بسلطانها حتى يستمر هذا الضغط وهى لا تنظر إلى الثورة

باعتبار أنها استمرار للوسائل التي يعتمد عليها استناداً إلى ماضيه التاريخي الخاص ، وإنما تنظر إلى الثورة باعتبارها قضاء على هذه الوسائل

إن الشيوعي الروسي حين يحس بالدهشة إزاء وجود روح الرجعية لدى العامل البريطاني ، إنما يحكم عليه بناء على مقاييس روسية لا مقاييس بريطانية ؛ وهو حين يقدر أثر التجربة يتجاهل معنى الزمن .

وأعتقد أن هذه الظاهرة تنطبق بصفة خاصة على البلدان الغنية نسبياً ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا . وفي الولايات المتحدة تسيطر على الجموع تلك الفكرة التي تؤمن بوجود مجتمع غير جامد ، يحمل فيه العامل عصا المليونير في حقيبته التي يحملها فوق ظهره ، كما تسيطر عليه أسطورة الثروات اللانهائية التي ما زالت في حاجة إلى من يستغلها ، ولقد حالت هذه الفكرة دون ظهور نقابات عمال قوية في الولايات المتحدة . كما أنها جعلت اتحاد العمال الأمريكيين ينظر إلى الاشتراكية باعتبارها نباتاً غريباً لا يلائم الظروف الحميدة التي تتمتع بها الطبقة العاملة في أمريكا . لقد أوضح الكساد الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة مدى تأصل سيكولوجية البورجوازية التافهة في التربة الأمريكية ؛ ومن الواضح أن هذه النظرة لن تتحطم إلا إذا حلت بأمريكا كارثة كبرى . وأكثر من هذا أن مفعول هذه النظرة هناك يجعل طابع التطور الأمريكي أكثر ميلا إلى حماية البناء الطبقي الحالي بواسطة النمو الفاشستي بدلا من التحول إلى وضع ثوري .

وينطبق هذا على بريطانيا أيضاً ، ولكن بدرجة أقل ، والطبقة العاملة هناك تؤمن إيماناً عميقاً بالمبادئ الدستورية ، كما أن النقابات العمالية تخضع فى تصرفاتها لتاريخ النجاح الاقتصادى الذى أحرزه النظام الرأسمالى ، ولهذا لم يكن غريباً أن تؤمن باحتمال الاستفادة من الضغط الذى تفرضه على هذا النظام الرأسمالى ، وهم لا يريدون المغامرة بالأمان الذى يتمتعون به عن طريق « المقامرة بالثورة » خاصة بعد الأحداث التى تعرضت لها ألمانيا وإيطاليا .

إن الطابع العام لوجهة النظر البريطانية يخضع للإيمان بأن هزيمة المحافظين فى الانتخابات ، معناه فى الوقت الحالى انتصار العمال . وهذا لا يعنى – بالنسبة للكثيرين – مجرد تحول سلمى ، وإنما يعنى أيضاً الحق فى الاستفادة من سلطة الدولة للدفاع عن حكومة العمال إذا ما تعرضت هذه الحكومة لخطر يتهدد دستورها .

والآن ، لا بد لكل استراتيجية ثورية تريد أن تحرز نجاحاً من أن تعتمد على تأييد الجموع لها . وهذا التأييد معدوم فى إنجلترا وأمريكا . وليس هذا التأييد معدوماً لخوف الاشتراكيين الذين لا يسيرون فى ركاب الثورة ، أو لتفوق خصومهم الرأسماليين كما يعتقد دعاة الثورة . ذلك لأن التأييد الذى نتحدث عنه معدوم فى هذه البلاد ، لأن التجارب التاريخية لها لم تخلق الظروف (ومن ثم الحالة النفسية) التى تتطلبها الثورة الناجحة . وقد تؤدى الهزيمة فى الحرب إلى هذه النتائج ، أو قد تظهر النتائج

إثر حدوث كارثة تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة ، واستمرار هذا التدهور لمدة طويلة بحيث تحس الجموع أن الأمل فى صلاح الحال لا فائدة منه ، وقد تظهر هذه النتيجة – كما حدث فى إنجلترا – نتيجة للتلاعب بالدستور ، ذلك التلاعب الذي قضى على إيمان العمال بالمذهب الدستورى . وأعتقد أن النقطة الجوهرية بسيطة وهى أن القضاء البطىء على الرأسمالية ليس من القوة بحيث يكون له أثره الواسع المدى ، أو العميق فى مدى فترة وجيزة من الزمن . ومن الواضح – من هذه الزاوية – أن المنهج المباشر الذي يلتزمه أى رجل يرغب فى تغيير أوضاع البناء الطبقى لمجتمعات هذه البلدان يتمثل فى استكشاف الفرص التى تتيحها هذه البلدان استكشافاً كاملا .

ذلك لأن أية سياسة أخرى تتعرض لأزمة خطيرة . والطبقة العاملة هناك – بمستواها الاقتصادي الراهن – ليست من التآزر والاتحاد بحيث تستطيع أن تستولى على مقاليد القوة بمفردها ، لو فرضنا أن هذه الطبقة متحدة وجدنا أنها لا تستطيع – مع ذلك – أن تستولى على مقاليدالسلطة إلا إذا كانت مسلحة . وهى لا تستطيع – فى ظل الدولة الحديثة – أن تسلح نفسها إلا بمساعدة خيرية من جانب سلطة الدولة ، وليس هذا بالوضع المتاح كما يؤكد الواقع . ومن ناحية أخرى ، نجد أننا لا نجافى الإدراك السلم إذا أصررنا على أنه إذا ثبت أن الانتصار الدستورى كان – لا محالة – انتصاراً خادعاً ، فإنه أيسر وسيلة لإبراز هذه

الخديعة ، هو التعجيل بانتصار الطبقة العاملة فى الانتخابات على أسرع وجه . وعلى ضوء هذه الظروف ، يضطر الرجل الثورى فى بريطانيا أن يوحد جبهته مع رجل الإصلاح ، باعتبار هذا التوحيد أنجع وسيلة تثبت عدم جدوى الإصلاح .

ويخيل إلى أن الأمر يقتضينا هنا أن نحلل — بإيجاز— السبب الذى جعل جهود رجل الثورة لتحقيق هذه الجبهة المتحدة تمنى بالفشل الذريع فى سنوات ما بعد الحرب ،من السهل — بطبيعة الحال — أن نفهم لماذا لم تبذل هذه المحاولة — بصفة جدية — إلا حين أصبحت الفاشستية خطراً يهدد بالانتشار ،لقد اعتقد المؤتمر الدولى الشيوعى الثالث أن الثورة العالمية ستتحقق بعد الحرب ، وأن اتحاد قواها مع قوى الاشتراكية الإصلاحية ما هو إلا استمرار لآلام الوفاة التى يعانيها نظام يتدهور بسرعة . وأعتقد أن الفرح الطاغى الذى سيطر على الأفراد من جراء النجاح الروسى الذى تحقق بسهولة ويسر ، قد أدى إلى الإفراط فى التفاؤل والإيمان بأن هذا النجاح سيمتد إلى مسرح تاريخى أكثر اتساعاً .

ولكن ، حالما يبدو أن الرأسمالية قد حققت استقراراً جديداً (وإن يكن مزيفاً) يتضح أن الافتراضات التى تستند إليها الاستراتيجية الثورية هى افتراضات مشوهة لدرجة خطيرة . إن هذه الافتراضات قائمة على أساس النظرية الشهيرة التى تنادى بأن الديمقراطية الاشتراكية هى فى

الواقع فاشستية اشتراكية ، ويهمنا أن نتحقق من مدلولات هذا الرأى .
ويبدو أن هذه النظرية قد صيغت بقسوة عن طريق كارل راديك في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعى الروسى . لقد قال كارل راديك « ليست هناك معركة من أجل الطبقة العاملة تكون منفصلة عن معركة الحزب البلشفى تحت راية لينين وزعامة ستالين . وكل من يحاول معارضة الاتجاه العام لحزب لينين يضع نفسه — بطريقة تلقائية — وراء الجانب الآخر من المتراس « ما السبب فى هذا ؟ » لأن الديمقراطية الاشتراكية « كما يقول ستالين » هى فى الواقع جناح الفاشستية المعتدل . وليس هناك على الإطلاق ما يدعو إلى الافتراض بأن فى استطاعة الجهاز الكفاحى للبرجوازيين أن يحقق انتصارات حاسمة فى معاركهم أو فى سعيهم لتزعم البلاد دون وجود تأييد فعال من جانب الديمقراطية الاشتراكية وهذه الأجهزة لا تعارض إحداها الأخرى ، وإنما تكمل كل واحدة منها زميلتها . ولا وجود للقضاء بينهما . وإنما هما توءمتان » .

إن عبث هذه النظرة شيء واضح . ذلك لأن التجربة التى مرت بها الفاشستية ، دلت على أن هذا المذهب لا ينتصر إلا إذا قضى على تنظيمات — الديمقراطية الاشتراكية — أى على نقاباتها العمالية ، وأحزابها السياسية ، وحركاتها التعاونية . من أجل هذا نرى أن كل ما يقال فى معرض التنديد بنظرية الديمقراطية الاشتراكية هو أن تعصبها للمسألة القانونية يفوت عليها فرصة استغلال الذين يتأثرون بها فى الأهداف

الثورية ، وأن مقاومة الجموع للفاشستية مقاومة لا تثمر إزاء إضاعة هذه الفرصة . غير أن قوة الإضراب الديمقراطية الاشتراكية تكمن فى سيطرتها على هذه الجموع التى لم تستعد بعد للسير وراء قيادة ثورية . ويرى الشيوعى أن مهمته الأساسية تتركز فى اكتساب هذه الجموع إلى صفة . من أجل هذا ينادى بنظرية الجبهة المتحدة . ولكن فى الوقت الذى يوضح فيه أنه يدعو إلى هذه النظرية ليستولى على نفس التنظيمات التى يطلب منها هذا التعاون والتضافر نجد أن هذه الدعوة تقابل بالرفض ، بطبيعة الحال ، وتثبت التجربة أن نظرية الجبهة المتحدة لاتستطيع أن تحرم الجموع من الاعتماد على زعمائها من الديمقراطيين الاشتراكيين ، مهما كان هذا الاعتماد خاطئاً . ويرفض العمال — عن حق أو عن غير حق — أن يساهموا فى تدمير منظماتهم الخاصة .

وتعتبر التجربة التى مرت بها ألمانيا أوضح دليل على عدم كفاية هذه النظرة . فى ألمانيا استخدم الحزب الشيوعى تلك النظرية التى تقول : إن الديمقراطية الاشتراكية هى فاشستية اشتراكية باعتبارها السبب الذى جعل الحزب الشيوعى هناك يقضى على وحدة الطبقة العاملة . وعلى ضوء هذه الاستراتيجية ، سعى وراء جبهة متحدة من الأسفل . وهاجم زعامة الديمقراطيين الاشتراكيين من كل جانب ، غير أنه حين شعر بالحاجة إلى الاتحاد مع هذه الزعامة — فى الأيام الأخيرة لجمهورية فيمار — كانت قد خلقت شعوراً بالمرارة وقضى هذا الشعور على أى إجراء

موحد يتم فى الوقت المناسب لمقاومة هتلر مقاومة جدية منظمة . لقد جرّت هذه النظرية إلى كارثة ، لأن الافتراض الذى يزعم أن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا فى الواقع جزأ من الجهاز الفاشستى هو افتراض القائل بأن من الممكن النظر إلى برونيخ ، وفون بابين ، وهتلر ، باعتبارهم فاشستيين ، وباعتبار الديموقراطيين الاشتراكيين فاشستيين أيضاً لأنهم لا يثورون — بصراحة — مع الشيوعيين ضد الآخرين .

إن الفشل فى التعرف على هذه الحقيقة أمر يستلفت النظر ، وذلك إذا ما تذكرنا أن الظروف التى عاصرت السنوات الأخيرة لحكم فيمار كانت ملائمة — بصفة خاصة — لأى إجراء موحد تقوم به الطبقة العاملة . وحين تسلم هتلر مقاليد السلطان وأشار المؤتمر الشيوعى العالمى على هيئاته التابعة له بمعالجة مسألة زعامة الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية على أساس الإقدام على إجراء مشترك ضد الفاشستية ضاعت النقطة الرئيسية فى هجومه . لقد كان على استعداد فى ذلك الحين « ليتجنب الهجوم على المنظمات الديمقراطية الاشتراكية . غير أن الأربعة عشر عاماً السابقة من التشهير والإنذار قد قضت على الثقة فى القيام بإجراء مشترك ، ذلك الإجراء الذى كان كفيلا — دون غيره من الإجراءات — بتحقيق هجوم ناجح ضد سلطة الدولة .

وهناك مدلول آخر لهذا الخطأ ، وهو مدلول له أهميته . إن الاختلاف الحيوى (وهو اختلاف لا نستطيع أن نبالغ فيه) بين الديمقراطية الرأسمالية

والدولة الفاشستية هى أن الهيئات التى تحمى الطبقة العاملة — فى ظل الديموقراطية الرأسمالية — لا تتحطم . من أجل هذا نرى أن المحاولة التى ترمى إلى القضاء على هذه الهيئات تتعرض لصعاب جمة ، فهذه الهيئات تعمل فى جبهة مشتركة ضد أية جهود تبذل للاضرار بأهدافها، ولكن إذا كانت هذه الهيئات منقسمة على نفسها ، بل وإذا كانت — كما حدث فى ألمانيا قبل عهد هتلر — تعادى إحداهما الأخرى تماماً كما تعادى العدو المشترك ، فإن القضاء على هذه الهيئات — فى ظل الظروف الطبيعية — أمر لا مفر منه على وجه التقريب .

ذلك لأن انشقاقها لا يؤدى إلى إضعاف قواها وحسب (وهى القوى التى تحاول تلك الهيئات تنظيمها) وإنما يؤدى أيضاً إلى خروج عدد كبير من العمال من كلا النظامين بعد أن اقتنعوا أن كليهما لا يستحق الإيمان ، وإذا لم يتعلم هؤلاء — كما تعلم عشرات الألوف من العمال — أن يتقبلوا أنظمة الفاشستية الجذابة ، فإنهم سيكرهون السياسة ، ومن ثم يدعمون أهداف الفاشستية (ولو بطريقة غير مباشرة) من أجل هذا نرى أنه إذا ما وجهت الفاشستية هجومها ضد الديموقراطية الرأسمالية ، فإنه يتعذر فى ذلك الحين — تنظيم صفوف المقاومة التى تستطيع وحدها أن تجابه هذا الهجوم الفاشستى .

إن نظرية الفاشستية الاشتراكية — فى أى مجتمع تكون فيه الطبقة

العاملة النشيطة منقسمة على نفسها انقساماً خطيراً — يؤكد هزيمتها قبل نشوب المعركة .

إن التبرير الوحيد لهذا الرأى يمكن فى تلك النظرية التى تقول : إن الدولة الفاشستية تجربة ضرورية ، ولا بد للطبقة العاملة من أن تمر بهذه التجربة لكى تؤلف جبهة متحدة ضد خصومها ، أى أن على الطبقة العاملة أن تحس — عن طريق الفاشستية بالحاجة إلى الإجراء الثورى . غير أن هذا الخطأ يذكرنا — فى طابعه — بالخطإ الذى زعم لينين أن المنشفيك ارتكبوه . لقد أصر المنشفيك على أن روسيا يجب أن تمر بمرحلة الرأسمالية — فى صورة جمهورية بورجوازية (وديموقراطية فى الوقت نفسه) باعتبارها تمهيداً ضرورياً للمجتمع الاشتراكى . ولم يعرفوا أن الظروف الواقعية كانت تشير إلى إمكان التيام بحركة فى الفترة ما بين فبراير وثورة نوفمبر مباشرة — إن المشكلة هى مشكلة توزيع القوى توزيعاً استراتيجياً . ولقد كان من الممكن أن تتعرض الطبقة العاملة المتحدة فى ألمانيا للهزيمة فى مارس من عام ١٩٣٣ غير أنها كانت ستجد نفسها فى وضع من يقاتل وكان من المحتمل فى خضم المعركة أن تعدل القيادة المحنكة من وضع القوى بحيث تقضى على أى احتمال لنجاح هتلر ، وقياساً على ذلك ينطبق هذا القول أيضاً على أية ديموقراطية رأسمالية لا تقضى فيها الطبقة العاملة على قواها عن طريق الانقسام مقدماً . ولكن ليس هناك ما هو أقرب إلى بذر بذور هذا الانقسام من قبول مجموعة كبيرة من الطبقة

العاملة لنظرية الفاشستية الاشتراكية » فهذه النظرية تدعم إيمان الديموقراطيين الاشتراكيين – بشرعية قانون يلتزمونه حتى ولو تبدد طابع هذا الإيمان من جراء تصرفات الخصوم المضادة . وهى تعزز من إيمان الشيوعى بالوسائل الثورية بنفس الطريقة التى يستخدمها الديموقراطيون الاشتراكيون فى دعوتهم إلى الإيمان بالحكومة الدستورية ، وتزداد هوة الشقاق بينهما ، ويدفع الطرفان ثمن هذا الشقاق حين يسهل على الفاشستية أن تنتصر عليهما .

والدليل على دقة هذا التحليل وصدقه تلك السياسة التى انتهجها لينين – خلال الثورة الروسية وذلك حينما حاول كرينلوف الاستيلاء على مقاليد السلطة . ونحن نذكر بالطبع أن لينين كان مختفياً بينما ضمت السجون تروتسكى وغيره من زعماء الحزب البلشفى . وليس هذا كل شيء فلقد وقف لينين وكيرينسكى – الذى ثاركورينلوف ضدهما بوصفهما تعبيراً عن هذا النظام البورجوازى الذى تحمس كورنيلوف للقضاء عليه . غير أن لينين لم يتوان عن حث حزبه على أن الواجب يقتضى منه أن يساعد كيرينسكى بكل ما لديه من قوة . لقد تحقق من أن الاختلاف بينهما عنصر ضرورى لمستقبل البلاشفة أنفسهم . ولم يكن على استعداد لتأييد حكومة كيرينسكى ، غير أنه أحس على الفور أن قضاء كورينلوف على هذه الحكومة يقلل إلى حد كبير – من فرصة انتصار البروليتاريا .

واكتشف أن انتصار البروليتاريا أمر ممكن إذا تحطم كورنيلوف . ذلك لأن انتصار كورنيلوف معناه القضاء على ثورة فبراير أيضاً . وقد كان من الممكن أن يؤدى هذا إلى حدوث تغيير شامل على مجال العلاقات التى كانت آخذة فى الظهور فى ذلك الحين ، وذلك مما يساعد البورجوازيين الروس على توطيد سلطانهم من جديد .

والديمقراطية الرأسمالية تخلق نفس الموقف . وطالما ظلت منظماتها باقية ؛ فإن الطبقات العاملة — إذا كانت متحدة — ستصير فى وضع يتيح لها أن تستخدم عنصر المبادرة ؛ كما حدث فى إيطاليا وألمانيا ؛ بينما تظل سلطة الهجوم فى أيدى خصوم هذه الطبقات . من أجل هذا نرى أننا إذا أوجدنا انشقاقاً بين الطبقات العاملة فإننا بذلك نربكها . وأن مهاجمة الديمقراطية الاشتراكية بنفس الأسلوب الذى اتبعه الشيوعيون معناه إضعاف ثقة العمال فى الاشتراكية دون التمكن من تحويل ولائهم إلى الشيوعية (كما دلت الأحداث) ولو قد ظل الشيوعيون جزءاً لا يتجزأ من الجبهة الاشتراكية لأدى الخطر الذى تعرضت له حركة العمال بقسميها إلى إجبارهم على القيام بإجراء مشترك ضد العدو . والذى حدث فى الواقع أن كل جناح كان يحارب فى جبهتين ، ولم يكن يدرى من هو الخصم الذى يستحق عداوة أكثر ، ولم يكن هناك غير طريق واحد يؤدى إلى الوحدة ، ويتمثل هذا الطريق فى التخلى عن نظرية الفاشستية الاشتراكية وقد كان من الممكن أن يتيح هذا للديمقراطية الاشتراكية والشيوعية

ـ على السواء ـ حرية الكفاح معاً ضد العدو المشترك ، وفى الوقت نفسه يصبح الشيوعيون فى موقف يتيح لهم ـ فى خضم الأزمة ـ أن يضموا الجماهير إلى صفوفهم ، ويحضوهم على اتخاذ إجراء ما .غير أن السياسة التى ساروا عليها قضيت على أى احتمال باتخاذ إجراء ما ، قبل أن تكون هناك ضرورة هذا الإجراء بوقت طويل . إن نظرية الديمقراطية الاشتراكية التى التزموها قضيت على هذه الثقة التى تقتضى الضرورة وجودها كأساس للتعاون ، وحين أشار المؤتمر الشيوعى الدولى على أحزابه التابعة له فى السابع عشر من شهر مارس عام ٣٣ بأن تقترح هذه الأحزاب على الديمقراطيين الاشتراكيين القيام بإجراء مشترك ضد الفاشستية ، جاء هذا الاقتراح بعد فوات الأوان بأربعة عشر عاماً .

وأعتقد أن الدلالة التى تنطوى عليها هذه الحقائق هى دلالة ظاهرة . إن نجاح الثورة الروسية لا يتكرر إلا إذا تكررت ظروف هذه الثورة وملابساتها ، فإذا انعدمت هذه الظروف عجزت الطبقات العاملة عن الوصول إلى السلطة إلا إذا ظلت متماسكة متحدة (بصرف النظر عن الخلافات القائمة فى صفوف تنظيمها الحزبى ذلك لأن قوة الطبقات العاملة تكمن فى قواها المحشودة فإذا ما خارت قوى هذه الطبقات استطاع خصومها أن يتغلبوا عليها عن طريق الاستفادة من الانشقاق الذى تعانى منه ، ومما هو معروف أنه لو كانت الدعوة إلى القيام بإضراب عام١٩٣٢ احتجاجاً على فون بابين قد نفذت بعزم وتصميم لأدت إلى خلعه وإلى

القضاء على الهتلرية تبعاً لذلك . غير أن الدعوة إلى الإضراب العام كانت صادرة عن الشيوعيين ، وبالرغم من أنها كانت سياسة صحيحة ، ولاشك ، إلا أن زعماء الديمقراطية الاشتراكية نددوا بها لا لشيء إلا لأنهم لم يؤمنوا بالرجال الذين أشاروا باتباع هذه السياسة ، وبالرغم من أن صفوف الديمقراطيين الاشتراكيين كانت مستعدة للقيام بإجراء من هذا النوع إلا أنها حين عرفت أن الدعوة إلى هذا الإجراء صدرت عن الشيوعيين استجابت على الفور لرأى زعمائها (من الديمقراطيين الاشتراكيين) الذين يعارضون هذه الدعوة ، وأنى لهم أن يحيدوا عن هذا الرأى فى الوقت الذى صرح فيه الشيوعيون أنفسهم بقولهم : إن هناك اختلافات جوهرية لا يمكن التغلب عليها « بين زعامة هذا الحزب وذاك ، وأنهم يكافحون ضد «السياسة الديمقراطية الاشتراكية » وضد الحزب الديمقراطى الاشتراكى وضد ممثليه .

إن الأزمة ذات طابع حيوى هام . وما لم يتعرض تنظيم الدولة للانهيار فإن الطبقات العاملة لا تستطيع أن تحصل على السلطة إلا إذا احتفظت بتماسك هيئاتها . غير أنها لا تستطيع أن تحقق هذا إلا إذا كان هناك انقسام فى صفوفها وهو انقسام أثارته الشيوعية منذ الثورة ؛ والحل الوحيد — إذن — لضمان وحدة الإجراءات التى تقدم عليها الطبقة العاملة يتمثل فى الدفاع عن هيئاتها مهما كان الثمن والاستفادة من وطأة الأحداث لتحويلها إلى سياسة مرضية ، وأى منهج يخالف هذا المنهج سيكون بمثابة

« تلاعب على الثورة » وهو التلاعب الذى حذر ماركس منه الطبقة العاملة فى كلمات منسقة ، إن طبيعة الديمقراطية الرأسمالية تعنى — فى عهود الأزمات — ميزاناً يعوزه الاستقرار بحيث يسهل القضاء عليه . وليس أدعى إلى قلب هذا الميزان من حيرة العمال . أى اتجاه يأخذونه ؟ فإذا ما حدث هذا فقدت — كالجيش — ثقتها بنفسها ، وفاتتها اللحظة السيكلوجية المناسبة للقيام بإجراء ما . وفى اللحظة التى تصبح فيها أحوج ما تكون إلى القوة تفقد هذه القوة . ونظراً لأن جوهر الدولة بأكمله ينحصر فى الالتجاء إلى القوة للحيلولة دون تحقيق أهدافها . نجد أن شل إرادتها عن طريق الانشقاق . يؤدى إلى فنائها فى الميدان . وما حدث فى النمسا يصور لنا مدى ضيق الفرصة أمام العمال المسلحين إذا ما انعدمت فوضى مماثلة لتلك الفوضى التى شهدها عام ١٩١٧ . غير أن الطبقة العاملة فى النمسا كانت متحدة على الأقل . ولكن حين يقضى الصراع الداخلى على الثقة بالنفس ، كما حدث فى ألمانيا فإن المعركة باءت بالفشل قبل أن تتجمع القوى وتتحد .

٥

دلت التجارب التا يخية على أن الاستيلاء على الدولة مغامرة عسيرة على الدوام . وتحتاج هذه المغامرة — إذا أريد لها أن تنجح — إلى اتحاد بين القوى المهاجمة لا يستطيع الأشخاص أو المبادئ أن يقضوا عليه . لقد كان هذا تاريخ ثورة كرومويل ، وبمجرد أن فشل مؤيدوه فى الوصول إلى اتفاق فيما بينهم أصبح الطريق معبداً أمام شارل الثانى ليعود إلى الحكم كما كان هذا أيضاً تاريخ الثورة فى فرنسا . فلقد ورث نابليون احتمالاتها وإمكانياتها ، إذ بمجرد أن تم القضاء على نظام الامتيازات التى يتمتع بها الأرستقراطيون افتقر الأفراد — الذين قضوا على هذا النظام — إلى الأهداف المشتركة التى تجمعهم فى صعيد واحد . وفى عصرنا الحاضر نجد ظروف التغير الجوهرى ماثلة بين أيدينا ، ولكن يبدو أننا لا نستطيع أن نستغل هذه الظروف لا لوجود خلاف يدور حول الأهداف بصفة خاصة فحسب ، وإنما لوجود انشقاق مرجعه عدم الاتفاق على الوسائل التى تحقق بها هذه الأهداف .

إننى أقول : إن الظروف الكفيلة بإحداث تغير جوهرى موجودة ، فهناك تلك الحقيقة الاقتصادية الحيوية التى تشير إلى تعذر استغلال طاقات الإنتاج استغلالا كاملا فى ظل العلاقات الطبقية القائمة فى مجتمعنا الحديث . وعلى كل حال فقد دل هذا فى الماضى دائماً على احتمال

حدوث تغير جوهرى . ولقد تغلغلت آدابنا فى هذا المزاج ، حيث تمت داسة القيم المتوازنة بطريقة نقدية ، ولقد كان هذا (كما حدث فى عهد الإصلاح وفى فترة الحركة الرومانتيكية) مقدمة للأزمة . لقد فقدت طبقاتنا المهيمنة ثقتها بنفسها . ولم تعد سياسة التسامح (التى تميز النظام الذى يشعر بالأمن والحماية) لم تعد هذه السياسة تكتسب الرضا الذى كان شائعاً منذ جيل . أما الإيمان فيقدر العقل على تسوية الخلافات مع العدالة ، فلم يعد يثير نفس الاستجابة التى كان يثيرها فى القرن التاسع عشر ، والأفكار تكون بتغطية نفسها برداء مسلح خشية أن تصير فضائلها جد معنوية ، بحيث يتعذر أن تنتشر . وثبت أن القوى التى تنكر أشد سطوة من القوى التى تجزم وتؤكد . إننا نؤمن بسلطان العلم . ولقد رأينا كيف أن العلم خطر اجتماعى ما لم تخضعه لخدمة الأهداف المشتركة التى يتفق عليها الرجال فى مجتمعاتهم المتباينة . لقد كان الدين قوة تستطيع أن توحد ، غير أن اكتشافات العلم من جهة ، وإخضاع الدين لمصالح الامتيازات من جهة أخرى ، قد قضى على حق الدين فى ضمان إخلاص الناس له . لقد كنا نعتقد أن المجتمع الذى يقوم على أساس التملك قد يكسب من الثروات ما يتيح ظهور مبدأ توزيع مرض . غير أن الذى اكتشفناه هو أنه لا سبيل — فى هذا النوع من المجتمع — إلى الاحتفاظ بمبدأ للتوزيع ترضى عنه الجموع باعتباره مبدأ عادلا . وسعينا — على ضوء ظروفه — نحو التخلى عن مطالب العدالة عن طريق

سياسة تقديم امتيازات للجموع ، غير أننا اكتشفنا أن منطق نظامنا يضيق الخناق – بخشونة وبقسوة – على هذا الجهد الذى يبذل لتأجيل المسألة الجوهرية .

وفى استطاعتنا أن نتحدث عن هذه المسألة الجوهرية فى عبارات بسيطة أن المجتمع الذى يفتقر إلى المساواة ، أى الذى يقوم على أساس تمتع الأقلية بالامتيازات لا يستطيع أن يحتفظ بسلطانه إلا عن طريق الرضا والقبول ، أو عن طريق القوة وهو لا يستطيع أن يحوز هذا الرضا والقبول إلا إذا استطاع أن يتيح للروسيين من الامتيازات الأمل الدائم فى تحسين أحوالهم . ومعنى هذا أنه يتحتم على ذلك المجتمع أن يتيح لهم الأسباب التى تجعلهم يؤمنون بأن فى استطاعتهم أن يحققوا الأمان ويحققوا الأمل . وحين يتسع نطاق النظام الذى يقوم على الامتيازات كان هذا بمثابة مغامرة – يحتمل وقوعها . ولا تتعرض نوايا هذا النظام للتحدى إذ تبدو انتصاراته فى نظر الجموع الغفيرة من المواطنين – وكأنها تبرير لوجوده تبرير لا يحتاج إلى توضيح .

ولكن حالما يتعرض النظام – فى إحدى فتراته لأزمة يتعذر فيها التلويح بالأمل أو الأمان ، صار التعرض للعقبات الخطيرة أمراً لا مهرب منه . وينسى الناس ماحققه هذا النظام من انتصارات ، فهم غاضبون من جراء حالة التوقف والغموض التى يعيشونها . ويبدأ هؤلاء فى اختيار الأسس وفحصها . ويطالبون بتفسيرات منطقية لتلك الأحكام والآراء التى يغلب

عليها طابع العادة أكثر مما يغلب عليها طابع المنطق أو طابع العدالة وتتضاعف الشكوى، وترتفع الأصوات. ويصبح الشاكون وهم يطالبون باستمرار الامتيازات التى كان من المستطاع تحقيقها – فى الماضى – دون ما تردد أو جهد، غير أن تحقيق هذه الامتيازات فى فترة الأزمة معناه مطالبة الذين استمروا يتمتعون بهذه الامتيازات (بحيث صارت دينا بالنسبة لهم) بأن يتخلوا عنها عن طيب خاطر، وعندئذ تبدو الأشياء – التى كانت معقولة من قبل – فى صورة مدمرة هدامة، وتبدو المسائل – التى كانت قابلة فيما مضى للنقاش فى صورة أشياء تهدد القانون والنظام والذين يتحكمون فى روح النظام ينكرون قدرته على إتاحة المطالب الموضوعة. وهم ينظرون إلى دعاة الإصلاح باعتبارهم ثوريين، ويصرون على أن هؤلاء الثوار أعداء للمجتمع. وهم يعبئون قوى الدولة الإلزامية ليستأصلوا شأفة الانشقاق، ويبدأ الخوف يتسلل إلى نفوس هؤلاء الذين يعيشون على الملكية، وحين يسيطر الخوف على عقول الناس، فإنهم لا يستمعون إلا إلى صوت المتطرفين، وحينئذ يتجمع الذين ينعمون بالامتيازات حول الذين يعدون – عن طريق اتخاذ إجراءات عنيفة – باستعادة سلطان الدولة التقليدى، إن التطرف يثير التطرف، وفى خضم المتناقضات العنيفة المتصارعة ينهار كل أمل فى الوصول إلى تسوية معقولة.

أعتقد أننا نواجه هذا الموقف فى الوقت الحالى. لقد مضت أكثر من ثلاثة قرون ونحن نخلق دولة تخدم أهداف مجتمع يقوم على أساس التملك

وتغلغلت هذه الأهداف فى كل جانب من جوانب هيئاتها ، ويتطلب هذا الوضع نظاماً للعلاقات الطبقية ، ومن أجل الاحتفاظ بهذا النظام جندت له ديانات الدولة وقوانينها ، وقواتها المسلحة ، ووظائفها المدنية ، وجهازها التشريعى ، وهيئاتها التعليمية ، ولكن لم يعد فى الإمكان — داخل نطاق هذه العلاقات الطبقية — إشباع مطامع هؤلاء الذين يعيشون فى المجتمع من بيع عملهم . وحين تميز المجتمع القائم على أساس التملك بسياسة التوسع أصبح من الممكن إسكات هؤلاء بالامتيازات . واليوم نجد أن هذه الهبة (على أى نطاق يعتبره الذين يتلقونها شيئاً مناسباً) تضرب فى الصميم تلك القوة التى تعتمد عليها الامتيازات للمحافظة على بقائها . ولكى تحافظ على حقوقها من غائلة الهجوم نضطر إلى مهاجمة أسس النظام الذى كان يحقق الامتيازات فى الماضى . وهى تجد نفسها فريسة الحيرة ، فإما أن تسير قدماً نحو مجتمع تسوده المساواة ، وإما أن ترجع القهقرى إلى نظام اجتماعى لا يحق فيه لمجموعة الرجال أن تؤكد جوهرها بمقتضى نظرية الديمقراطية السياسية .

وفى خضم هذه الحيرة يناشد الملاك سلطان الدولة حتى يحميهم من غائلة الهجوم . كيف لا وقد علمتهم تجارب القرون الثلاثة أن من حقهم أن يفعلوا ذلك ؟ لقد شقوا طريقهم للوصول إلى السلطة — فى الماضى — بفضل الحرب وبفضل الثورة ، ولهذا لا يشكون فى صدق دعواهم وسلامتها من الناحية الأخلاقية . وهم يرون أن التحدى الذى يتهددهم صادر عن

الرجل العادى الفاشل العاجز نصف الحى الذى ينذر هؤلاء الذين وصلوا إلى مراكزهم تحت الشمس بفضل قدرتهم وطاقتهم وجهودهم . إن القانون يقف إلى جانبهم . وفى حوزتهم ذلك القانون الدائم الذى يغرى الناس بأن يعترفوا بوجود نظام خالد فى تراث الماضى . وفى مقدورهم أن يضربوا على وتر الخوف من المجهول ومن الجديد ، وقد نجح هذا الخوف — على الدوام — فى كسب ولاء الخائف والعاجز . وتصرفاتهم تحمل طابع الأمر . فلقد تعودوا على ذلك منذ القدم . وهم يعرفون أن أى نظام للسلطة تعود عليه الناس يؤدى إلى ظهور عواطف ودية عميقة لا يمكن أن ينفصلوا عنها بسهولة . وحين يرون جمود الجماهير وبلادتهم ينتهون إلى أن التذمر الذى يلمسونه إنما يرجع إلى رجال أشرار ، وهؤلاء يمكن القضاء عليهم وتوجيه هجوم عنيف ضدهم فى اللحظة المناسبة . إنهم لا يؤمنون بأن أيامهم قد ولت وانتهت . إن الأزمة بالنسبة لهم أزمة وقتية دائماً ، وهى أن فى استطاعة جهة شجاعة غير هيابة أن تقف فى شموخ كالتمثال ، وهم يحدثون أنفسهم قائلين : إن النظام صالح فى حد ذاته ، وإن الأمر لا يتطلب سوى القضاء على هذا أو ذاك .

بهذا حدث الملك لويس السادس عشر نفسه فى الأيام الأخيرة للعهد القديم ، وبهذا آمن نيقولا الثانى والطغيان القيصرى يلفظ أنفاسه الأخيرة . غير أن كلا منهما كان مخطئاً ، لأنهما لم يكتشفا أن النظام الذى يمثلان مبادئه يقف حجر عثرة فى طريق التغير الذى لا محيد عنه . إن الذى يدعو إلى

الانقلاب لا يؤثر على الجموع إلا إذا كانت هذه الجموع تحس إحساساً عميقاً بالمظالم التى يطالب هذا الداعية بالتخلص منها . والمظالم لا تعبر عن نفسها عن طريق العنف إلا إذا جاءت عن طريق المعاناة الجماعية . ولكى نتجنب المظالم يجب أن تكون هناك سياسة للاصلاح الدائم . غير أن هذا لا يتحقق إذا كان ثمن الإصلاح ومداه يتعارض مع طبيعة النظام الموجود . إننا لا نستطيع أن نحقق الإصلاحات التى يتطلبها نظام اقتصادى حر فى القرن التاسع عشر ، لا نستطيع أن نحقق ذلك فى ظل النظام الاقطاعى ، ذلك لأن مطالب الاصلاح تتعارض مع مطالب الإقطاع وتشير الدلائل إلى أنه ليس من المحتمل أن نجعل المجتمع الرأسمالى يتقبل المبادئ التى يتطلبها ظهور الاشتراكية ، إذ أننا بهذا نطالب الرأسماليين بأن يرضوا لأنفسهم بالتدمير ، وليس هناك (فى الحضارة الغربية على الأقل) طبقة أعربت بعد عن استعدادها للتخلى عن الامتيازات التى نظمت الدولة من أجل صيانتها .

كيف تفعل ذلك وهى تؤمن إيماناً عميقاً بعدالة الامتيازات التى تتمتع بها كما دلت على ذلك الشواهد ؟ إن هتلر وموسولينى وسادة إمبراطورية المال الأمريكية وحكام بريطانيا العظمى الصناعيين يعتقدون اعتقاداً جازماً أن تنازلهم سيقضى على رفاهية المجتمعات التى يتحكمون فيها . إنهم لا يحترمون حكم الأغلبية احتراماً كبيراً ، وهم يعرفون جيداً كيف يضعون هذا الحكم بمنتهى السهولة ، وهم ليسوا على استعداد لالتزام ثمار

المنطق أو بوجه أصح إنهم يصرون على قدرتهم على تحديد المقدمات المنطقية التى يجب أن تسير الجدل بمقتضى مبادئها ، وهم يحرصون على تحديد هذه المقدمات بحيث يتم الرجوع إلى سلطة الدولة للحيلولة دون الشك فى شرعية وجودهم . وموجز القول أنهم يلعبون اللعبة وفى جعبتهم ذلك العائق الهائل الذى يتيح لهم فرصة وضع قوانين هذه اللعبة . وهم يحرصون على تحديد هذه القوانين بحيث لو شك البعض فى سلامتها لطردوا من الملعب .

هذا هو المعنى الذى يمكن وراءه استحواذهم على سلطة الدولة ؛ إن هذا الاستحواذ يجعلهم قادرين على استخدام القوة ليقرروا نتيجة المباراة إذا ماجرؤ شخص على تحدى عوائقهم. فإذا ما جاء هذا التحدى فى صورة إضراب مثل الإضراب الذى قام به عمال النسيج فى الولايات المتحدة فى خريف عام ٣٤ فقد حيل دون نجاح هذا الإضراب عن طريق إلقاء القبض على الزعماء المحليين ؛ بحيث يتعذر وجود اتصال بين نقابات العمال وأعضائها . وإذا ما جاء هذا التحدى فى صورة احتجاج على قيام حرب ، صدر قانون يقضى بأن التفوه بأية كلمة تساعد العدو أو تدخل عليه الطمأنينة يعتبر جريمة ، وفى ظل هذا القانون يفتح المجال الذى لانهاية له أمام العقوبات . ولا يقتصر استحواذهم لسلطة الدولة على مجرد تحديد قواعد المباراة . إنهم يملكون الصحف إلى حد كبير . والقدرة على التحكم فى الأنباء لها أثر لا تتيسر المبالغة فى وصفه ، والسلاح

الجديد ــ سلاح الإذاعة ــ وهى إشارتهم إلى حد كبير أيضاً ، خاصة فى فترات الأزمات ، وهم يملكون المدارس ، ومن ثم يستطيعون إعداد عقول الأجيال الحديثة بحيث تتقبل المبادئ التى يرغبون ــ بالطبع ــ فى فرضها .

وفى ظل هذه الظروف لا يوجد خطر كبير يجعلهم يشعرون بالخوف على سلطانهم من أن يتعرض للتحدى ، اللهم إلا فى حالتين فمن الممكن ظهور هذا التحدى فى أعقاب حرب فاشلة حين تقلل الهزيمة وخيبة الأمل من الهيبة المعتادة التى تتمتع بها الدولة . ومن الممكن أيضاً أن يظهر هذا التحدى حين تحطم التجربة الطويلة (التى تعتبرها الأقلية ظلماً) الآمال المعقودة ، وفى هذه الحالة لا تستطيع الدولة أن تركن إلى الولاء التقليدى للأجهزة التى تعتمد عليها . وبصرف النظر عن هذه المواقف نجد أن الحكومة التى تصمم على الاحتفاظ بسلطان دولتها مهما كان الفن لا شك أنها ستفعل ذلك (ما لم ترتكب خطأ استراتيجيا جنائيا) . وينطبق هذا القول على عصرنا الحديث أكثر مما كان ينطبق على الثلاثمائة عام الماضية ، وذلك لسببين . فقوى الدولة الحديثة المنظمة تنظيما عالياً يتمتع بامتيازات ضخمة فى أية معركة تخوضها مع الجموع التى تفتقر إلى التنظيم الكامل ، كما أن الأسلحة اللازمة لثورة ناجحة كالطائرات والغازات السامة ، والمدفعيات الثقيلة ، والمدافع الرشاشة ، ليست فى متناول الرجال الذين يريدون الاستيلاء على الدولة . إن التجربة التى مرت بها النمسا

وأسبانيا توضح بصورة قاطعة أن أية ثورة لا تستطيع حتى أن تأمل فى النجاح ما لم تكن القوات المسلحة فى جانبها ، ما لم تلتزم هذه القوات المسلحة جانب الحياد وسط الظروف التى تنشب الثورة فى ظلها .

من هذا يصح لى أن أنتهى إلى القول بأن الدولة التى تسيطر فيها الطبقة على سلطان الدولة لن تفرط فى هذه السيطرة إذا ما جعلها هذا التفريط تتنازل عن الامتيازات التى تتمتع بها . إنها ستقوم بالإصلاح – حين يتحتم عليها ذلك – على شريطة ألا يعنى هذا الإصلاح القضاء على ما لم تره ضروريا لوجودها . إنها لن تقدم على الإصلاح إلا إذا أمنت بأن الامتيازات التى ستتنازل عنها لن تورطها فى تضحيات جوهرية فإذا لم تتحقق هذه الشروط حاربت الطبقة المهيمنة ،وما زال التاريخ يرينا كيف أنها ستحارب على الدوام وهى تؤمن إيماناً عميقاً بأن الحق فى جانبها . فإذا ما نشب الصراع فى هذا النوع من المجتمع الذى نطلق عليه صفة المجتمع الديمقراطى الرأسمالى، فلا شك أن الذين يستحوذون على السلطة الاقتصادية سيعمدون إلى خنق النظام الديموقراطى إذا ما تدخل هذا النظام – فى سياسته – فى أسس الرأسمالية . وأعتقد أنهم سينجحون فى هذه المهمة . اللهم إلا فى الأحوال التى أشرت إليها آنفاً .

إن المعنى الذى يكمن وراء هذا كله معنى واضح ، وهو أن الديكتاتورية السافرة بديل للحكومة التى تحكم بموافقة الشعب . وليس هناك من سبب جوهرى واضح يجعلنا لا نصدق أنها تستمر لفترة من

الزمن ، ولست أرى مايدعو إلى الافتراض بأن الرجال الذين يفقدون الحرية السياسية طواعية سيقدرون — أو سيرغبون عن طيب خاطر — على تنظيم علاقاتها فى ظل الظروف الحاضرة ، وليس من شك فى أن الدكتاتوريات تحطم نفسها — بمرور الوقت — بعجزها عن إرضاء الشعب الذى تحكمه . غير أن هذا لا يحدث إلا بعد مرور فترة من الزمان . وليس من شك أيضاً فى أن الظروف الاقتصادية — فى عصرنا الحاضر — لدولة أوتوقراطية تحاول — كما حاولت ألمانيا أو إيطاليا أن تطيل أمد النظام الطبقى للرأسمالية . وقد يؤدى ذلك إلى ظهور سياسة خارجية ذات صبغة عسكرية ، ومعنى هذا — بمرور الوقت — الحرب ، غير أن الحرب لا تؤدى إلى ظهور الديمقراطية بكل تأكيد ، كما أنها لا تؤدى بالضرورة إلى ظهور دكتاتورية برولتيارية (فى الوقت الذى تندثر فيه الدكتاتورية حين تفشل فى هذه الحرب) .

إن الحرب لا تؤدى إلى الديموقراطية . إذ أن الفوضى التى تجىء نتيجة للقضاء على نظام أوتوقراطى قلما تستطيع الوسائل الديموقراطية أن تغلب عليها . ومن الواضح أن روسيا وإسبانيا والنمسا وألمانيا يعرفون هذا الدرس . إن فك القيود — وهو الشىء الذى يحدث فى العادة بعد سقوط الدكتاتورية — يتطلب بديلا آخر فى صون حكومة قوية . والعيب الجوهرى الذى تمنى به الأتوقراطية هو أنها تقضى على عادات التسوية والتعاون التى تعتمد عليها الديموقراطية ، حتى يتسنى لها أن

تنجح فى مهامها . وحتى لو أضيف فصل ديموقراطى إلى التمثيلية التى تمثل – كما حدث فى اسبانيا وألمانيا – اتضح أن شروط استمرارها تتمثل فى تحقيق رخاء يساعد على القيام بإصلاحات كبرى دون الإضرار بالآمال المعقودة إضرارا جسيما ، فإذا ما انعدمت – كما حدث فى إسبانيا وألمانيا – تذمرت الطبقات التى تدفع ثمن الاصلاحات الكبرى . وتكون النتيجة أن يربطوا خسارتهم بالنظام الديموقراطى ، وتتولد الكراهية فى صفوف القلة ، وتسود البلاد صفوف الكثرة ، وهذا هو الطريق المباشر الذى يفضى إلى الثورة المضادة . وإذ ذاك نجد ميلا إلى ناحية روح الأزمة التى تتطلب تشريعات استثنائية . فإذا ما تحقق هذا بالقوة أقدم خصوم النظام المتهورون على إجراءات يائسة . وإذا ما ظلت عاطلة أقنعتهم على الأقل بضعف الديمقراطية ، ومن ثم أغرتهم ببذل مزيد من الجهود للقضاء على هذه الديموقراطية . ولا أعتقد أن هناك كثيرين يشكون فى أن تسامح جمهورية فيمار إزاء خصومها الذين نظموا صفوفهم قد أقنعت هؤلاء الخصوم بأن أسس هذه الجمهورية من الضعف بحيث تجعل القضاء عليها أمراً يسيراً . ولو قد أبدى «أبرت» وزملاؤه من الحزم إزاء مؤيدى اليمين ، ما أبدوه إزاء مؤيدى اليسار لتغير تاريخ الفاشستية الألمانية .

كما أن الحرب لا تؤدى بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا . إن دكتاتورية البروليتاريا ليست لها بد منها فى تاريخ التطور الاجتماعى . وهى ليست مجرد ثمرة لظروف اقتصادية خاصة فهى أيضاً ثمرة هؤلاء الزعماء

الذين لهم — مثل لينين — عين ترى، ويد تبطش، كما أن لديهم استراتيجية ملائمة يتم تنفيذها فى الوقت المناسب . إن الظروف العلمية التى تعمل الحكومة العصرية فى ظلها تجعل من الممكن أيضاً أن تكون نتيجة الحرب عودا إلى البربرية، كما أنه من الممكن أن يكون من نتيجتها انتصار الطبقة العاملة . غير أن هناك شروطاً كثيرة يتطلبها انتصار الطبقة العاملة . إذ يجب أن تكون مسلحة ، ويجب أن يقودها حزب ثورى مزود بالعتاد الاستراتيجى للقيام بمهامه . ويجب أن تكون من القوة بحيث لا تتغلب مع مقاومة خصومها فحسب ، وإنما تقاوم وطأة التدخل الأجنبى . ويجب أن يكون فى مقدورها أن تتأكد من كفاية المواد الغذائية، وأن تقيم حكومة مدنية على وجه السرعة . إنه عمل ضخم إذا نظرنا إليه من أية زاوية، وإذا نظرنا إليه من أية زاوية أيضاً وجدنا أن نجاحه أشبه مايكون بمعجزة . والذى يستعرض تاريخ الثورة الروسية لا يستطيع أن ينكر أن نجاحها فى تكوين دكتاتورية بروليتارية يرجع قبل كل شىء إلى عاملين : العامل الأول ضعف البورجوازية الروسية ، ومن ثم خارت قواها وهى تقاوم . العامل الثانى ؛ وجود لينين لا باعتباره المحرك الأول فى معركة الاستحواذ على السلطة فقط ، وإنما باعتباره الرجل العظيم الذى حقق تماسكها ووحدتها . لا شك أن الثورات تبرز الرجال الذين هم من الطراز الأول وتضعهم فى المقدمة باستمرار ، غير أن التاريخ الحديث بأكمله لم ينجب رجلا أكثر صلاحية من لينين لمعالجة مشاكله الضخمة العميقة .

٦

ما معنى هذا كله إذن ؟ يخيل إلى أن التحليل الذى أوردناه يؤدى إلى القول بأن السياسة الدولية فى العصر الحديث قلما تؤدى إلى ظهور ثورة ناجحة . ومن المحتمل أن التغيرات التى تحل بالعلاقات الطبقية لا تتحقق إلا إذا آمنت الجموع إيماناً عميقاً بحاجتها إلى هذا التغير ، وما لم يكن هناك موقف تتيح فيه الأحداث العارضة فرصة المبادرة بالإقدام على إجراء ما . وروسيا هى المثال التاريخى الوحيد على ذلك ، فإن هذا التغير لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق حكومة يعضدها رأى عام يتصف بالقوة وبالتصميم . وحتى لو تحقق هذا فإن الدلائل تشير إلى احتمال تعرض هذه الحكومة للتحدى ، وليس من المحتمل أنها ستقدر حين تواجه التحدى على الاحتفاظ بسلطانها عن طريق الاعتماد على السياسة الكلاسيكية للديموقراطية . وأى هجوم سافر موجه ضدها يورطها فى إجراءات السيطرة والقمع ، وفى هذه الحالة تصبح تلك الإجراءات الثمن الذى تدفعه من أجل البقاء .

من أجل هذا يصبح من الضرورى لأى حزب يحاول تغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع أن يحتفظ لأطول مدة ممكنة بنظام أساسى يتيح له استعادة قوته بطريقة سافرة . أما الصورة البديلة لهذه الصورة فتتمثل فى تحول الحزب ، كما حدث فى ألمانيا ، من حركة إلى مؤامرة ، وفى

هذه الحالة يقامر الحزب (الذى جعلته الدولة يمارس نشاطه فى سرية) بأهدافه . وعلى أية حال سيكون من العسير — بمقياس السرعة التى يتحقق بها نجاحه داخل إطار نظامه — أن يحول بين خصومه وبين أن يوجهوا الضربة الأولى . والذين يكشفون خطرا يهدد أسس النظام الذى يؤمنون به بسهولة ، والواقع أنهم يقنعون أنفسهم دائماً باخلاص بأن لهم الحق فى اتخاذ إجراءات حاسمة تكفل الابقاء على هذا النظام . ولقد تعودت الملكية ملكية الأشياء طيلة تاريخها اعتباراً لهجوم أحسن وسيلة للدفاع ونظراً لأن الملكية فى المجتمع الرأسمالى تستحوذ على سلطان الدولة ، فإن فرصة القضاء على الديموقراطية التى تهدد امتيازاتها فرصة واضحة وجذابة .

وعلى ضوء هذا التحليل سرعان ما ينظر الناظر إلى هذه الأحداث كيف أن طابع الحرية التى عشقها الناس هو طابع هش .

إن الحرية فى أى مجتمع مسألة أمانة ، وحين يتعرض هذا الأمان للخطر يسهل على الذين يدافعون عن النظام القائم أن يقضوا عليه ، ويكفى للدلالة على هذا أن نقارن بين روح فرنسا عام ١٧٨٩ وروحها عام ١٧٩٢ وأن ننظر إلى طابع إنجلترا السياسى أيام بيت وسيد مواث والاستهانة بالحرية ، وهى الاستهانة التى تعتبر من سمات الدكتاتورية الحديثة سواء منها دكتاتورية البروليتاريا أو الدكتاتورية الفاشستية ، لا يمكن الابقاء على الحرية إلا إذا جاءت التغيرات المقترحة نتيجة للرضا العام أو كانت من الضيق بحيث يشعر الذين يتأثرون بنتائجها بأن السلام

أفضل من الصراع ، ولقد شعروا بهذا بصفة عامة حينما كانت هناك إصلاحات تدريجية محدودة المدى ، وذات نتائج تظهر شيئاً فشيئاً ، وقلما شعروا بهذا حين تؤثر التغيرات المقترحة فى نفس الأساس الذى يقوم عليه كيان العلاقات الطبقية .

والنتيجة البسيطة التى تستخلص غالباً من هذه الحقيقة أنه ما دامت الحرية تعتمد فى وجودها على الأمان وجب على دعاة الإصلاح إذا ما كانوا يهتمون بالحرية أن يدفعوا لها الثمن ، وطريقة ذلك أن يضمنوا للطبقة التى تمتلك وسائل الإنتاج الاستمرار فى التمتع بتلك الامتيازات التى تتيحها الملكية لفترة من الزمن ، إلى أن يتعودوا على النظام الاجتماعى الجديد ، ويرضوا عنه ، غير أن هذا النوع من التعهد لا يسهل الوعد به بإخلاص ، إذ أنه يتضمن تكوين طبقة جديدة من المستأجرين تضمن لهم الدولة بنواياها الحسنة حق التمتع بنصيبهم من الدخل القومى ، وإلى أن تحقق الملكية القومية مميزات التنظيم الذى أعيد بناؤه ، فمعنى ذلك تعطيل أى إصلاح لحالة العمال فى أية صناعة تستولى عليها الدولة ، اللهم إلا على حساب مجموعة من المواطنين بوصفهم دافعى ضرائب أو مستهلكين وهناك جميع الأدلة الممكنة التى تعارض ذلك النوع من المصادرة وهذا النوع يجعل الطبقة المالكة تتصارع ، ويجدر بنا أن ندفع ثمناً لا بأس به حتى يتقبلوا النظام الاجتماعى الجديد عن طيب خاطر ، غير أن الثمن الذى يلقى على كاهل هذا النظام عبئاً جديداً ممثلا فى الدين الذى يطيل

من عمر نظام الامتيازات بطريقة مختلفة غير مرغوب فيها ، دون أن يتعرض أصحابها للخطر ، وهذا سيؤجل فقط مشكلة دفع الثمن دون أن يوجد أساس لحل هذه المشكلة حلا معقولا .

من أجل هذا أعتقد أنه يتحتم علينا أن نتوقع حلول عهد تهمل فيه النظرة إلى الحرية التى كانت تميز المدنية الغربية بصورة عامة ، وبريطانيا بصورة خاصة ، وذلك فى خلال القرن التاسع عشر ، ولكنها حقيقة مرة ، إذ أوجد هذا المزاج عادة التسامح والغضب من المظالم ، وهى من أكبر الانتصارات التى حققتها الروح الإنسانية ، ولا بد أن يكون هناك قلة من الناس يعجزون عن الاستجابة لشعر يدعو فيه بيرون وشيلى وهاينى وفيكتور هيجو إلى تحرير الجنس البشرى من الأغلال التى تقيده . ولا بد أن يكون هناك فئة — أقل من الأدنى عدداً — لم تحس بأن تحرير إيطاليا من الطغيان النمسوى والحملة المتحررة ضد فظائع الأتراك ، وتحرير العبيد فى الولايات المتحدة ، ودخول أعضاء حزب العمال مجلس العموم أضافت أشياء إلى مجموع رفاهية المدنية . ومع ذلك اتضح فى أيامنا هذه أن أبناء أولئك الرجال الذين رحبوا — فى حماسة — بهذه الأحداث على استعداد باسم حقوق الملكية للقضاء على جميع المزايا التى حققها التقدم الذى يمثلونه . لقد اعتدنا فى جميع أنحاء العالم — على بربرية جديدة ، ويبدو أن الرجال يفرضون هذه البربرية باسم المبادئ التى يتمسكون بها فى حرارة . إن خنق الدكتاتوريات (سواء أكان هذا

فى روسيا أم فى ألمانيا أم فى أى مكان آخر) للأحزاب التى لا تقبل أيديولوجية الذين يمسكون بأزمة الحكم ، وجعل اليهود فى ألمانيا جنساً مستعبداً وما تؤدى إليه الخلافات السياسية من فرض ألوان التعذيب التى لا يستطيع رجل حساس أن يتصورها دون أن يشعر بالهلع وارتكاب هذه الأفعال بكل بساطة دون أن يستيقظ الذين يعلمون من بلادتهم وقدرة كل دولة على منافسة أعدائها فى استغلال وسائل الحرب التى تعرف جيداً أنها تتعارض مع طيب العيش ، كل هذا يوحى بقدوم عصر فولاذى تفقد فيه القيود الأخلاقية التى يفرضها الأمان على أساليب السلطة كل أمل فى تحقيق هذا التأثير الذى كنا نعتقد أنه صار جزءاً من عادات النشر المستقرة — لقد أدى اغتيال مانيوتى — بإيعاز من موسولينى — إلى ظهور تذمر (مؤقت فقط) ضد الدكتاتور الإيطالى ، واغتيال هتلر ليفر من من كبار زملائه دون محاكمة ، شيء يمكن للمشرعين المرموقين من ذوى الشهادات العالية أن يدافعوا عنه باعتباره تحقيقاً لفكرة العدالة . وخلاصة القول أن أشكال الحكومات التى نقرأ عنها فى التاريخ ، ونعتبرها ممثلة لأحد طغاة الشرق أو جبابرة إيطاليا فى العصور الوسطى ، هذه الأشكال قد قام حكام الدول الغربية فى القرن العشرين بتنظيمها عن عمد دون أن يحسوا على ما يبدو بوخز الضمير . إن للارهاب ما يبرره بوصفه الطريق الذى يؤدى إلى السلطة ، ويقال : إن السلطة هى الحيز الأسمى بحيث لا تثير الوسائل التى يحققها أى احتجاج من جانب الذين يشاهدون هذه الوحشية .

وحين تسلح الآراء نفسها استعداداً للصراع تعذر وصول صوت العقل إلى الأسماع . وحين تطغى قعقعة السلاح الجارفة على صوت العقل، يكف الناس عن الإنصات لنداء يدعو إلى الحرية، ويتم القضاء على الإجراءات الخاصة بالحكومات التى تحكم عن رضا . وينتصر الذين يملكون السلاح ولا نعنى هذا — بالضرورة — أن امتلاك الأسلحة معناه قضية أحسن . لقد كان هذا هو المزاج الذى ظهر كلما اقترب نظام اجتماعى من شفا الهاوية . ويدافع النظام القديم بوحشية عن ممتلكاته دون أن يلقى بالا إلى معانى الصراع . وهكذا حارب الكاثوليك البروتستانت فى أوربا — فى القرن السادس عشر — وهكذا حارب الجنوب الشمالى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، وهكذا حاربت القيصرية دعوة الإصلاح السياسى والاجتماعى فى روسيا قبل الثورة ، والأفراد الذين أمسكوا بزمام السلطة واعتنقوا فكرة خاصة بالصالح العام سيحاربون دفاعاً عنها بدلا من الاعتراف بأن هذه الفكرة لم تعد تلائم الاحتياجات التى تواجههم .

إنهم لا يفعلون هذا بدافع من الرعونة — أو عدم الاخلاص، وإنما لأن آراءهم فى الخير والشر تتاح للبيئة التى ترعرعوا فيها، ولأن الآراء المعادية لهم تهدد الأسس التى تعلموا عن طريق التجربة كيف ينظرون إليها باعتبارها شيئاً لازماً لا يمكن التخلى عنه . وهم يتسامحون بل يصبحون كرماء حين يرون أن الآراء المعادية لا تهدد هذه الأسس، فإذا كانت تهددها بالفعل فضلوا استخدام وسائل القمع بدلا من الجدال ، باعتبار

القمع أيسر وسيلة للدفاع عن أنفسهم . لقد صار من عادة النظام الاجتماعى الذى يشعر بأن ثمة خطراً يتهدده أن يحيل الأرض إلى صحراء ليقول بعد ذلك : إن السلام يسودها ، ولقد كانت سلطة الدولة — على الدوام — هى الوسيلة التى تستخدم لصنع هذه الصحراء .

كل هذا يفسر لنا لماذا كانت سلطة الدولة — فى المجتمع الذى لا تسوده المساواة — وسيلة لقمع المحرومين من الامتيازات التى تحميها هذه الدولة . كما أنه يفسر لنا لماذا يتحتم على المحرومين أن يسعوا نحو الحصول على هذه السلطة لكى يرتد إليهم نفعها . ولكن لم يحدث فى التاريخ أن فتحت إحدى الدول صدرها لهذا الإجراء حتى عن طريق الإرادة الشعبية التى تعبر عن نفسها فى إطار دستورى . لقد كانت هيئاتها فى خدمة مصالح الذين يمتلكون وسائل الإنتاج الرئيسية فى المجتمع وكانت الأشكال السياسية — على الدوام — قناعاً تقف الطبقة المالكة خلفه لتحمى سلطانها الذى أضفته عليها الملكية من غائلة الخطر . وحين كانت الأشكال السياسية تهدد حقوق الملكية عمدت الطبقة المالكة على الدوام إلى إخضاع هذه الأشكال لاحتياجاتها ، وما من شك فى أنها قدمت على الدوام من الأسباب ما يبرر محاولاتها ، لقد حاولت أن تظهر (كما أظهر هتلر فى ألمانيا) أن هذا الإخضاع يخدم مصالح المجتمع بأكمله . ولكن حينما تحقق الإخضاع بنجاح (كما حدث فى إيطاليا وألمانيا فى عصرنا الحاضر) اتضح لنا أن العلاقات الطبقية فى

المجتمع تظل ذات نفوذ مهما كان نوع الدفاع ، ومهما بذل من إخلاص فى هذا الدفاع .

لقد حاول كتابنا هذا أن يوضح أن هدف الدولة الجوهرى هو دائماً حماية نظام معين خاص بالعلاقات الطبقية ، ولقد قيل : إنه أينما وجد مجتمع مقسم إلى طبقات اقتصادية تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الملكية — داخل فى نطاق الوظيفة الانتاجية — صارت الدولة حاجزاً يحول دون القضاء على الطبقات ، من أجل هذا نجد أن منطق الدولة — فى الحضارة الرأسمالية — يجعل من هذا سلاحاً يستخدم ضد الملكية العامة لوسائل الانتاج وحينما كانت هذه المدينة ثرية أو توسعية أدت قدرتها على إتاحة الامتيازات للجموع إلى التخفيف من تصارع المصالح التى تقوم هذه المدينة على أساسها ، ولكن حينما تعرضت المدينة للأزمة — كما يحدث فى أيامنا هذه — صار الصراع قاسياً وحاسما ، وتظهر الدولة بمظهر السلطة ذات السيادة التى تشتغل لحماية أسس الرأسمالية من الرجال الذين يريدون الاستفادة من تغيير النظام الرأسمالى .

لقد قلت هنا : إن الذين يستغلون الدولة بهذه الطريقة لا يتصرفون هكذا بوحى من دافع أنانية محضة . إنهم ليسوا بأقل من خصومهم إيماناً بأنهم يعملون للصالح العام ، والآراء التى تتصارع إنما يعادى بعضها بعضا لأن البيئة والتجربة التى تفسرها الطبقات فى المجتمع تؤدى إلى تفسيرات لما يتضمنه الصالح العام ، وفى فترة التدهور الاقتصادى تصبح هذه

التفسيرات متعارضة فيما بينها ، وحين تتضح هذه النقطة فى تاريخ مجتمع ما ، يضطر أفراد هذا المجتمع إلى اختيار أحد أمرين : إما الاستسلام أو الحرب الاجتماعية . ولقد دل التاريخ — حتى الوقت الحالى — على أن الطبقة التى تسعى إلى إعادة تحديد موقفها فى الدولة بطريقة أساسية تضطر دائماً إلى تحقيق أهدافها عن طريق الثورة العنيفة ؛ ولقد أشرت على هذه الصفحات إلى أن الحقائق التى نواجهها فى الوقت الحالى لا تضمن لنا أن تجربتنا ستختلف عن التجربة التى مرت بها العصور السالفة.

ولم أسلم — فى الواقع — بأن احتمال وقوع ثورة عنيفة يعطى حق الانتصار للحزب الذى يهدف إلى خلق مجتمع بلا طبقات ؛ ولقد أشرت إلى أن مثل هذا الحق يعتمد فى وجوده على ظروف متعددة يندر أن تتضافر فى وقت واحد . وليس من المحتمل أن يتحقق هذا التضافر فى أغلب المواقف العادية التى نستطيع أن نتنبأ لها . وحاولت — بصفة خاصة — أن أدلل على أن ارتباط المجتمع الرأسمالى بدولة من النوع الديمقراطى وصيانتها لا يضمن — ضماناً أكيداً — تحقيق الفكرة الديموقراطية وصيانتها فى فترة تختبر فيها صحة الاقتراحات الرأسمالية عن طريق الأزمة . وقلت : إن الارتباط المشار إليه يرجع إلى ظروف تاريخية خاصة . وليس من المستطاع القضاء على دولة إقطاعية إلا إذا تحالفت الطبقات الوسطى والعاملة (كما حدث فى فرنسا وبريطانيا) ولقد كانت الآراء الديموقراطية هى الثمن الذى دفعته الطبقة الوسطى لهذا التحالف .

ولقد أمكن — من جراء فترة التوسط الطويلة — إخفاء تباين المصالح بين المتحالفين . والآن وقد حلت فترة التقلص بتزايد الاختلاف بصورة واضحة ، غير أنني حاولت أن أوضح أنه نظراً لأن حقائق الديموقراطية السياسية مقيدة ببعدها عن المجال الاقتصادى — وهو مجال اهتمامات الطبقة الوسطى ، فضلا عن كونه مجالا للسلطة الأساسية — فإن الحقائق تحيل التحالف الذى لم تعد له وظائف كبرى يؤديها إلى شىء عدائى . وموجز القول أن الشكل الديموقراطى للدولة فى المجتمع الذى يقوم على أساس التملك ، وهو المجتمع الذى خلقه التطور الرأسمالى ، إنما يخفى سلطان الحكام الأثرياء ومن يركنون إلى هذا السلطان الذين لا يرون فى الديموقراطية شيئاً يلائم المصالح التى يسعون إلى حمايتها .

من أجل هذا نرى أن أية فلسفة سياسية لا تستطيع أن تتصرف — بنجاح — مع مفهوم سلطان الدولة الذى يفسر على أنه جهاز لرفاهية المجتمع الذى تتحكم فيه هذه السلطة . وطالما عبرت الدولة عن مجتمع منقسم إلى طبقات اقتصادية صارت دائماً خادماً للطبقة التى تملك أو التى تتحكم فى ملكيته وسائل الإنتاج — والمنطق الذى يكمن وراء هذا الوضع هو أنه ليست هناك دولة تستطيع أن تحقق رفاهية مجتمع بأكمله ما لم يشترك المجتمع بأكمله فى امتلاك وسائل الإنتاج . فإذا ما تحقق هذا استطاعت سلطة الدولة أن تحمى مصالح كل فرد من أفراد المجتمع دون تحيز . ذلك لأن رغبات المواطن لا ينظر إليها بعين الاعتبار ، ولا تحظى

بالاستجابة المطلوبة إلا إذا اعتبر عضواً متساوياً مع جميع أعضاء المجتمع الآخرين ، لا باعتباره عضواً فى طبقة لها وضعها المعين فى هذا المجتمع ومن الممكن أن يكون هذا المجتمع مجتمعاً يتمتع بالمساواة ، بمعنى أن الاستجابة للاحتياجات لا تتم على أساس القدرة على الحصول (ومرجعها حقيقة الملكية العادية) وإنما على أساس خدمات تؤديها وظيفة يتم قيامها بميزان قيمتها الاجتماعية . وفى مقدور المجتمع الذى يتمتع بالمساواة أن يضع تخطيطاً لحياته بحيث يجنى أعظم الفوائد من موارده الإنتاجية . وفى أى شكل آخر من أشكال المجتمع ، يحول طابع الدولة (الذى يحمى هذا الشكل الآخر) دون تحقيق هذا الهدف .

لقد كتب هيجل يقول :

« إن الدولة الحقة والحكومة الحقة لا تظهر إلا عندما يكون هناك تباين بين الطبقات ، وحين يكون هناك غنى فاحش وفقر مدقع وحين يتطور الموقف فتجد مجموعة من الناس أنه لم يعد فى استطاعتها إشباع مطالبها بعد أن تعودت — فيما سبق — على إشباعها ؛ ومن الواضح أن مثل هذه الدولة لا تستطيع — بطبيعة نشأتها — أن تتخطى هذه الفوارق الموجودة بين الطبقات ؛ ومن المحتمل أن تدفعها نشأتها إلى القيام بوظيفة من يحمى الأغنياء ضد الفقراء .

وكتب البروفيسور جيز يقول : « حين تسيطر أية طبقة اجتماعية على السلطة السياسية فإنها تسارع باستغلالها لخدمة مصالحها الخاصة . ولا شك

أنها تفعل ذلك بنية حسنة ، ومن أجل هذا تعتقد أن مصالح طبقتها هى فى الواقع مصالح المجتمع العامة » ويتضح هذا الأمر جليًا فى الدول التى لا تتبع نظاماً ديموقراطياً ، ولقد حاولت — فى هذا المجال — أن أوضح أن الأمر ينطبق أيضاً على الدولة الديموقراطية مع فارق واحد ، وهو أن هذا الطابع الديموقراطى يساعد الذين لا يساهمون فى ملكية وسائل الإنتاج على التعبير عن مطالبهم بطريقة أوقع مما يستطيع الذين يعيشون فى ظل نظام سياسى مغاير.

هذا هو السبب فى أن أى تحليل للدولة يؤدى إلى القول بأن جوهرها — مهما كانت مطالبها — يتمثل فى سلطة إلزامية تخدم الذين يتمتعون بالنفوذ الاقتصادى، ولو تركز هذا النفوذ — كما هو الحال عندنا — فى أيدى الأقلية لمالت الدولة إلى خدمة مصالح هذه الأقلية . ذلك لأن طابع هذا النفوذ حين يحدد علاقات المجتمع الطبقية، سيحدد أيضاً المطالب القانونية للرجال ، وهى المطالب الخاصة بحقهم فى إنتاج الإجراءات الاقتصادية ، وموجز القول أن أية دولة لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من معانى اتجاهاتها الاقتصادية إذ. أن هذه الاتجاهات تحدد طابع أفعالها بطريقة حاسمة، وستخضع أخلاقيات سلوكها دائماً لتلك الاحتياجات التى تؤكدها الاتجاهات التى تحدثنا عنها ، ولن يكون هناك تغير أساسى فى طابع هذه الأخلاقيات — مهما كان شكلها السياسى — ما لم يكن هناك تغير فى الاتجاهات الاقتصادبة للمجتمع .

ولقد سبق لى أن قلت : إن هذا التغير أصعب عملية عرفها التاريخ الاجتماعى وهو يستلزم منتهى الحذر والمهارة . وهو يثير أعمق مشاعر الرجال وهو يغوص إلى أعمق أعماق عاداتهم وشعورهم بالأمان . وتحقيق التغير بطريقة سلمية يتطلب — فى فترة الأزمة — تغليب العقل على العاطفة . وليس هناك تجربة أشد من هذه التجربة فى تاريخ الجنس البشرى . وليس من المحتمل أن تكون هذه تجربتنا حيث إن الشىء الذى يتأثر بالتغير هو العامل الأساسى فى جميع العلاقات الاجتماعية ، وإن التطور السلمى للأنظمة يتطلب — من أجل تحقيقه — أن يتفق الناس حول الأهداف التى يجب أن يتطلعوا إليها ، والتضامن هو أساس ذلك الاتفاق . ويجب ألا يكون الاتفاق مجرد شىء لفظى ، إذ يجب أن يتحقق كل يوم فى حياة الرجال العاديين والنساء العاديات . أن الدلائل التى تحيط بنا من كل مكان لتشير إلى أن هذا الاتفاق لم يعد ممكناً ؛ لقد دخلنا — فى تاريخنا — إحدى هذه الفترات الحرجة التى يتحتم علينا — إزاءها — أن نعيد تحديد الأهداف الأساسية لسياستنا الاجتماعية . إن تقاليد الماضى المتوارثة تنهار أمام عيوننا ، وبانهيارها نواجه تحدياً — لا مهرب منه — يتهدد العلاقات الاجتماعية التى كانت أساساً لهذه التقاليد المتوارثة .

لقد مر التاريخ الحديث بفترتين متشابهتين اضطر فيهما الجنس البشرى إلى مواجهة خطر مماثل . لقد حطم عهد الإصلاح فكرة المجتمع المسيحى

الموحد (وهى الفكرة التى ظهرت فى العصور الوسطى) وباندثار هذه الفكرة حلت الفكرة الدنيوية للمجتمع محل الفكرة الدينية . وكان هذا التغير انعكاساً لنظام طبقى جاء نتيجة لعجز النظام الإقطاعى عن الاعتراف بالقوى الإنتاجية الكامنة فى المجتمع ، وأتاح عهد الإصلاح للطبقة البرجوازية ركيزة داخل حدود النظام السياسى الجديد الذى قدم بقدوم عهدالإصلاح . غير أن تحقيق أهدافها لم يكن كاملا . وفى أواخر القرن الثامن عشر ظهرت هذه الحركة الضخمة التى نوجز ذكرها تحت عنوان الثورة الفرنسية وساعدت هذه الحركة الطبقة المتوسطة فى استكمال إجراءات تحريرها ، وفى كل حالة من هذه الحالات أثرت الاحتياجات الاقتصادية الجديدة على القيم الاجتماعية ، وفى كل حالة من هذه الحالات كان الصراع العنيف — بين القديم والحديث — الثمن الذى يدفع لقاء المجهود المبذول . لقد مر النظام — الذى نعتبر نحن جزءاً منه — بفترة استغرقت ثلاثة قرون . ليحرر نفسه تحريراً كاملا من أساليب الماضى .

وفى مقدورنا أن نلمس الآن (مرة أخرى) تباشير نظام جديد . ومرة أخرى يتعارض النظام الاقتصادى مع الأشكال السياسية التى يعيش فى ظلها ؛ ومرة أخرى كذلك يبدأ الصراع بين حقائق الحاضر وآراء الماضى . هذا الصراع الذى يتطلب دائماً إعادة تشكيل مبادئ الحكم .

وإزاء هذا النوع من المواقف يصبح واجب الفلسفة السياسية الأول

دراسة طابع السياسة من حيث وقعها الملموس ، لا من حيث فكرتها النظرية . فطبيعة الدولة تكمن فيما تفعله حقاً لا فيما تدعى أنها تفعله ؛ لقد كان من عادة الفلسفة السياسية — حتى الوقت الحاضر — أن تبرر بدلا من أن تفسر ، كما كان من عادتها أن تحمى الماضى بدلا من أن تفتح المجال أمام تحرير المستقبل ؛ ويجب أن تبدأ النظرية السياسية الملائمة من الأسس فتنادى بتعارض الدولة ذات السيادة مع النظام الاقتصادى العالمى الذى تحتاج إليه . كما يجب أن نوضح أن الدولة — قبل كل شىء — تعتبر راعية للعلاقات الطبقية التى تحرمنا من المدنية الأكثر ثراء ، تلك المدنية التى كان من الممكن أن نتمتع بها .

إن إماطة اللثام عن هذه الحقيقة وجعلها أمراً حاسماً يتطلب جهداً طويلاشاقاً ، وجميع التنظيمات التى تمتعت بماض مجيد تستطيع حتى فى تدهورها أن تؤخر موعد ظهور التنظيمات الجديدة ؛ لقد اعتدنا على هذه التنظيمات القديمة حتى صارت سجناً مألوفاً ، بل وعزيزاً يفضل ارتباطه بتاريخ العمر ، ويخيل لمعظمنا ونحن نمكث فى داخل هذا السجن — أن النظر خارج نوافذه غامض يدعو إلى الشك ، ويتطلب الجهود المضنية ونحن نزن — فى قلق — ثمن الهرب من أسوار السجن دون أن تكون لدينا الشجاعة الكافية للهرب ، غير أن بذل المجهود هو الذى يجعلنا نتقدم آملين . وبغير هذه الطريقة لا نستطيع أن نضيف للمغامرة الإنسانية وقارها الخلاب .

مجموعة "اخترنا لك"

تصدر نصف شهرية باللغات العالمية

ويشترك فى تحريرها وإعدادها

لجنة "اخترنا لك"

المشرف على اللجنة:

عبد القادر حاتم

سكرتير اللجنة

محمد عطا

المراسلات : ص . ب ١٠٩٤ القاهرة

دار المعارف للطباعة والنشر

ـه
١٠